سلسلة التعريف بأعلام الإصلاح (١)

شيخ الحقوقيين

درب النضال ومعالم الأفكار



عامر بن عبدالله آل سعد



درب النضال .. ومعالم الأفكار



سلسلة التعريف بأعلام الإصلاح (١)

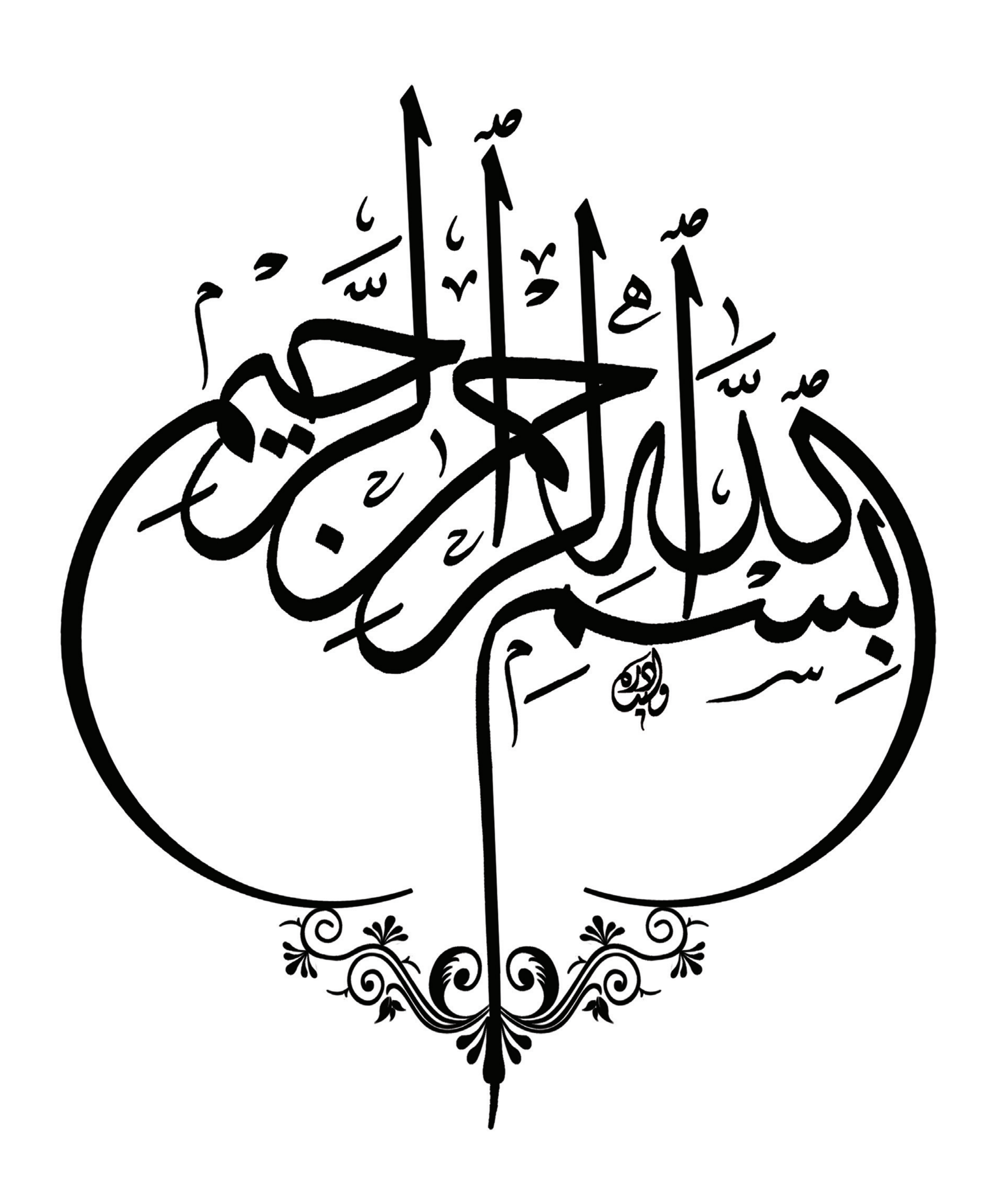
شيخ الحقوقيين

(أبو بلال عبدالله الحامد)

درب النضال .. ومعالم الأفكار

عامر بن عبد الله آل سعد

عام ١٤٤٥هـ الموافق ٢٠٢٤م


بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ جهاد الطغيان لن ينجح ما لم تسبقه تخلية وندم: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ﴾، ثم استشعار نعم الله العديدة وشكرها حق الشكر: ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِين﴾، وحينئذ سيُعادى ويُؤذى، فليكُن ديدنه وهجّيراه: ﴿رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِين﴾، وليبرأ من حوله وقوته، ويسأل الله استقامة الطريق: ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيل﴾، وليدرك أنه مفتقر إلى الله سبحانه في كل أحواله: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِير﴾، وسيتحقق له بعد ذلك سُنَّة الله في عباده المستضعفين: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِين وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْض﴾.

[سورة القصص، الآيات: ٥، ٦، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٤].

أتـاكَ الربيـعُ الطلـقُ يختـالُ ضاحـكًا — مـن الحسـنُ حتـى كـادَ أن يتكلَّمـا

وقـد نبَّـه النيـروز في غلـس الدُّجـى — أوائــلَ وردٍ كُــنَّ بالأمــسِ نُــوَّما

(البُحتري ٢٨٠هـ)



بين يدي سلسلة «التعريف بأعلام الإصلاح»

لم تزل تراودني مع كرِّ الأيام وانصرام الليالي رغبة مُلحَّة بتعريف رموز الإصلاح في «المملكة العربية السعودية»؛ لأني وجدت الناس لا يعرفونهم حقًّا ومن عرفهم لم يقرأ لهم، لذا آليت على نفسي تقريب تراثهم؛ ليكون مَعينًا عذبًا يرتوون منه، وموردًا مستساغًا ينهلون عنه، وهذا الكتاب هو باكورة هذه السلسلة، وقد ابتدأتها بواسطة عقدها شيخ الحقوقيين أبو بلال -تقبله الله-، والله أسأل أن يكرمني بإتمامها وأن ينفع بها وأن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون.

الإهداء



إلى أخي أ.م –حفظ الله مهجته وأدام بهجته– الذي أوقد لهذا الكتاب شعلته، وأضاء لي فكرته، وما زال هذا ديدنه يحيي الهمم ويحث على الخير، لا يخلو مُجالسه من فكرة عزيزة أو فوائد غزيرة، أخ صادق وأستاذ فاضل قلَّما يجود الزمان بمثله.

إلى أ.ع –أدام الله سعده وأقام جده– فقد كنت المُعين بعد الله أثناء كتابة هذا الكتاب من حيث لا تدري، فما زلتُ أجِدُ برد دعائك في كل أمري، لا ينضب مَعين مدادك ولا يفنى صدق وِدادك.

إلى الأخ أ.ب –أطال الله عمره وأعلا أمره– فلولا مساهمتك الجليلة في الإخراج لكان الكتاب حبيس الأدراج، فقد كنت صبورًا على أخيك رغم انشغالك وكثرة ملاحظاته جعل الله ذلك في موازين حسناتك.

إلى الرفاق ع.ع وَ أ.ح وَ ع.ي –رزقهم الله القول السديد والفعل الرشيد– على ما تفضلوا به عليّ من مراجعة أفكار هذا الكتاب فأضفوا عليه من حكيم رأيهم وبديع فكرهم ما كان خير مُعين لي على إتمامه.

إلى المجاهدين في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس والمرابطين بعسقلان من إخواننا المجاهدين في كتائب عز الدين القسام وغيرهم –مكَّن الله لهم وحقَّق ما وعدهم– الذين ما رضوا بالضيم ولا ألفوا الهوان، وجاهدوا الاحتلال فرمتهم دول الكفر عن قوس واحدة، وقلبت لهم دول الإسلام ظهر المجن = إن غاية ما نرجوه من جهاد الاستبداد أن نكون عونًا لكم في جهاد الاحتلال.

إلى معتقلي الرأي –أبقى الله عليهم عزهم وأرغم أنف عدوهم– ذلكم الموكب الفاخر والبحر الزاخر ذوو الشمائل الحسنى والفضائل الكبرى الذي ضحُّوا بأعمارهم ليعتقوا الأجيال وينقذوها من ليل الطغيان الطويل الذي أحكم أركانه وضرب بجرّانه على أمة المصطفى ﷺ.

إلى أهالي معتقلي الرأي –أقر الله أعينهم بما يحبون وجنَّبهم ما لأجله يَنصبون– مصابكم أجل مصاب ومعاناتكم لا يسعها الخطاب، لا يعرف معاناتكم الكثير، ولكن احتسبوا ففي تثبيتكم للمعتقلين النصر والفرج، والله معكم ولن يتركم أعمالكم.

إلى العَلم المنيف ذي الرأي الحصيف شيخ الحقوقيين وأستاذ المجاهدين أبي بلال عبدالله بن حامد الحامد التميمي أنزل الله على قبرك شآبيب الرحمات = أهديك هذا الكتاب فهو عنك وإليك، فقد قدمت نفسك ومالك وأهلك وجاهك لتنقذ الأمة من الاستبداد الجاثم على صدرها، فجزاك الله عن هذه الأمة خيرَ ما جازى مصلحًا ومجددًا عن أمته.



المقدمة



«أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو القائم بالقسط ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾، وأُصلي وأُسلم على رسوله النبي الكريم الذي بعثه الله كما بعث الأنبياء ليقوم الناس بالقسط ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾، وعلى أصحابه الذين أشادوا الحكم الشوري وأتابعهم في كل زمان ومكان»[1]، وبعد:

إنني رأيتُ فئامًا من المصلحين غاب عن ذكرهم شيخ الحقوقيين في زماننا غير مُدافع، وإمام المناضلين طُرًا غير منازع: أبو بلال -قدس الله روحه-، لذا رأيت لزامًا عليّ أن أوضِّح طريقه وأبيّن نهجه ليسير السَّراةُ على حذوه ويقتفوا أثره، فيتحقق لنا حينئذٍ ما سعى إليه وناضل من أجله وهو: الحكم الشوري -بإذن الله-، وقد عكفت على هذا الكتاب مدة من الزمن لا أكاد أقرأ سوى كتب أبي بلال حتى أنكرني كل من عرفني، فلا أُحدث رفيقًا إلا عن نضاله ولا أحاور صديقًا إلا بأفكاره ولا أسامر خليلًا إلا في شعره إلى أن خرج بهذه الحُلة القَشِيبة المتبخترة بأدب أبي بلال وعلمه، وإني وإن سعدت بإصدار هذا الكتاب -الذي أرجو أن ينفع الله به- فإني سأفتقد تلك الأيام التي عايشت فيها أبا بلال بين ما كتبه وكتب عنه.

ثم إني قد خلُصت بعد قراءتي لكل ما وقع تحت يدي من كتبه ودواوينه السياسية إلى أن قسمتُ الكتاب إلى فصلين أساسيين، جعلت العمل سابقًا على العلم ليدرك من أراد معرفته أنه عامل عالم ضحى وجاهد بعلمه وحياته، فلم يكن عالمًا خاملًا ولا مجاهدًا جاهلًا ؛ لذا جعلت الفصل الأول عن: درب النضال وقد افتتحته بمبحث مسيرة حياة في بيان موجز لحياته كَتَبَها أبو بلال -تقبله الله- بنفسه قبل بدء نضاله وتتضمن أهم كتبه، ثم تحدثت عن مسيرة نضاله في مراحلها الثلاث: (حشد، بيانات

(١) مقدمة دائمة التَكرار على لسان أبي بلال -تقبله الله- في محاضراته وكتبه.

دعاة الدستور، حسم) أوجزت فيها من غير إخلال –إن شاء الله–؛ لأنه حديث عن تاريخ، وللتاريخ أهله ومريدوه ولمّا أصبح منهم بعد، وكان الفصل الآخر عن معالم الأفكار، أطلت فيه الحديث فأبنت عن منارات رؤيته، وأمارات مشروعه، لعلها توقظ راقدًا من نومته، وتنبه غافلًا من سكرته، ففيها خلاصة كتبه وزبدة فكره.

وكان الانتقال من الحكم الجبري إلى الحكم الشوري هو الأس الذي يتفرع منه بناء أبي بلال الفكري، ويتمثل في: هدم أركان الاستبداد عن طريق بيان خطر توأم القمع السياسي والفقهي، ولن يتحقق هذا بلا مركزية كبرى للجهاد السلمي. ومع هدمه أركان الاستبداد فقد شيّد بنيان العدل بتقعيده للمجتمع المدني من خلال معرفة قيمها وهي حقوق الإنسان، وتأصيله لوجوب قوامة الأمة على أمرها، وأخيرًا تفعيل الشعب بقيام التجمعات الأهلية.

فتمسك بهذه الأصول يا أخي وعض عليها بالنواجذ إن أردت أن تحذو حذوه وتسلك دربه، نفعك الله ونفع بك، وأرجو أن يكون هذا الكتاب هو النهر الذي سعى أبو بلال في حفر مجراه.

ثم إنني حرصت أشد الحرص على ألا يكون الكتاب بالطويل الممل؛ لأن الهمم قد قصُرت عن القراءة الجادة الطويلة، وسعيت كل السعي ألا يكون أيضًا بالقصير المخل؛ لأن كتب أبي بلال عديدة وأفكاره سديدة فيصعب حينئذ الانتقاء منها، لذا فإني أفرغت وسعي وبذلت جهدي في تكثيف المعاني مع قلة العبارات. وتكاد أن تكون كل الأبيات في هذا الكتاب من شعره ما عدا قليل أغنت شهرته في الأدب عن نسبته لصاحبه.

وإنني أعتذر إليكم عن كل قصور وخلل، فقد كانت الموارد شحيحة والمراجع بعيدة في أثناء كتابتي لهذا الكتاب، فلم يتسنَّ لي السير على حذو المنهج العلمي في عدد من الأمور فلم أعرّف بالأعلام الذين ذكروا في الكتاب إلا ما ندر، ثم إنني قد نقلتُ ما ورد في كلام أبي بلال –تقبله الله– من آيات وأحاديث وآثار وأشعار ونقل من غير تخريج ولا تحقيق، فأوردتها كما هي في كتبه ومن أحيل

على مليء فليحتل.

وختاما نسألك «اللهم أن تنقلنا عن مواطن العجز مرتقيًا بنا إلى شرفات العز، فقد كثر الصادون عنك، وقل الداعون إليك، وذهب الراعون لأمرك، وفُقد الواقفون عند حدودك، وخلت ديار الحق من سكانها، واستهزئ بناصر مجدك، وأقصي المتوسل بك: اللهم فأعِد نضارة دينك، وأَفِضْ بين خلقك بركات إحسانك، وامدد عليهم ظل توفيقك، واقمع ذوي الاعتراض عليك، واخسف بالمقتحمين في دقائق غيبك، واهتك أستار الهاتكين لستر دينك، والقارعين أبواب سرك، ونسألك اللهم أن تخصنا بإلهام نقتبس الحق منه، وتوفيق يصحبنا ونصحبه، ولطف لا يغيب عنا ولا نغيب عنه، حتى نقول إذا قلنا لوجهك، ونسكت إذا سكتنا بإذنك، ونسأل إذا سألنا بأمرك، ونبيّن إذا بيَّنَّا بحجتك، ونعبد إذا عبدنا مخلصين لك، اللهم فلا تكلنا إلى غيرك، ولا تؤيسنا من خيرك»(١). آمين



(١) أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر، ج٤ – ص٧، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٨هـ.

الفصل الأول: درب النضال



يظهر للمتفحص سيرة أبي بلال -رحمه الله- العطرة أنها كانت على مرحلتين أولاهما ما كان قبل حرب الخليج، والثانية بعدها، والجامع بينهما عدد من الأمور أحببت أن أضعها بين يدي هذا الفصل، مقتصرًا على أمرين هما أساس كل مصلح:

الأول: **السعي الدؤوب للإصلاح مع علم ووعي**، وهذا ظاهر في نضاله السياسي -وسنتطرق له في المبحث الثاني-، لكنه قد اتضح أيضًا قبل ذلك فقد سيطر على اهتمامه الإصلاح الفكري، فجذبته في فترة مبكرة الأدبيات التي تعنى بتجديد الإسلام واللغة العربية والأدب العربي وقرأ لرموزها، واهتم بالكتابات التي تركز على مناهج التفكير كمحمد رشيد رضا وأحمد أمين ومحمد الغزالي وأمين الخولي، ولذا اقترح على الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ تجديد مناهج المعاهد العلمية الدينية أثناء دراسته الثانوية، لكنها ما أثمرت إلا في الجامعة حين ساعده أستاذه في الكلية الشيخ: عبد الرحمن رأفت الباشا [صاحب الكتاب الممتع البديع: صور من حياة الصحابة] على تحويل هذه النزعة إلى ميدان الأدب، وله في الأدب كتب كثيرة، وأنتج مشاريع عديدة، فلم يكن -رحمه الله- خامل الذكر قبل بدء نضاله السياسي، بل كانت كتبه من الكتب المُقررة في عديد من الجامعات السعودية.

الثاني: **تقواه وإيمانه**، فإني أحسب أبا بلال -تقبله الله- من المؤمنين الصادقين ولا أزكيه على الله تعالى، وهذا ظاهر في كثير من كتبه، وهو أظهر لمن لازمه ورأى صدقه وثباته طوال تلك السنين التي بلغت الثلاثين ونيفًا، وحسبك هذه الأبيات:

صديقي ما الحياة؟ كلمحِ طيفٍ ... خفيٍ ضاع من سمع الزمانِ

هي الدنيا تقول لنا ولكن ... مسامعُنا شُغلن عن الأذانِ

فكم عرشٍ بها قد صار نعشًا ... وعودُ النعشِ عودُ الصولجانِ

فما بقيت مغانمها لغازٍ	ولا عمرتْ مبانيها لباني
ولا دامت مصائبها لشاكٍ	ولا خلدتْ مجانيها لجاني
ولا يبقى سوى زرعٍ نقيٍ	من الإيمان يُورق في الجنانِ[1]



(١) أ.د. عبدالله الحامد، ديوان: لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٣٨.
من لطف الله بهذه الأمة أن جُلَّ كتب أبي بلال -كما سيظهر لك- قد راجعها في رجب من عام ١٤٣٣هـ قبيل دخول سجنه الأخير في ربيع الآخر من عام ١٤٣٤هـ، فالحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

المبحث الأول: مسيرة حياة



ولد أبو بلال عبد الله بن حامد الحامد التميمي في القصيعة قرب مدينة بريدة عام ١٣٦٨هـ الموافق ١٩٤٩م، وكان أكبر إخوته الأحد عشر وهم: تسعة ذكور وبنتان، وله من الأولاد ثمانية: خمس بنات وثلاثة ذكور، ودرس الابتدائي والمتوسط والثانوي في المعهد العلمي ببريدة، وتخرج منه عام ١٣٨٧هـ الموافق ١٩٦٧م، وكان مترددًا حينئذ بين كليتي الشريعة واللغة العربية بالرياض، ثم آثر كلية اللغة العربية حتى تخرج منها ١٣٩١هـ الموافق ١٩٧١م.

وقد تشكلت مبادئ ثقافته الدينية والفكرية، في حلقات المساجد كحلقة الشيخ عبد الله بن سليمان بن حميد، وحلقة محمد الصالح المطوع، ولكن الدراسة التي استمرت بضع سنين كانت بين يدي شيخه عبدالله بن محمد اليحيى إمام مسجد في جنوب بريدة، فقرأ عليه القرآن الكريم، وكتبًا في العقيدة، كفتح المجيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن -حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب-، وأخرى في الحديث والسلوك، وسيرة النبي ﷺ.

ثم اشتغل معلمًا في المعهد المتوسط والثانوي سنتي ١٣٩٢هـ و١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٢م و١٩٧٣م في الزلفي فبريدة، ثم عمل مساعدًا لأمين المكتبة العامة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣٩٤هـ الموافق ١٩٧٤م، ثم محررًا في الكلية، وقد حصل في السنة نفسها على الماجستير من الكلية العربية بجامعة الأزهر في تخصص الأدب والنقد، وفي عام ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥م عُيّن محاضرًا في قسم الأدب في كلية اللغة العربية، ثم حصل على الدكتوراه من الأزهر كذلك في التخصص نفسه عام ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨م، ثم ترقى أستاذًا مشاركًا عام ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨٢م ليصبح أستاذا (بروفيسورا) في عام ١٤٠٩هـ الموافق ١٩٨٩م، وعمل خلال تدريسه في الجامعة عميدًا لمعهد تعليم اللغة العربية، واستمر في التدريس بالجامعة حتى فصل منها عام

١٤١٣هـ الموافق ١٩٩٣م.

درَّس بصفة أساسية مستمرة الأدب والنقد، وفنون الأدب العربي ولا سيما الأدب المقارن في الدراسات العليا، ودرسَّ في مجال تعليم العربية المستعربين (غير العرب) في باكستان/ كراتشي سنة ١٣٩٦هـ، ودرسَّ بعد العودة منها بضع سنين، وكانت حصيلتها إنتاج مشروع تعليم العربية للمستعربين، الذي أشرف عليه وشارك فيه أكثر من خمسين أكاديميًا، **ومن أهم كتبه في الدراسات الأدبية وفي مناهج التربية والتعليم**:

١. شعر الدعوة في صدر الإسلام.

٢. الشعر الإسلامي في صدر الإسلام.

٣. الشعر في الجزيرة العربية خلال قرنين.

٤. الشعر الحديث في المملكة العربية السعودية خلال نصف قرن.

٥. نقد على نقد.

٦. في الأدب المقارن.

٧. المعيار في فهم الأدب ونقده.

٨. فن القصة.

٩. فن التمثيلية.

١٠. نحو خصوصية عربية إسلامية في الأدب.

١١. الشعر في ظلال دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

١٢. هل ضرب زيد عمرًا (نحو تجديد مناهج تعليم العربية).

١٣. نحو تجديد مناهج تعليم الإسلام.

١٤. تأليف الكتاب المدرسي للمستعربين (المشكلات والحلول من خلال التجربة الميدانية).

وأما كُتب أبي بلال -تقبله الله- التي كتبها في السياسة فهي:

١. لكيلا يكون القرآن حمال أوجه (المصباح في زجاجة).

٢. لفسطاط الإسلام عمودان (قيم روحية وقيم مدنية).

٣. العدل والحرية (جناحان حلق بهما الإسلام).

٤. السلفية العليا الحكم الشوري عديل الصلاة أم السلفيات الدنيا الصلاة خلف الطغاة.

٥. تعليم القرآن الكريم بين منهج الراشديين أم مناهج التابعين؟

٦. لكيلا نحول الإسلام إلى طقوس رهبانية.

٧. البرهان بقوامة الأمة وسيادتها على السلطان.

٨. يسألني ياسر ما هو الدستور (منظومة الإسلام دستورنا).

٩. المشكلة والحل (الحكم الجبري والشوري).

١٠. الطريق الثالث: الدستور الإسلامي (منقذا من الحكم العضوض المتدثر بالإسلام والعروبة ومن الإمبريالية المتلبسة بالحداثة).

١١. العنف والعنف المضاد (العلاقة بين الضبط والانفجار).

١٢. الكلمة لا الرصاصة (الجهاد المدني الأكبر).

١٣. البحث عن عيني الزرقاء.

١٤. ثلاثية المجتمع المدني (البحث عن سر تقدم الغرب وتأخر العرب).

١٥. حقوق المتهم في الإسلام.

١٦. حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان.

١٧. معايير استقلال القضاء الدولية (في بوتقة الشريعة الإسلامية).

١٨. استقلال القضاء لا يمكن والملك الجبري.

١٩. المشكل والحل: الاستبداد والشورى.

٢٠. صرخة خادم (ديوان شعر).

٢١. خواطر تلميذ مقموع (ديوان شعر).

٢٢. الحسن البصري والحَجَّاج في آخر الزمان من المسرح الذهني الشعري (ديوان شعر).

٢٣. مقهوي السجن (ديوان شعر).

٢٤. لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟ (ديوان شعر)

٢٥. أما بعد حرب الخليج (ديوان شعر).

٢٦. قضاء يفترس حقوق الإنسان (ديوان شعر)[١].



(١) مقال: سيرة حياة، من مدونة أبي بلال الحامد على الانترنت:
https://abubelal1951.blogspot.com/2012/03/blog-post.html

المبحث الثاني: مسيرة النضال



بدأ أبو بلال -تقبله الله- نشاطه السياسي حين بلغ أشدَّهُ وبعد أن بلغ أربعين سنة في أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٤١١هـ الموافق ١٩٩١م[١] التي يقول عنها: «وهبتني دروسًا من الرشد والنضوج، أكثر مما وهبتني السنون الأربعون، فشَبَّ عمرو عن طوق محاولات إصلاح مناهج التعليم الديني أو اللغوي أو الجامعي، أو الكتابة في النقد الأدبي والبلاغة والأدب الإسلامي، أو إصلاح الجامعة. فالداء الأساسي إنما هو سياسي»[٢]، وكانت حرب الخليج كما قال:

حربُ الخليجِ حصادُ زرعٍ فاسدٍ ... كشفتْ لكلِّ الواهمينَ ستورا

حربُ الخليجِ تمخَّضتْ عن غفلةٍ ... قد نبَّهتْ جفنًا ينامُ قريرا

قد أظهرتْ ما خبَّأتْه حياتُنا ... جهلًا ولهوًا جامحًا مستورا

ما عادَ يمكننا السكوتُ وجرحنا ... يجري وينزفُ في التراب غزيرا[٣]

فقام هذا الأديب الرقيق الذي بلغ ذروة العمل الأكاديمي بدرجة الأستاذية (بروفيسور)، والعمل الإداري بالعمادة ونفض عن كاهله هذه الأعباء فلم يقنع بها وهو يرى حال قومه بعد حرب الخليج، ولذا يقول:

بنيتي حربُ الخليج ... أشعلتْ بي لهبي

أوقظتْ من طرب ... وأججتْ بي غضب

فعِفتُ عيشَ النخبِ ... كرهتُ درسَ الأدب

(١) المطلع على سيرة أبي بلال الإصلاحية يجد أن له مساهمات في الإصلاح السياسي قبل حرب الخليج، وقد ظهرت في قصائده التي كان ينشرها في الصحف والمجلات، ولتراجع ديوانه الأول: صرخة خادم الذي كتب أغلب قصائده في السبعينات الميلادية التسعينات الهجرية.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان، رُوجع محرم ١٤٣٢هـ، مُعد لطبعة ثالثة، ص٤.

(٣) أ.د. عبدالله الحامد، ديوان: أما بعد كوارث الخليج، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٥.

قد نبهتني سودها بدوريَ المغيب[1]

وقد جاءت هذه الحادثة ومثلها على أناس كثر فلم تحرك فيهم ساكنًا بخلاف أبي بلال -رحمه الله-؛ لأنه -كما ذكرنا- اجتمع فيه مع العلم والوعي: الإيمان وخشية الله تعالى مع توكل عليه في كل حين -أحسبه كذلك ولا أزكيه على الله-، كيف لا وهو قائل هذه الأبيات الرقيقة في هذه الفترة نفسها حين بلغ الأربعين:

يا رب أدرك شاردًا فلقد أضعتُ عِنانيه

وجريتُ أركضُ في الدُنا متقفيًّا شيطانيه

وغفلتُ عن دربِ التقى متناسيًّا ديَّانيه

وأطعت نفسي، والهوى قد صار من أعوانيه

ومضيت في غاب الفلا متقفيًّا سرحانيه

نادى بنفسي هاتفٌ: خَلِّ الحياة الفانيه

الأربعون نذيرةٌ لحياتك المتوانيه

الأربعون فواصلٌ فابدأ حياة ثانيه

إني أتيتك منذرًا أفما سمعتَ أذانيه؟[2]

وهو القائل أيضًا لمن أراد أن يثبطه عن درب نضاله:

قالوا: خسرتَ أناسا في أكفهِمُ وصلٌ وقطعٌ وفتكٌ غير مأمونِ

ما كان ضرك لو داهنت مجلسهم وليس مثلك في رأيٍ بمغبونِ

نافق تعش في ربوع القمع مرتبعًا واجمع من اللين أكوام الملايينِ

وأدهن بجبنك قرصا كي تسيغ به فقرصك الجلف محتاجٌ لتليينِ

(١) المرجع السابق، ص٧٩ و٨٠.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟ ص٣٠و٣١.

والمرء كالغصن بالتليين منعطف   وهل حصان جرى من غير تمرينِ؟
واشرب من الصمت أكوابًا معتقة   لكي تجنح في جو الميامينِ
فقلت: خلوا سبيلي إنني جسدٌ   أهوى ولكن عقلي لا يواتيني
كفوا فإني أهوى كلَّ مزهرةٍ   لكنني لن أبيع الدين بالدونِ
إني أعاف حياض الماء إن كَدرت   والقيظ في ظمأ الصحراء يرويني
يا نفسُ عافي ورودَ الحقل زاهية   فما نضارتُها إلا إلى حينِ
ما المجد في منصب أو مكسب خربٍ   يطغى، ولكنه صبرٌ على الدينِ
وما غنى المرء إلا مثل فاقته   هما ابتلاء لديَّان ومديونِ
ذو الكوخ والقصر جوف القبر ما اختلفا   هام السلاطين في لحد المساكينِ
لا شيء يجدي بدنيا غير مكرمةٍ   في الناس تسعى لإصلاح الموازينِ
لا شيء يجدي بأخرى غير تزكيةٍ   لله تسعى وما ساع بمغبونِ
هذا وذاك هو الإيمان من جهلوا   شطريه ما حلبوا غير الأظانينِ[1]

وأما التوكل فيقول:

وقل الحقيقة لا تهب متغطرسًا   فكفى بربك حافظًا ووكيلا
من يخش خلاق البرايا لن يرى   شيئًا سوى الرب الجليل جليلا
من يخش خلاق العبيد فإنه   يجد الأسود الضاريات وعولا[2]

وعودًا على بدء فقد كان مشروع أبي بلال السياسي الذي ناضل من أجله مرتكزًا على «الانتقال من الحكم الجبري إلى الحكم الشوري المنبثق من سلطة الأمة وحقوق الإنسان»[3]، وكان مدركًا

(١) أ.د. عبدالله الحامد، ديوان: خواطر تلميذ مقموع، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية، ص١٥٤و١٥٦.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟ ص١٢٢.

(٣) مقال: سيرة حياة، من مدونة أ.د. أبو بلال عبدالله الحامد.

لعواقب هذا المشروع لذا أعلن في أول كتاب كتبه مع بدء نشاطه: «**لا حقوق سياسية دون جهاد الاستبداد حتى الاستشهاد**»[١]، وقال في كلمته المشهورة على اليوتيوب: «هذه محاكم التفتيش، هذا لا يوجد إلا في حكم قراقوش، يجب أن ندينها **وأن ندفع الثمن وليكن ما يكون**، النهر يحفر مجراه، النهر يحفر مجراه»، وكان يقول -تقبله الله-: «**سنة الله في أرضه أن السجون هي معبر التغيير**، خاصة وأن التغيير في مثل المملكة العربية السعودية تغيير صعب؛ لأن الاستبداد الذي وجد في هذه البلاد استبداد مركب أي أنه استبداد سياسي ديني»[٢]، وقد بدأ حين بدأ مستشعرًا خطر ذلك ومستعينًا بالله تعالى فقال في قصيدته الموسومة «دعاء السفر في طريق الحكم الشوري» التي كتبها حين بدأ نضاله عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م:

إلهي قد صدعنا بالمثاني ... وأوقدنا المشاعلَ مقدمينا

فألهمنا الصواب على طريق ... يخاتلُ شكُّه فينا اليقينا

وأفرغْ في القلوبِ حديدَ صبرٍ ... يكسرُ صلبُه حجرًا وطينا

إلهي ثبت الأقدامَ حتى ... نرى البأساءَ والضراءَ لينا

وجنبنا من الإطراءِ كأسًا ... يضيعُ غرورها عقلًا رصينا

وجنبنا من الخذلان كأسًا ... يذيبُ قنوطها العزماتِ فينا

إذا ثبتَّ أقدامًا ضعافًا ... على التقوى فلن نخشى المنونا

فما خفنا على مُتعٍ زوالًا ... إذا أبقتْ لنا صبرًا ودينا

ولكن فتنة نخشى رياحًا ... تزيغ قلوبنا حتى تخونا

فألبسنا التواضع عن: غرورٍ ... يذيبُ مواهبًا حتى تبينا

وألبسنا التفاؤل عن: قنوط ... يهد عزائمًا كي تستكينا

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٤.

(٢) مقطع على اليوتيوب بعنوان: بلا تأشيرة: youtu.be/U0J8GCySO2A

وألبسنا التسامح عن: عقوق إذا أهلٌ أبوا أن ينجدونا[١]

وقد صدق بما عاهد الله عليه فقد نُكّل به، وفصل من عمله، وسجن سبع مرات، فلم يتوانَ ولم يتراجع وما زال ثابتًا شامخًا كالطود الأشم ثلاثين عامًا منذ بدء نشاطه عام ١٤١١هـ الموافق ١٩٩١م حتى استشهد عام ١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠م على شدة ما أصيب به، ورغم تساقط كثيرٍ ممن رافقه في بُنيات الطريق.

وهل يُدعى بداعيةٍ صريعُ الجبنِ والإطراق؟
دعاةُ الحقِّ هذا السجنُ مضمارٌ لكلِّ عتاق
فنافسْ كل داعيةٍ سباقُ السجنِ خيرُ سباق
فلا نيلٌ بلا سعيٍ ولا حقٌ بلا استحقاق
ومن لم يختطبْ سجنًا فإن جهاده أوراق؟
ومن لم يختطبْ سجنًا فكيف يعلم الأخلاق؟
ومن لم ينبثق سعيًا سياسيًّا فشرُّ معاق؟
فلا مطرٌ بلا رعدٍ ولا رعدٌ بلا إبراق
ولا ضوءٌ بلا شمعٍ ولا شمعٌ بلا إحراق
نُحيي قدوةً بزغت نجومًا شقتْ الآفاق[٢]

وكانت باكورة أعمال المجاهد المناضل أبي بلال -تقبله الله- السياسية: نصيحةٌ سرية قدمها للملك فهد عام ١٤١١هـ الموافق ١٩٩١م بعنوان: «التذكرة في حقوق الأمة على الحكام»، وقد كتب عقبها قصيدة: «الدستور الدستور يا خادم الحرمين»، وسلَّمها لأمير الرياض -حينها- سلمان بن عبدالعزيز، التي منها:

(١) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص٦٨و٦٩.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، ديوان: قضاء يفترس حقوق الإنسان، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.

يا خادمَ الحرمين حيَّاك الهدى ... وحبَاك ربك في طريقك نورا
صار النظام على الضعاف مسلطًا ... وعلى الكبار الغانمين قصيرا
سرقَ الكبارُ ثراءَها ما حوسبوا ... من ذا يقاضي واليًّا وأميرا
ظِئرٌ حلوبٌ للأجانب درُّها ... ولأهلها قد قُطرت تقطيرا
صنفان هذا الشعب: صنف مالكٌ ... أو هالكٌ لا يملكون نقيرا
والمال مال المسلمين تكافؤٌ ... كي لا تَرى فقرًا ولا تبذيرا
والمال يقسم بالسوية بينهم ... شرعُ الإله وأحكمَ التقديرا[١]

فرفض الأمير سلمان تسليمها للملك لشدتها -كما قال- وأعاد القصيدة إليه وحذره من نشرها، يقول أبو بلال: «ومنذ ذلك الوقت أدركت فضل الجهر على الهمس، وتبت توبة نصوحًا عن كل موعظة سرية»[٢].

وبعد هذه الحادثة سار في درب نضاله معلنًا غير هَيُوب ولا وَجل، وقد كان درب نضاله -تقبله الله- طويلًا ولذا قسّمتُه على ثلاث مراحل (حشد، بيانات دعاة الدستور، حسم)[٣]:



(١) مرجع سابق، أما بعد كوارث الخليج، ص٤.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٤ و٥.

(٣) استفدت هذا التقسيم من تغريدة للدكتور سلطان العامر.

المرحلة الأولى: حشد



في شوال ١٤١١هـ الموافق مايو ١٩٩١م وبعد نهاية حرب الخليج التي جاء فيها نصف مليون جندي أمريكي لأرض الحرمين ظهر خطاب المطالب، وكان ذروة حراك الصحوة كما قال الشيخ الفاضل سلمان العودة -فرج الله عنه-: «لأن هذا الخطاب مع كونه واضحًا في مطالبه فإنه ظفر بموافقة الجميع تقريبًا، بحيث لم يكن خطابًا فئويًا أو منتميًا إلى جهة خاصة، وهذا الخطاب زكّاه الشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن جبرين، ووقّع عليه أمثال الشيخ عبد الرحمن السديس، والشيخ صالح بن حميد، والشيخ ربيع المدخلي، والشيخ صالح الفوزان، وكان هذا الخطاب ذروة الحراك وكان يمكن أن يُبنى عليه لولا أنه تم توزيع هذا الخطاب بطريقة عاصفة جدًا، هذا الأمر سبب مزيدًا من السخط، فاجتمع أعضاء هيئة كبار العلماء وأصدروا بيانًا أدانوا فيه طريقة توزيعه ونشره، باعتباره خطابًا يفترض فيه الخصوصية وليس النشر، فبقدر ما كان يُشكّل ذروة الفعل إلا أنه أشعر الطرف السياسي بالخطر نتيجة حشد هذا العدد الكبير من الناس ومن الشيوخ»(١).

وكان نواة هذا الخطاب «مجموعة صغيرة كانت تقف وراءه منذ البداية، وكانت تنوي أن تجعل الوثيقة علنية وأن توزعها بناء على الهدف الذي شرحه عبد العزيز القاسم ألا وهو: (خلق وعي سياسي بين الناس وبيان ما ينبغي أن يتغير)، بل إن وضع النص وأهم التوقيعات في صفحة واحدة، كان الهدف منه تيسير التوزيع. وكما يروي سعد الفقيه فقد تم منذ ذلك الحين: (توزيع النص بملايين النسخ، وبرؤيتهم لاسمي ابن باز وابن عثيمين في الهامش، استنتج الناس ألا خطر من الوثيقة، بل إن بعضهم قام باستنساخها وتوزيعها بطريقة طبيعية أمام المساجد وفي مفترقات الطرق. وكانت بعض محلات البقالة

---

(١) من محاضرة للشيخ سلمان العودة -فرج الله عنه- على اليوتيوب في ديوانية الشيخ عادل باناعمة -فرج الله عنه-، وهذا ملخصها: www.islamtoday.net/salman/artshow-177952-78.htm

تملأ بها بعض الرفوف)»[١]، فأحدث نشر خطاب المطالب ضجة كبيرة وحصل على شعبية واسعة، وكان نشره حاجزًا عن قمع الناس كما يقول د. سعد الفقيه: «فالحرب قد أثبتت فيما يبدو للرائي أن الذين خالفوها مخطئون؛ لأن الأمريكان طردوا صدام بهدوء وذهبوا، ولو اعتمدنا على أنفسنا لم تتحقق هذه النتيجة السريعة، فالزخم في نهاية الحرب كان لصالح الدولة وكانت الدولة لو أرادت القمع لقمعت بدون إشكال لولا أن بادرنا بهذا الخطاب، فأحدث ضجة كبيرة وألغى خطة الدولة في قمع المشايخ فأُسقط في يدها ولو قمعت فستعطيهم بطولة لأنهم الذين وقعوا على هذه المطالب»[٢].

وقد وقَّع على الخطاب ما ينيف على أربعمائة من العلماء والأعيان، وكان مضمونه: «إنشاء مجلس للشورى مستقل استقلالًا تامًا، وعرض وصياغة كل اللوائح والأنظمة السياسية والاقتصادية على أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات، والجدية في متابعة ومحاسبة كل المسؤولين بلا استثناء، وتطهير الدولة من كل من تثبت إدانته بفساد أو تقصير، وإقامة العدل في توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته وإلغاء الضرائب وتخفيف الرسوم التي أثقلت كاهل الناس، وحفظ موارد الدولة من التضييع وتطهير المؤسسات المصرفية من الربا، وبناء جيش قوي متكامل مزود بأنواع الأسلحة، وإعادة بناء الإعلام بكافة وسائله ليخدم الإسلام وليعبر عن أخلاقيات المجتمع مع ضمان حريته من خلال النقد البناء، وبناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمة بعيدًا عن التحالفات المخالفة للشرع وتبني قضايا المسلمين، وتطوير المؤسسات الدينية والدعوية في البلد ودعمها، وتوحيد المؤسسات القضائية ومنحها الاستقلال الفعلي والتام، وكفالة حقوق الفرد والمجتمع وإزالة آثار التضييق على إرادات الناس وحقوقهم بما يضمن الكرامة الإنسانية».

---

(١) ستيفان لاكروا، زمن الصحوة، الشبكة العربية للأبحاث - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص٢٤٣.

(٢) مقطع على اليوتيوب: بعنوان: مراجعات مع الدكتور سعد الفقيه الحلقة الثالثة: youtu.be/s3LayjmAYM0

ثم تطور خطاب المطالب الذي كان عامًّا في مطالباته إلى برنامج عملي ونموذج تطبيقي تمثل في مذكرة النصيحة التي وقعها مائة وتسعة أشخاص، تحدثت المذكرة عن أهمية دور العلماء في الحياة وضرورة استقلالهم، وأنظمة الدولة ولوائحه، وإصلاح القضاء، وحقوق العباد، والشؤون الإدارية بالدولة ومؤسساتها، والاقتصاد وإصلاحه، وتحدثت عن الجانب الاجتماعي ومظاهر الظلم والعنصرية، وأخيرا القطاع العسكري والجهاز الإعلامي.

وكان أبو بلال في كل ما سبق من أحد الموقِّعين على خطاب المطالب ومذكرة النصيحة وكانت في الأصل مذكرات سرية لكنها ظهرت بعد ذلك، أما التي باء بثقلها وحمل أمانتها وكان أحد أركانها فهي لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، فبعد أن صرخ الفقيه إبراهيم الدبيَّان[١] في جامع بريدة أن: سبب فساد العباد وخراب البلاد تحالف ذوي (الكروش) وذوي (العروش)، يقصد اندماج عموم الفقهاء في الملك العضوض، فكبل بعدها بالسلاسل في المطار، واعتقل اعتقالًا تعسفيًّا، منتصف عام ١٤١٣هـ الموافق ١٩٩٣م، فتنادى أكثر من خمسين محتسبا -وإن كان البيان مقتصرًا على ستة أشخاص- إلى إنشاء: لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان الشرعية (حشد) في ذي القعدة لنفس العام، وكان أبو بلال أحد الستة الذين أسسوها وهم: رئيس ديوان المظالم الشيخ عبدالله المسعري[٢]، والشيخ عبدالله بن جبرين الفقيه المعروف، والشيخ المحدث عبدالله بن حمود التويجري، ورفيق أبي بلال في دربه: القاضي الشيخ سليمان الرشودي، ومؤسس ومدير الندوة العالمية للشباب الشيخ حمد الصليفيح، فكان

(١) هو الفقيهُ الورعُ الزاهدُ أبو محمدٍ إبراهيمُ بن محمد بن دبيَّان، وُلد في بريدة عام ١٣٧٧هـ، يُعد أنبه طلاب الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- وهو من الآمرينَ بالمعروفِ الناهينَ عن المنكرِ، أوقِف ومُنع من التدريس مراتٍ عديدة، راجع سيرته:
majles.alukah.net/t195809/

(٢) قال عنه الحامد -تقبله الله-: مقدم رواد حقوق الإنسان، بهرني رحمنا الله وإياه بثلاث: ما رأيت فقيها أوعى منه بمفهوم الحكم الشوري المنبثق من سلطة الأمة، ولا ظننت رئيسًا سابقًا لديوان المظالم يجرؤ على معارضة الحكم العضوض، ولا تصورت من جاوز السبعين يسابق الشبان، وحين أعلنا (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) ١٤١٣هـ، أصدرت (هيئة الإفتاء) الحكومية؛ بيانًا يبطل مشروعية إنشاء اللجنة، فأصدر الملك قرارا بطردنا من أعمالنا في الجامعات، فكتبنا بيانا يفند حكم الهيئة بإبطال اللجنة، وطلب الزملاء أن أرسله إلى الملك وكبار الأمراء، فتهيبت إرساله دون توقيع رئيس اللجنة، فوقع دون تردد. (ديوان: أما بعد كوارث الخليج، ص٢٥)

هؤلاء الستة هم الذين وقعوا على بيان إعلان (حشد)، فطردوا من أعمالهم، وسجن أكثرهم علاوة على الطرد[١]، فقال حينذاك قصيدته الخالدة:

منعوا الكتابة والنقاش فاصمت إذا رمتَ المعاش
أإذا تنهد مصلحٌ كالقدر فوق النار جاش
وإذا تنفس كاتبٌ أو شاعرٌ = قطعوا المعاش
قولوا لمن قطعَ المعاش أظننتنا مثل الخشاش؟
العلم تضحيةٌ إذا شُغِلَ المداهنُ بالمعاش
ضعنا إذا علماؤنا ألفوا المعالفَ كالكباش
خافوا السجون فدنسوا ثوبَ الديانةِ بانكماش
فالعلم ليس سلالمًا للرزق توصل والمعاش
ويحَ المثقف إن يرد بثقافةٍ طيبَ الفراش
قولوا لمن قطع المعاش: الله يرزقُ كل ماش
نحيا لأجل كرامة لا عاشَ من عبد المعاش
نهر العدالة ليس يجري دون تضحيةِ العطاش[٢]

وقال في أخرى ذاكرًا سبب تركه لكل تلك الرتب الأكاديمية والعملية:

عافَ الرئاسة في معية ظالمٍ فهو الرئيسُ إذا ارعوى معزولا
عافَ الوظيفة في ركاب جائرٍ فهو الموظفُ إن سعى مفصولا
والحرُّ يؤثرُ جوعَهُ بكرامةٍ لا أن يعيشَ على الفتاتِ رذيلا
يسعى إلى السجن الرهيب بنفسه فهو الطليقُ إذا حبا معقولا

(١) راجع: ديوان: أما بعد كوارث الخليج، ص٢٢ و٢٥ و٣٠، كتاب: حقوق المتهم بين نور الإسلام وغبش الحكم العضوض ص٨ و٩.

(٢) مرجع سابق، أما بعد كوارث الخليج، ص ٣١ – ٣٤.

يا رب ألبسنا ثياب عزيمةٍ   كقميصِ يوسفَ إذ مضى متلولا

إذ عاف قصرًا في ظلال رذائلٍ   وسعى إلى سجن الطغاة نبيلا[١]

وسجن على إثر هذه المرحلة ثلاث مرات: الأولى منها كانت في أواخر عام ١٤١٣هـ الموافق ١٩٩٣م ولمدة ثلاثة أشهر، وفيها يقول:

تسعون يومًا كالحًا   في قَعرِ كهفٍ مجدب

في غرفةٍ منحوتةٍ   في جبلٍ من رهب

كأنما الأمتار في   صحرائنا من ذهب

متر بمتر مرقدي   ومطعمي ومشربي

ومجلسي ومسجدي   ومطهري وملعبي

يا ضيعة الحر ثوى   كهفا كفرن لهب

يُدعى برقم تافهٍ   يُنسي كريم النسب[٢]

والثانية كانت في عام ١٤١٥هـ الموافق ١٩٩٤م.

وأما آخرها في هذه المرحلة فكانت في عام ١٤١٦هـ الموافق ١٩٩٥م.



(١) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص٩١.

(٢) مرجع سابق، أما بعد كوارث الخليج، ص ٤٧.

المرحلة الثانية: بيانات دعاة الدستور[1]



«بعد عام ٢٠٠١م تغيّر السياق السعودي تغيرًا جذريًّا. فقد أصبح الإرهاب الجهادي الآن تحديًا داخليًا، لا للحكومة فحسب بل للإسلاميين أنفسهم. وفي مواجهة ذلك كله انشغل كثير من الإسلاميين بهدفين رئيسين: أولًا، دافعوا عن أنفسهم ضد اتهامات الإرهاب؛ ثانيًا، طوروا استراتيجيات وخطابات جديدة تطالب بالإصلاح السياسي، وتتبنى لغة مبتكرة تعتمد بوضوح على خطاب حقوق الإنسان العالمي، والديمقراطية، والمجتمع المدني، والعدالة، والمشاركة السياسية. عرف أولئك الذين تبنوا هذا الموقف بالإصلاحيين، ومثلوا فئة غير محددة بدقة من النشطاء المنتمين إلى مواقع سياسية وأيديولوجية مختلفة، ومن ضمنهم الإسلاميون.

وخلافًا لأغلبية الإسلاميين الذين لجأوا إلى البرامج التعليمية والتثقيفية والدعوية بعد عام ٢٠٠١م، وتخلوا عن الحراك برمته، أو سافروا إلى الخارج للمشاركة في الجهاد العالمي، اهتم الإصلاحيون أساسًا بالسياسة الداخلية وكيفية تغييرها بالوسائل السلمية. وجدت هذه الهموم والاهتمامات التعبير في كثير من العرائض التي كتبها الإصلاحيون وقدموها إلى القيادة بين عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٨م في ذروة موجة الإرهاب التي اجتاحت البلاد. في أثناء هذه الحقبة، قدم الإصلاحيون أكثر من اثنتي عشرة عريضة إلى القيادة، وفي عام ٢٠٠٤م بدا وكأن السعودية تشهد ربيع الرياض، حيث تكثف شعور بالأمل والتوقع بأن تستجيب الحكومة للمطالب المقدمة في العرائض تحت ضغط أزمة الإرهاب الداخلية، فظهر إحساس بوجود حاجة ملحة وفورية إلى الإصلاح السياسي بوصفه العامل الوحيد الذي يمكن أن يحتوي الأزمة»[2].

---

(١) كل الخطابات والبيانات مذكورة في كتاب (الدستور الإسلامي، ص١٤١-١٤٦)، وكذلك مرفقة على الرابط التالي في مدونة أبي بلال:

drive.google.com/file/d/0B4U-A1nIhm9ieVZSeEhlRzR1Sm8/view

(٢) د. مضاوي الرشيد، حداثيون مكتومون: الصراع على السياسات الشرعية في المملكة العربية السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية

وقد تميزت هذه الفترة بنشاط نخبوي قاده أبو بلال مع بعض رفاقه لكتابة عدد من الخطابات الإصلاحية الموجهة ابتداء إلى القيادة في المملكة العربية السعودية التي أراد منها تحقيق هدفه الأسمى وهو تحوّل هذه البلاد إلى دولة شورية قائمة على العدل والحرية، يقول أبو بلال: «اتفق دعاة الدستور على أن الإصلاح السياسي هو أساس كل إصلاح، وعلى أن أي إصلاح سياسي ينبغي أن يكون مؤسسيًّا، والكلمة المختصرة المحددة للإصلاح السياسي هي (النظام الدستوري)، الذي هو البديل عن النظام الدكتاتوري المستبد الجبري الجائر»[1]، وأبرز هذه الخطابات هي:

الخطاب الأول: رؤية لحاضر الوطن ومستقبله: وقد صدر الخطاب في يوم ٠٨/ ١١/ ١٤٢٣هـ الموافق ١١/ ٠١/ ٢٠٠٣م، متضمنا خمسة محاور: (بناء دولة المؤسسات الدستورية، حل المشكل الاقتصادي، تقوية التفاعل بين المجتمع وقيادته، إطلاق مبادرات إصلاحية، دعوة إلى مؤتمر حوار وطني)، وقد طالب الخطاب بانتخابات مجلس الشورى، ومجالس المناطق، واستقلال القضاء، وحرية التعبير، والتوزيع العادل للثروة، وترشيد الإنفاق العام، ومكافحة الفساد، وتنمية مصادر أخرى للدخل غير النفط.

وقد وقع هذا الخطاب مائة وثلاثة أشخاص منهم المحامي محمد سعيد طيب، والأستاذ الدكتور عبدالله الحامد والوزير السابق أحمد جمجوم، ود. حمد الصليفيح مؤسس الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ود. توفيق القصيّر مدير الندوة العالمية، ود. عبدالعزيز الدخيل وكيل وزارة المالية سابقا، وإسماعيل سجيني وكيل وزارة التخطيط سابقا، وعبدالحميد حريري عضو مجلس الشورى، والقاضي سليمان الرشودي، ود. متروك الفالح، وعلي الدميني، ود. توفيق السيف، وجميل فارسي، ود. تركي الحمد، ود. خالد الدخيّل وغيرهم، وكان «الاستقبال الرسمي للخطاب إيجابيًّا، فقابل

- بيروت، الطبعة الأولى - ٢٠١٨م، ص٥١و٥٢.

(١) أ.د. عبدالله الحامد، الدستور الإسلامي (أو الحكم الشوري) منقذا من الإمبريالية المتلبسة بالحداثة ومن الحكم العضوض المتلبس بالإسلام والعروبة، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية، ص١٢٣و١٢٤.

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد أربعين من مثقفي الرؤية، وقال لهم: رؤيتكم هي مشروعي. وتفاعل أمراء عديدون مع الخطاب، كالأمير سعود الفيصل، والأمير طلال بن عبد العزيز، واحتفى الكتاب السعوديون بالخطاب، بحيث صار موضوعا محببا لكتاب الزوايا والمقالات والمجالس والمنتديات على مدى بضعة شهور متتابعة رغم انشغال الأمة بالعدوان على العراق واحتلاله[1]، واحتفى عديد من المهتمين بالشأن العام العربي به، واعتبروه إنجازًا يدل على وعي لم يتوقعوه في الإصلاحيين السعوديين، إذ استطاعوا أن ينجزوا من خلا توافقًا وطنيًّا بين التيارات الإسلامية واللبرالية، على الوعي بأولوية صياغة إسلامية لمفهومي: (النظام الدستوري) والمجتمع المدني، وأهميتها وضرورتها»[2].

الخطاب الثاني: نداء إلى القيادة والشعب معا: الإصلاح الدستوري أولا: وهذا الخطاب حرره أبو بلال بنفسه[3]، وصدر في يوم ٢٢/ ١٠/ ١٤٢٤هـ الموافق ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٣م، ويعد أهم خطاب في هذه الفترة، فقد حدد البيان مصطلح «النظام الدستوري» باعتباره مفتاح الحل، لجميع القضايا والمشكلات، لحفظ مبادئ الكرامة والمساواة والعدالة ولحفظ المال العام، وتوزيع الثروة توزيعا عادلا، والحفاظ على الأراضي من النهب، وإصلاح مناهج التعليم والتربية، وتوظيف العاطلين، وأدان العنف الذي هو حتمًا إحدى إفرازات غياب المشاركة الشعبية عن القرار الحكومي، وقد رأوا من خلال التحليل الاجتماعي والسياسي لماضي الوطن وحاضره أن المجتمع حُرِم من حقه الطبيعي في التعبير الحر المسؤول عن آرائه، وهمشت حرياته التي هي رئته التي يتنفس بها، وحُرم من حقه

(١) وقد كان لأبي بلال -رحمه الله- مواقف مشرقة في الدفاع عن قضايا الأمة الكبرى كفلسطين، وأفغانستان في الاحتلال السوفييتي والأمريكي، والعراق، والربيع العربي، فلم يكن منشغلًا في واقعه منعزلًا عن أمته، بل كانت له إسهامات ضافية منها توقيعه لبيان «معًا في خندق الشرفاء» الذي أدان الاحتلال الأمريكي على أفغانستان والعراق، ومواقفه وكتاباته المشهودة في الربيع العربي، وأبياته الكثيرة عن فلسطين، ولولا خشية الإطالة لأوردتها جميعًا.

(٢) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص١٤١.

(٣) مرجع سابق، زمن الصحوة، ص٣٣٢.

الطبيعي في مشاركة السلطة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمصالحه ومصيره، ويطالبون بانتخاب مجلس لنواب الشعب يقوم بالرقابة والمحاسبة على السياسة الداخلية والخارجية وبالحفاظ على المال العام، وطالبوا بتطوير نظام الحكم إلى ملكية دستورية، والبدء في تطبيق ذلك خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام، وكان الخطاب للقيادة والشعب؛ لأن أي إصلاح لا يكون من دون قاعدة شعبية تحفز القيادة وتعينها، وأطنب في تأصيل الإصلاح الدستوري فقهيا، من أجل تذكير الناس بأن العدالة والشورى السياسية الملزمة من أصول الإسلام المنسية في الخطاب الإسلامي المحافظ على الأفكار والأساليب السياسية والقضائية الأموية والعباسية، ودعم البيان بتوقيعات كثير من الرموز الإسلامية عامة، وأساتذة كليات الشريعة وأصول الدين خاصة، فأسهم في توعية التيارات الدينية بأن الحكم الدستوري هو الهيكل الذي لا يصح بدونه تطبيق الشريعة، وفي نشوء تيار وطني إسلامي جديد، يبدأ بالأساسيات، ويراعي الأولويات.

وكان عدد هؤلاء الموقِّعين مائة وثمانية وسبعون شخصًا منهم: الوزير السابق أحمد جمجوم، ود. عبدالله الزايد مدير الجامعة الإسلامية سابقا، والشيخ عبدالله المسعري رئيس ديوان المظالم سابقا، ود. حمد الصليفيح مؤسس الندوة العالمية للشباب الإسلامي ومديرها سابقًا، ود. توفيق القصيّر مدير الندوة العالمية سابقًا، ود. عبدالعزيز الدخيّل وكيل وزارة المالية سابقا، وإسماعيل سجيني وكيل وزارة التخطيط سابقا، ود. محمد السحيباني عميد كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية سابقًا، والقاضي سليمان الرشودي، والقاضي عبد العزيز القاسم، وعبدالله الناصري، ومحمد سعيد طيب، ود. موسى القرني، ومهنا الحبيل، وجميل فارسي، ود. محسن العواجي، ود. محمد الحضيف، ود. متروك الفالح، وغيرهم.

الخطاب الثالث: دعاة الإصلاح الدستوري الثلاثين: كان الوسيلة العملية لإنجاح الخطاب السابق، فقد حُرر بعده بخمسة أيام في ٢٧/ ١٠، وكان الموقعون من نخبة العمل الإصلاحي

السياسي، واتفقوا على أهدافٍ للعمل منها: تأسيس ثقافة الإصلاح الوطني الدستوري على الإسلام بصفته عقيدة هذه الأمة، والتمسك بوحدة هذه البلاد ومحاربة خطط التقسيم، والالتفاف حول القيادة السعودية بصفتها صمام أمان لوحدة البلاد في إطار تنفيذ إصلاح دستوري متدرج، واستيعاب كافة التشكيلات الفكرية والمناطقية، والسعي إلى نشر ثقافة المجتمع الأهلي المدني، وفي سبيل ذلك يقيم دعاة الإصلاح الثلاثين ما يرونه محققًا للأهداف من ندوات ومحاضرات وبيانات، ويصدرون رسائل وكتبًا وينشرونها.

ومن هؤلاء الموقِّعين: د. توفيق القصيّر، ود. عيسى الحامد، ود. عبدالعزيز الدخيّل، ود. محمد السحيباني، ومحمد سعيد طيب، ود. متروك الفالح، ود. موسى القرني، ود. عبدالله الزايد.

الخطاب الرابع: معًا على طريق الإصلاح: صدر في ٠١/ ٠١/ ١٤٢٥هـ الموافق ٢١/ ٠٢/ ٢٠٠٤م، وكان خطابا موجزًا يشكر لما تحقق من طلبات الخطابات السابقة كالحوار الوطني، ويتابع بقية الطلبات كتسريع عملية الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية، وانتخاب مجلس الشورى، والفصل بين السلطات الثلاث، وضمان حرية التعبير، وغير ذلك، وكان عدد الموقِّعين عليه تسعمائة وواحد، وكانت المطالبة بانتخاب مجلس الشورى محورية في هذه المرحلة لأهميتها، ولذا قال -تقبله الله-:

يا خادم الحرمين كلُّ بليةٍ ... أسبابُها رأيٌّ أتى محصورا

لا بدَّ للحكام من شورى ولو ... ملكوا عقولًا فذةً وحجورا

لو كان رأيٌ مغنيًا في فضلها ... ما كان فيها المصطفى مجبورا

ومجالسُ الشورى إذا كانت بتعيين ... الولاة؛ فسمِّها (ديكورا)

إذا أتاك معينًا، فمداهنٌ ... من عينوه فسمِّه طرطورا

ليس الحضارة ثروةً وصناعةً ... وزراعةً، إن الحضارة شورى

فإذا أردتَ فإنَّها حريةٌ تُحيي العقولَ تُوهج التفكيرا[١]

الخطاب الخامس: رؤية لتعزيز استقلال القضاء: صدر في ٠٤/ ٠٨/ ١٤٢٥هـ الموافق ١٨/ ٠٩/ ٢٠٠٤م، ويعد هذا الخطاب ثالث الخطابات أهمية بعد الخطاب الأول والثاني، وقد كتبه مع أبي بلال الأستاذ الدكتور متروك الفالح، وطالبوا فيه باستقلال القضاء عن طريق إنشاء محكمة شرعية عليا مستقلة تحدد معايير مشروعية الأنظمة والقرارات، وأن يكون القضاء سلطة رقابية لأعمال السلطة التنفيذية، وإلغاء ارتباط هيئة التحقيق والادعاء العام [النيابة العامة حاليًّا] بوزارة الداخلية، وأن ينتقل الإشراف على السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل وغير ذلك من الطلبات، وحال دون توقيعه اعتقال ثلاثة عشر إصلاحيًّا منهم أبو بلال، ولم يتيسر توقيعه من الطلقاء لأسباب عديدة، فقرر أبو بلال والدكتور متروك إرساله إلى الملك وولي عهده عن طريق محاميهم عبدالرحمن اللاحم[٢].

الخطاب السادس: نحو دستور إسلامي: هو مسودة أولى مقترحة للدستور الإسلامي، غرضها الأساس محاولة الإجابة على الأسئلة التي أثارها الناس والأمراء على خطابات الإصلاح السابقة؛ ليطمئن الناس إلى دعاة الإصلاح وأنهم لا يرغبون في القفز فوق الواقع، وقد كتبها مع أبي بلال أ.د. متروك الفالح، وقد قالا في ديباجة الدستور: «والكرة الآن في ملعب الإصلاحيين من الأسرة المالكة، قبل فوات الأوان، ونحن لا نملك إلا أقلامنا، ولكننا نقول: إن الدستور المؤصل على الشريعة الإسلامية، مصلحة حقيقية للأسرة المالكة يقوي مشروعيتها، وهو مصلحة حقيقية للشعب، لأنه يحفظ حقوقه، وبذلك تتناسق مصلحة الأسرة الخاصة مع مصلحة الشعب العامة، ولن تستفيد الأسرة من عبث بعض أفرادها وإسرافهم، وتبديدهم الأموال وسوء إدارتهم، فإن أسرعت الأسرة في الأخذ بالمفهوم الدستوري للحكم فذلك هو المأمول، وإلا فإنها المسؤولة عمَّا يجري في البلاد والعباد من كوارث ومخاطر».

---

(١) مرجع سابق، أما بعد كوارث الخليج، ص١١.

(٢) نعم، هو سيء الذكر، وكان ذا نشاط سياسي، ويُنبيك عن قصته الأستاذ عبدالعزيز العودة –فرّج الله عنه– في تغريدات مشهورة.

الخطاب السابع: مذكرة (سداد): وهي تعريف بحركة الدستور والمجتمع المدني، وكان بدءُ أبي بلال بتسويدها في ٠١/ ٠١/ ١٤٢٣هـ الموافق ١٤/ ٠٣/ ٢٠٠٢م، وصدرت في أثناء محاكمته ١٥/ ٠٨/ ١٤٢٥هـ الموافق ٢٩/ ٠٩/ ٢٠٠٤م، وقد راجع هذه المذكرة وأقرها معه خمسة من دعاة الحكم الشوري هم: د. متروك الفالح، والقاضي سليمان الرشودي ود. توفيق القصير، ود. عبدالحميد آل الشيخ مبارك ود. إبراهيم الجارالله، وكان هدفها:«إقامة الهياكل اللازمة لتعبئة شعبية لفائدة الإصلاح عن طريق إنشاء أمانات مرتبطة بالمشروع في جميع محافظات المملكة، وإنشاء ديوانيات إصلاحية في كل مدينة من أجل إشراك الشعب في النقاش»[١].

وقد قيل إنَّ تلك الخطابات كان لها ظهير وهو ولي العهد الأمير عبدالله الذي «اختار في صراعه مع إخوته السديريين دعم الإصلاحيين من جميع المشارب ولكنه انقلب عليهم بعد ذلك لاستيائه من رفع سقف مطالبهم»[٢]، وبعدئذ اعتقل أبو بلال للمرة الرابعة في ٢٥/ ٠١/ ١٤٢٥هـ الموافق ١٦/ ٠٣/ ٢٠٠٤م مع علي الدميني -رحمه الله- ومتروك الفالح، وقد صدر حكم على أبي بلال بالسجن لمدة سبع سنوات، سُجن منها سنة ونصف وحكم على الشاعر الأديب علي الدميني تسع سنوات، وأما الأستاذ الدكتور متروك الفالح فحكم عليه بست سنوات، وقد قال حينها قصيدة تقطُر رقةً وعذوبةً لزوجته أم بلال[٣] -رضي الله عنها-:

---

(١) مرجع سابق، زمن الصحوة، ص٣٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص٣٣٢ و٣٣٣.

(٣) ولولا خشية الإطالة والإملال والخروج عن الموضوع الأساس لأسهبت في الحديث عن آل الحامد المباركين بدءًا من والديه: حامد بن علي الحامد، ووالدته منيرة بنت عبدالرحمن المطلق، ولتراجع قصيدته المُشجية المبكية التي كتبها إلى أمه في ديوانه: مقهوي السجن ص١١٩، وقد أهدى والديه ديوانه: أما بعد كوارث الخليج، ثم أُعقبه بالحديث عن إخوانه الذين رافقوه في جهاده السلمي، وأنتهي بالحديث عن زوجته وذريته الذين أهداهم ديوانه: قضاء يفترس حقوق الإنسان، وقال عنهم في قصيدته الشهيرة أطياف من مدرسة يوسف:

وتركت أطفالا أضاعوا دربهم ... فقدوا أباهم راعيًا ومعيلا

واذكر حُميدا في الشوارع تائهًا ... ويح المراهق إن أضاع دليلا

واذكر نُصيرًا في الصباح إذا بكى ... يجري ويصرخ واجمًا مذهولا

كم استرحتُ إلى صوتٍ يلاطفني وكم حننتُ إلى كفٍ مشفقٍ لانا
وكم أتوقُ إلى طيفٍ يؤانسني مثلَ الرذاذ سقى في القيظ عطشانا
شكوتِ لي وشكوتُ الحال في لججٍ والصبرُ بلسمُنا إن نزَّ جرحانا
أسرجتُ راحلتي صبرًا إذ اتجهت لـ(حائرٍ) في جهادٍ رامَ رضوانا
واليومَ رابعةُ الرحلاتِ شاهدةٌ على اصطبارِكِ في الضراءِ معوانا
رعيتِ طيرًا عيوفًا شاردًا قلِقًا ينبو إذا مستريحٌ للهوى لانا
يبدي ويخفي فلا تدرينَ غايتَه، والهمُّ مرهمه صمتٌ وإن شانا
ما قلتِ غاضبةً: علامَ راح ضحى؟ علامَ أشقى لياليه وأشقانا؟
فأنت واحدةٌ في القلب خالدةٌ، وما اثَّنيتِ وإن ثنيت أشجانا
كم كان ظلك طول الدهر مدرسةً رواقها فاضَ إحسانًا ووجدانا
تدرين.. حبك كم أعطت فسائله في موسم الجدب أثمارًا وقنيانا[1]

وقد أُفرج عنهم بعدما تولى الملك عبدالله الحكم في ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ولكنَّ أبا بلال استمر على نهج الخطابات فكتب بيانًا في ٠٢/ ٠٤/ ١٤٢٨هـ بعنوان: **(نطالب بفتح ملف حقوق الإنسان وبمقاضاة وزارة الداخلية)** ذكر فيه أن وزارة الداخلية اعتقلت الآلاف المؤلفة وجعلت القضاة أداة لقمع حقوق الإنسان، وفي ١٤/ ٠٤/ ١٤٣٠هـ حرر بيان: **(المحاكمات السرية تعتيم على أسباب الاحتقان لتجاهل العلاج السياسي)** وقد وقعه سبعة وسبعون ناشطًا، وبينوا أن إشراف وزير الداخلية

أماه أين أبي؟ أراح مسافرًا أوما يكف عن الرياض رحيلا
يبكي ويحضن غترة وعباءة أو معطفًا ويذيبها تقبيلا
ونسيت أطفالا يعبر صمتهم عن حزنهم يبدي أسًا وذهولا
أسقيتهم نهر الحنان وصرفه ثم اختفيت فما رأوا تدليلا
من للصبايا دمعها وكلامها يتباريان تحسرًا وهمولًا؟

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٣٣.

على هيئة التحقيق والادعاء العام إعلان للعالم كله بأن القضاء السعودي غير نزيه ولا مستقل، وكذلك في هذه الفترة كتب خطابًا إلى المكرم مدير المباحث العامة: (ما مسؤوليتك عن الاعتقال التعسفي والتعذيب؟)، وكتب بيانات أخرى غير هذه وصلت في مجموعها إلى أربعة عشر بيانًا.

وقد اعتقل خلال هذه الفترة الاعتقال الخامس يوم ٠٤/ ٠٧/ ١٤٢٨هـ الموافق ١٨/ ٠٧/ ٢٠٠٧م مع أخيه عيسى الحامد وأفرج عنهما بعدها بأيام قلائل، وكان الاعتقال بسبب موقفهما المؤيد للاعتصام السلمي لنساء وأطفال ذوي الموقوفين أمام مبنى المباحث في بريدة مطالبين فيه بالإفراج عن ذويهم مثل ريما الجريش ومي الطلق، وعنهن يقول:

وعلَّمْنَ درسَ الحقوق شبابًا ... يظنُّ الوداعةَ طبع البنات

فقل للشباب انهضوا كالبنات ... وقل للرجالِ وقل للدعاة

فللطفل دورٌ وللشيخ دورٌ ... وللكهل دورٌ كما للفتاة

ومن عاش من دون دورِ احتسابٍ ... فذلك لا يستحق الحياة

ومن عاش يغضي على الذل وغدٌ ... بظلمِ أهاليه قوى الطغاة

ومن هادن الظلم طاغٍ صغيرٌ ... يشاركُ ظالمه الموبقات

ومن طاوع الظلم قوى ظلومًا ... لينهشَ أشلاءه الباقيات

فما الآدمي فتى عاش ذلًا ... وباع كرامته بالفتات

وإن البهائم بَله الأوادم ... ترفضُ أكلًا بأسر الرعاة[1]

وبعد أن أفرج عنه حُولت قضيته وأخيه للمحكمة فصدر عليهما حكم بالحبس مدة ستة أشهر لأبي بلال وأربعة أشهر لأخيه، فحينئذ اعتقل للمرة السادسة مدة ستة أشهر من ٠١/ ٠٣/ ١٤٢٩هـ الموافق ٠٨/ ٠٣/ ٢٠٠٨م حتى ٢٥/ ٠٨ من العام نفسه، فتلك ست دورات كاملة في مدرسة

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٧٦.

يوسف -عليه السلام-، ورغم تكرار الأذى عليه يقول:

لكنــه مصطبرٌ على أذىً ووصبِ
فلا ينالُ شرفٌ من دون مر النصبِ
كرامةٌ دون أذى حلمُ أُهيل اللعبِ
السجنُ ذا مطيةٌ فإن بُليت فاركبي
مطيةٌ أبيةٌ تليقُ بالحُرِّ الأبي
بالنار يصفو ذهبٌ من الأذى والوشبِ
من لم يعانق ألمًا أضاع طبع النخبِ
هاتوا القيود إنها نعمَ حلى المحتسبِ
فالسجن من غير خنًا وسامُ كل النجبِ
كم نابهٍ قد ابتلي وتافهٍ مسيّبِ
من عرفَ الله يجد كم راحة في التعبِ
من عرفَ الله يَنلْ من فيضه كم صببِ
من راقبَ الله يَجد في (الشَّريِ) طعم الرطبِ
أنيسُه جليسُه: ميثاقُ ربٍ مجتبي
يطوي به آلامه كالريح خلف السحبِ
من خاف ربًا لم يخف عبيده وإن سُبي
والخوفُ شرُّ فكرةٍ في خاطر مُستَرَعبِ
تفاءلي وصابري فاليأس شر مذهبِ
وإن فشلت مرة فحاولي وجربي(١)

(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٤٨ - ٥٢ و٧٨.

المرحلة الثالثة: حسم[١]

كان أبو بلال أحد الأعضاء (الأربعة عشر) المؤسسين لجمعية الحقوق السياسية والمدنية (حسم) في المملكة العربية السعودية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٨م) وممن شارك في تأسيس الجمعية عبدالرحمن الحامد، ومحمد القحطاني، وعبدالكريم الخضر، ومحمد البجادي، وعيسى الحامد، وفوزان محسن الحربي، وأعضاء غير موقعين بسبب اعتقالهم وقت تأسيس الجمعية هم: سليمان الرشودي، وموسى القرني، ومنصور العودة.

وتهدف الجمعية إلى: تأصيل ثقافة حقوق الإنسان السياسية إسلاميًّا، واعتبار وسائل الحكم الشوري من أركان العقيدة السياسية الإسلامية التي لا يجوز -شرعًا- التنازل عنها أو التفريط بها: كالعدالة والحرية، وقيام مجلس نواب منتخب من عموم الشعب رجالًا ونساء، يتولى الإشراف على الحكومة، ويراقب ويحاسب، وإلزام الحاكم قرارات نواب الأمة المنتخبين. ومن أهدافها كذلك: تأصيل ثقافة حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية إسلاميًّا كالمساواة، وتكافؤ الفرص السياسية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في السكن والعلاج والتعليم. وتأصيل ثقافة حقوق الإنسان والمتهم والسجين إسلاميًّا، وجلاء الغبار عن موقف الإسلام المشرف في حفظ حقوق الإنسان والمتهم والسجين. مع نشر ثقافة الجهاد المدني السلمي، باعتبارها ثقافة إسلامية أصيلة، ولأنها الأسلوب المضمون، مهما طال الطريق للوصول إلى دولة العدل والشورى.

وسعت لفتح سجل لانتهاكات حقوق الإنسان على العموم، والمتهم والمعتقل على الخصوص

---

(١) هذه المرحلة رجعت فيها إلى الإعلان التأسيسي لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية على موقعها في الانترنت:
acpraksa.org/%d%8a%7d%84%9d%8a%7d%8b%9d%84%9d%8a%7d86%9-%d%8a%7d%84%9d%8aa%d%8a%3d%8b%3d8%9a%d%8b%3d8%9a-%d%84%9d%8ac%d%85%9d%8b%9d8%9a%d%8a9-%d%8a%7d84-%9%d%8ad%d%82%9d%88%9d82%9-%d%8a%7d%84%9d%85%9d%8af%d86%9/

ولاسيما الخطيرة منها، سواء أكانت انتهاكات سابقة أم حالية؛ لأن انتهاكات حقوق الإنسان لا تسقط بالتقادم، وتكون السجل من ملفين: الأول: رصد الانتهاكات العامة لحقوق الأمة. الثاني: رصد الانتهاكات الخاصة بحقوق الأفراد، ولاسيما: (التعذيب الجسدي والنفسي، وبقاء السجين فوق المدة المحكوم بها، والاعتقال التعسفي وبقاء السجين في السجن أكثر من المدة التي نظمتها الدولة وهي ستة أشهر، والأحكام القضائية الجائرة، والتهديد بالتصفية والاغتيال، ومنع المعتقل أو السجين من الزيارة، وانتهاك العرض أو التهديد بالانتهاك، والضغوط على السجين التي تفضي إلى الانهيار العصبي أو الجنون، وحالات الوفاة داخل السجون نتيجة التعذيب أو إهمال الرعاية الصحية أو سوء التغذية، وكذلك حالات الإخفاء القسري لاسيما التي تستهدف الحقوقيين والسياسيين، والمضايقات لأقارب الناشط السياسي والسجين لا سيما النساء والأطفال، ومنع الناشطين الحقوقيين والسياسيين من السفر لضمان سكوتهم، ومنعهم من الكتابة والخطابة والاجتماع والطبع والنشر، وفصلهم التعسفي من العمل أو المضايقة في طلب الرزق والتجارة).

وقد أصدرت الجمعية بيانات مهمة منها ما كان بعد سيول جدة في ذي الحجة من عام ١٤٣٠هـ الموافق لديسمبر من ٢٠٠٩م لامت فيه ما أسمته «الفساد السياسي» ودعت في خطاب مفتوح إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تشكيل برلمان منتخب بصلاحيات لمساءلة المسؤولين، وفي صفر من عام ١٤٣٢هـ الموافق يناير من عام ٢٠١١م أرسلت الجمعية رسالة إلى الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود طالبت فيها بمحاكمة وزير الداخلية آنذاك الأمير نايف بن عبد العزيز واتهمت سياسات الداخلية بأنها تشجع على التطرف والعنف، وفي ربيع الثاني الموافق مارس من نفس العام أدانت الجمعية قمع وزارة الداخلية لذوي المعتقلين السياسيين، ثم في عام ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠١٢م، أصدرت بيانًا بعنوان: (عشرون اقتراحا لنجاح ثقافة المظاهرات)، واستمرت حسم بالعمل الحقوقي والمدني السلمي من عام ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٨م إلى عام ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣م، وتعد أهم

مؤسسة مجتمع مدني تأسست في تاريخ المملكة.

وقد أسهم الربيع العربي في رفع سقف الحرية في المملكة العربية السعودية فولّد هذا تأييدًا كبيرًا لحسم، وعلى إثر ذلك بدأت محاكمة أعضاء الجمعية ففي شعبان من عام ١٤٣٣هـ الموافق يوليو ٢٠١٢م بدأت محاكمة أبي بلال ود. محمد القحطاني، وكانت محاكمةً عجيبةً مشهودةً، بل كانت «أداءً مسرحيًّا جمعت الحكومة فيها لائحة اتهامات ووجهتها إلى ناشطي حسم كلهم تقريبًا. اكتفى القضاة بتكرار اتهامات مؤكدين زعم الجمعية بأن القضاء السعودي خاضع لهيمنة وزارة الداخلية. شملت الاتهامات الموجهة إلى أعضاء حسم ونشطائها بيانات مغلفة بلغة دينية، مثل: محاولة غرس بذور الفتنة والانشقاق، ونزع الولاية والخروج على ولي الأمر وولي عهده، والتشكيك في الذمم والإساءة إلى المسؤولين في الدولة. والطعن الصريح بأمانة (وتدين) أعضاء هيئة كبار العلماء باتهامها –زورًا وبهتانًا– بأنها أداة للمصادقة على سياسات الحكومة مقابل إعانات مالية ومعنوية، كما في حالة تحريم التظاهر في الشوارع. واتهام القضاء في المملكة بالظلم والجور في أنظمته وتطبيقاته وانتهاك المعايير التي وضعتها الشريعة. ووصم حكومة المملكة بأنها دولة بوليسية مؤسسة على الظلم والقمع تحت ستار الدين. وتعبئة الرأي العام وتحريضه ضد المؤسسات الأمنية وكبار المسؤولين باتهامهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك القتل والتعذيب والاختفاء القسري.

ما إن أصدر القضاة لوائح الاتهامات هذه حتى وزعها أعضاء حسم على الملأ، ونشروا على الفور ردودهم على كل اتهام في منشورات منفصلة لم تستخدم في المحاكم فحسب، بل شكلت العمود الفقري لمحاضراتهم أيضًا. وفي الحقيقة عبّرت التهم والدفاع عن معركة فكرية/ تأويلية محتدمة على المعنى والدلالة بين مؤسسي الجمعية والنظام القضائي، حيث حاول كل طرف تأصيل اتهاماته ودفاعه بلغة دينية. لقد مثلت المحاكمات ووثائق الإجراءات خلافًا جدليًا حادًا على التفسير الديني للمفاهيم المهمة التي تهيمن على الخطاب السياسي والقانوني/ الفقهي السعودي. فنّدت بيانات الدفاع التي

أصدرتها حسم اتهام الفتنة، وإهانة ولي الأمر، والتشكيك في فضل البيعة، وغياب العدل. أصبحت هذه الحجج التي تنقض معنى المفاهيم التي استعملها القضاء ضد أعضاء الجمعية، محل خلاف وجدل سجالي. عرضت حسم تفسيرات مضادة ووزعتها في المجال العام لإضعاف المعنى الذي أراد القضاة ترسيخه ثم استخدامه في المحكمة. ولدت كل محاكمة مجموعة جديدة من المعاني الدلالية انتشرت في المجال العام حيث عمل ناشطو حسم على ترويج تفسيراتهم المضادة بين الجمهور على الشبكة الإلكترونية. لقد تحولت محاكمات الحامد والرشودي والقحطاني وكثير من المؤيدين والأنصار الآخرين إلى فرص سانحة لهم للحديث بإسهاب عن معنى حقوق الإنسان في الإسلام، وحقوق السجناء، والحكومة العادلة، والقضاء المستقل، والحكم الشوري، وحين دافعوا عن أنفسهم استعملوا خطابًا عامًا لتفكيك سطوة الدولة وهيمنة اللغة الدينية لقضاتها. وعبر عرض تفسيرات جديدة للمفاهيم نفسها، فتمكنت من نقل نضال جمعية مدنية وليدة إلى واحدة من أهم مؤسسات الدولة: النظام القضائي الأداة الأساسية التي تستخدمها الحكومة لتطبيق محظوراتها والسيطرة على أي حراك سلمي محتمل. مثلت حسم منذ البداية ذروة عدة عقود من الحراك الذي ارتبط تاريخيا بالحركة الإسلامية في السعودية»[١].

ثم في ٢٧/ ٠٤/ ١٤٣٤هـ الموافق في ٠٩/ ٠٣/ ٢٠١٣م أصدر قضاة المحكمة الجزائية المختصة بالرياض حكمًا بحل جمعية حسم الحقوقية، ومصادرة جميع ممتلكاتها، وحكم بالسجن عشر سنوات بحق الدكتور الفاضل محمد بن فهد القحطاني ومنعه من السفر عشر سنوات أخرى[٢]، وحكمَ على الأستاذ الدكتور عبد الله الحامد السجن خمس سنوات مضافًا إليها المدة المتبقية من سجنته الرابعة عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ليصبح مجموع المدة المحكوم بها: إحدى عشرة سنة، وهذه هي المرة السابعة التي يدخل فيها السجن، ولم يملّ أو يكلّ -قدس الله سره-؛ لأن السجن كما قال:

(١) مرجع سابق، حداثيون مكتومون، ص٩٧و٩٨، و١٠٢ بتصرف.

(٢) وقد انتهت محكوميته لكنه لم يفرج عنه حتى إصدار هذا الكتاب والله المستعان.

سجني يُريحُ ضميري | إن قمتُ بالواجبات
فارسم على بابِ سجني: | هذا طريقُ البناة
وارسم على ليلِ سجني: | هذا شروقُ الغداة
واكتب على غلِّ رجلي: | النصرُ بالصبرِ آت
وارسم على بابِ صمتي: | هذا ضجيجُ الحماة
أذِّن على بابِ قبوِي: | الشعبُ كالموج آت
وان أمُتْ جوفَ سجني: | هذا طريق الحياة
سنهزمُ الغولَ حتمًا | حلـمُ الـجزيرة آت
يا رب كلِّلْ فؤادي | ورفقتي بالثبـــات[1]

وفي أثناء سجنه الأخير توفي الملك عبدالله وجاء العهد الجديد بالملك سلمان وابنه الأمير محمد، فاستمر نهج الطغيان بل زادت درجته، فقُتل العشرات واعتُقل عشرات الآلاف من العلماء والدعاة والوجهاء وشيوخ القبائل والاقتصاديين والمغردين من الرجال والنساء والصغار والكبار حتى لا تكاد تجد أسرة إلا ولديها معتقل أو أكثر، لا لشيء إلا لفكرة آمنوا بها أو كُليمات كتبوها:

أمُيتِّمَ الأطفالِ يتِّمْ إنَّها | هي أدمعُ الأيتامِ تُنبتُ جيلا
أمُرمِّلَ النِّسوانِ رَمِّلْ إنَّها | ستَظلُّ تُنجبُ للشهيد سليلا
أمُقَتِّلَ الأطفالِ قَتِّلْ إنَّهم | نَخلٌ سَيَملأُ ناظريكَ فَسيلا
بالله ما ذنبُ الكرامِ حرمتهم | رزقًا لهم من مالنا مجعولا
بالله ما ذنبُ الحلائلِ رُعتها | وسلبتَ منها في الظلام حليلا
بالله ما ذنبُ الصبايا رُعتها | وقرعتَ في آذانهنَّ طُبولا

---

(١) أ.د. عبدالله الحامد، ديوان: مقهوي السجن، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية، ص١٢٥.

بالله ما ذنبُ العجائزِ رُعتها تُحيي الليالي شهقةً وعويلا[١]

فامتلأت السجون وأطَّت بخيرة الناس وأفاضلهم فيا ويح السجون أهي للمصلحين؟

المجدُ للسجون إذ غصَّتْ بقومٍ نُجبِ

غصَّتْ بكلِّ صارخٍ وناصحٍ محتسبِ

تحسبُها لسارقٍ ومجرمٍ مغتصبِ

لكنَّها لمصلحٍ يُكسى بثوبِ مُذنبِ

يا ليتَ حظَّ مصلحٍ كحظِّ أهلِ اللعبِ

يا ليتَ حظَّ ناصحٍ كحظِّ أهلِ الطربِ

بل ليتَه يسلم من أذًى شديدِ الوصبِ[٢]

وهذا على شدته يدعو للتفاؤل وقرب الفرج كما قال أحمد شوقي -رحمه الله- في أبياته الشهيرة:

بلادٌ ماتَ فِتيتُها لِتحيا وزالوا دونَ قومهمُ ليَبقوا

وللأوطان في دم كل حرٍّ يدٌ سلَفت ودينٌ مُستحقٌّ

ومن يسقي ويشربُ بالمنايا إذا الأحرارُ لم يُسقوا ويَسقوا

ففي القتلى لأجيالٍ حياةٌ وفي الأسرى فدًى لهمُ وعِتقُ

وللحرية الحمراء بابٌ بكلِّ يدٍ مُضرجة يُدقُّ

أو كما يقول أبو بلال -تقبله الله-:

يا أيُّها السجان ما ليلٌ يدومُ بلا انفراج

يا أيُّها السجان هـ ـذا السجنُ للفجرِ انبلاج

(١) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١٣١.

(٢) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٧١.

كثِّر سُجونَك إنَّها ... حُبلى وللحبلى نتاج
كثِّر سُجونَك إنَّها ... في ضيقها دربُ انفراج
كثِّر سُجونَك إنَّها ... لحقوقِ إنسانٍ رواج
كثِّر سُجونَك إنَّها ... لطلائعِ الشورى فِجاج
السجنُ كانونٌ به ... لمشاعرِ التقوى نِضاج
السجنُ مِشكاةٌ بها ... كم قد تَوقَّدَ من سراج
بنهارها كم صائمٍ ... لله في ليلٍ مُناج
كثِّر سُجونك قد أتى ... جيلُ احتسابٍ واحتجاج
إن السجون تحررُ الـ ... إنسان من طبعِ النعاج[1]

وقد جاهد أبو بلال -تقبله الله- حق الجهاد رغم كبر سنه ورقة عظمه وكثرة أمراضه، ففي المقطع الشهير والطريف في المحكمة حينما قال له القاضي: «أنت تقول إني شايب وبآخر حياتي، أجل اِلزم المسجد والتعبد»، فأجاب الحامد: «هل نتوب عن الجهاد؟»، رد القاضي: «نعم لا يجوز أن تجاهد بغير إذن ولي الأمر»، فألجمه الحامد بجواب من الأجوبة المُسكتة فقال: «وأعظم الجهاد كلمة حق بدون إذن ولي الأمر».

وفي يوم الجمعة الثاني من شهر رمضان لسنة إحدى وأربعين وأربعمائة وألف الموافق ٢٤/ ٤/ ٢٠٢٠م ووري جثمان أبي بلال الثرى في يوم مبارك وشهر مبارك كما كانت حياته مباركة بالجهاد والتضحية والبذل، فأفل جسد أبي بلال وكسفت شمسه، وأما أفكاره التي ضحَّى من أجلها فما زالت مُشعة مُضيئة زاد من وقودها دم الشهادة التي سألها الله مرارًا:

يا نفسُ كم من ليلةٍ ... دعوتِ وسطَ الغيهبِ

(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص ٥٤ و٥٥.

أن تمنحي شهادةً عندَ المليكِ المجتبي
فهل دفعتِ مهرها بخطوكِ المذبذبِ؟
وهل حسبتِ أنَّها تنال دون نصبِ؟
إنَّ الجهادَ ذروةٌ للدينِ مثلَ القببِ
خيرُ الجهادِ قولةٌ للعدلِ دونَ رهبِ
إن لم تجودي سمحةً بمنصبٍ وذهبِ
وتصبري على الأذى وسوطهِ المعقربِ
فقد تمنيتِ منًى مثل بروقٍ خُلّبِ
فلتخجلي ولتندمي إن كنتِ مثلَ الأرنبِ
ومن يرد شهادةً يفككْ حبالَ المحتبي
فلقبُ الشهيدِ في الـ ـوجودِ أسمى لقبِ
فشمِّري واصطبري وإن بُليتِ رحبي
ما نالَ أيَّ شرفٍ مُرفهٌ في ملعبِ
كم محنةٍ تُبلغنا بالصبرِ عالي الرتبِ
وكم بلاءٍ للفتى يوقظُ نومَ العربِ
إن البلاءَ والعلا ءَ جُمِعا في مركبِ
ثوابُ كلِّ محنةٍ أكبر منها فارغبي
ليس المصاب مبتلىً في جسدٍ أو منصبِ
إن المصاب مبتلىً في دينهِ والحسبِ
جناتُ عدنٍ دونها سورٌ طويلٌ فانصبي
يقول: يا نفسُ اصبري على الجهاد الأصعبِ

عظيمـةٌ يا نفـسُ إن عبرت جسـر التعـبِ
قضيـتِ نحبًا مشـرقًا مـن الجهـادِ الموجـبِ
كشـفتِ زيـفَ كلِّ وا لٍ، كلِّ قـاضٍ عقـربي
والصابـرون حسـبُهم مولاهـمُ فاحتسـبي[1]

فأسأل الله أن يبارك في علمه وفكره، وأن يُنيله شفاعة حبيبه محمد ﷺ، وأن يتقبله في الشهداء، وأن يجعله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا.



(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٥٦-٥٨ و ٦٠.

الفصل الثاني: معالم الأفكار

إن سؤال الإصلاح أقضّ مضاجع المصلحين والعلماء والدعاة من حين وطئت أقدام نابليون أرض مصر المحروسة عام ١٢١٣هـ الموافق ١٧٩٨م، وما فتئوا يكتبون في الإجابة عنه ويسعون للعمل له؛ فالأزمة التي مرت وتمر بها أمتنا الإسلامية «أزمة لا يصح تهوينها ولا التقليل من خطرها على الأجيال الحاضرة والقادمة، وإذا سعى الخيرون للإصلاح والتطوير فإن خير الإصلاح ما كان دواء يناسب الداء، وإلا فإن العلاج يظل في حقل التجاريب والمحاولات التي لا توازي نسبة جدواها نسبة تكاليفها، ولذلك ينبغي للساعين إلى الإصلاح، قبل العمل أن يحددوا نوع الداء، ليحددوا نوع الدواء.

وأزمة الأمة الإسلامية أزمة حضارية كما شرحها وحددتها دعاة الإصلاح من أمثال محمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا وأبي الحسن الندوي والمودودي، وقد شرحها شكيب أرسلان في كتاب عن أسباب تأخر الأمة الإسلامية، ومن هذه الأسباب روح التواكل والخمول، وفساد منهاج التربية الاجتماعية، وتحريف الدين، وركود مناهج تعليمه، ولكن هذا التعميم يحتاج إلى تخصيص، وعند التخصيص نقول: **إن الأزمة أزمة الحرية السياسية، والاستعباد أساس هذه الأسباب كلها**، وفي تقدير عدد من المصلحين أن الإنسان المسلم فقد الحرية التي يستطيع من خلالها أن يكون عبدا لله مكرمًا، ففقد العدل الذي يستطيع من خلاله أن يقيم النهضة في الديار الإسلامية، وعندما فقد هذين الأمرين انهار كل شيء فضعف المسلمون من الداخل حتى ألجأهم الغزو الأجنبي لمزيد من الانحدار»[١].

ومن هنا انطلق مشروع أبي بلال المرتكز على طلب «الانتقال من الحكم الجبري إلى الحكم

(١) أ.د. عبدالله الحامد، حقوق المتهم بين نور الإسلام وغبش الحكم العضوض، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية، ص١٢و١٣.

الشوري المنبثق من سلطة الأمة وحقوق الإنسان»[1]، وبعد قراءة متفحصة دقيقة لكل ما خطَّه أبو بلال في كتبه أو نطق به في محاضراته = وجدتُ أن له معالمَ واضحة ومحدداتٍ كبرى وركائزَ لا يكادُ يخرج عنها ألبتّة، **فهدفه الأساس هو الإصلاح والانتقال من القمع والحكم المستبد إلى الحرية والحكم الشوري، وهذا هو الأسُّ التي أقام عليه معالم مشروعه**؛ قد نص على ذلك فقال: «(الملك العضوض) هو المشكل وما سواه أعراض أو تراكمات، وصدق النبي الكريم ﷺ (إنما أخاف على أمتي: الأئمة المضلين) [رواه الترمذي]، وجوهر الحل هو (الحكم الشوري)، وما سواه لا يأتي قبله، وهذا ما أشار إليه النبي الكريم من أن الحكم الشوري أساس الملة الذي إذا انهد انهدت الملة، فعن أبي أمامة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة؛ فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، فأولهن نقضًا الحكم وآخرهن الصلاة) [رواه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم والألباني]، هذا أساس الداء، وما يظهر على السطح من أزمات إنما هو أعراض لها وظواهر، لا ينبغي أن تند عنا الأسباب الكوامن ولا ينبغي أن نخلط بين الداء بمضاعفاته وإفرازاته، فداء كالسكري يفتك بجهاز المناعة، فيَصل إلى العيون والآذان كما يصل إلى العظام والهدام، ويصل في النهاية إلى الكلى والدماغ، ولا يكفي علاج مريض العيون عند طبيب العيون ولا مريض العظام عند طبيب العظام؛ لأن هذه هي مضاعفات الداء في جميع الحواس. العلاج الأساس، ينبغي أن يبحث عن جوهر الداء الذي سرى في الحواس ليجده كامنًا في تعطل البنكرياس، فالعلاج تنشيط البنكرياس: بأنسلين العدل والقسطاس، أو زرع بنكرياس جديد، ومن أجل ذلك فشلت جهود إصلاحية قديمة وحديثة كثيرة؛ لأن كثيرًا من أهل الإصلاح ظنوا العلامات والظواهر هي العلل الجالبة فحاولوا علاجها وكان طبيعيًّا أن يكون الإخفاق مصيرهم؛ لأن العلاقة بين العلاج وتشخيص الداء مختلة»[2].

---

(١) مقال: سيرة حياة، من مدونة د. أبو بلال عبدالله الحامد.

(٢) أد. عبدالله الحامد، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه (المصباح في زجاجة ومشكاة)، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٦٧و٦٨.

وسبب البعد عن أصل الداء أن «نخب الإصلاح في ظلال الاستبداد يضيق عليها الخناق، فتُستدرج إلى الثانويات، فيجد المصلح نفسه ميالًا إلى الجزئيات، وإلى الصراع على الثانويات، فيخل بنظام الأولويات، وإذا بإصلاحاته مهدئات تنفع في آن محدود، وقد ينحرف به جو المحنة إلى خلاص الذات والبعد عن التدرج، فيؤدي تجمد الوسائل إلى تعطل المبادئ والغايات، كما قال بعض السلف: (ما قيمة حق لا نفاذ له!)، **هؤلاء الصالحون قد يكونون من أسباب سقوط الأمة، عندما يلوذون بظلال الأدعية عن عزائم التضحية**، كما صرح الحديث عن حذيفة بن اليمان ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: (والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن أن يبعث الله عليكم عقابًا من عنده، ثم لَتَدْعُنَّه فلا يستجيب لكم) [رواه أحمد والترمذي وحسنه والبيهقي]، ويقول عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام: (ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدرون على أن يغيروا ثم لا يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب) [رواه أبو داود وصححه الألباني]»[١].

كل هذا التحذير من الاستبداد السياسي لأن «الحفاظ على مركز المدينة مقدم على بناء أسوارها ففساد الولاة هو الذي يدمر مناعة الأمة، ويشجع الغزاة؛ لأن الأسوار لا تبنى قبل بناء المدائن»[٢] بل إنَّ «**الطغاة شر من الغزاة؛ لأن الغزاة لا يقتلون كل الناس بل يقتلون المحاربين، ولكن الطغاة يسلبون الأمة العزة والكرامة، فيجعلون أهلها أذلة، والذلة هي فقدان المناعة الذي يجر على الأمة كل الموبقات، فكل استسلام للحَجَّاج يفضي حتمًا إلى الاستسلام لقيصر، هذه نهاية تلك البداية**، وهذا ليس دليلًا على أن الكرامة صنو الحياة، بل على أنها هي روح الحياة»[٣]، «فالأزمة التي هزمت العرب والمسلمين أمام الاستعباد الخارجي اليوم هي التي هزمتهم بالأمس: إنها الاندماج في الاستعباد الداخلي (الملك العضوض)، الذي هو مستعد من أجل عرشه أن يبيع الأمة

(١) المرجع سابق، ص٨٤.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، الكلمة أقوى من الرصاص (الجهاد السلمي الأكبر)، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص١١.

(٣) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٣١.

والوطن، لكل من يضمن له كرسيه»[1].

ومن هذا الأس يتفرع بناء أبي بلال الفكري الذي يتمثل **أولا: في هدم أركان الاستبداد** عن طريق بيان خطر **توأم القمع** السياسي والفقهي، ولذا طالب: بمحاربة الفساد السياسي، واستقلال الفقهاء، وهذا الهدم لم يكن ليتحقق بلا مركزية كبرى **للجهاد السلمي**، وبناء على هذا فسيكون عنوان المبحث الأول: هدم أركان الاستبداد، ويندرج تحته مطلبان: الأول يتمثل في بيان أركان الاستبداد وهو: توأم القمع (السلطة والفقهاء)، والمطلب الثاني في الوسيلة لهدم أركان الاستبداد وهي: الجهاد السلمي.

ومع هدمه أركان الاستبداد فقد **شيّد بنيان العدل** بتقعيده للمجتمع المدني وفي هذا سيكون المبحث الثاني من خلال معرفة قيم بنيان العدل وهي **حقوق الإنسان** في المطلب الأول، وأما المطلب الثاني فهو **قوامة الأمة** على أمرها وتقييد السلطات، وأما المطلب الثالث ففي تفعيل الشعب عن طريق قيام **التجمعات المدنية الأهلية**.

وهذا الذي استخلصته من أفكاره ذكره أبو بلال مرة بقوله: «**جوهر المشكلة هو الاستبداد، وجوهر الحل هو النظام الشوري، والبدء إنما هو بالحرية أمِّ الحقوق**، والحقوق السياسية للإنسان هي التي يعلق بها الناس الجرس، من أين نبدأ؟ لنعلن جزيرة الحكم الشوري مطلبًا، **ولنمتطِ سفينة الجهاد السلمي مركبًا**»[2]، وفي أخرى: «إن الإصلاح يبدأ بتذكير الناس بثلاثية التقدم: **الهدف الأساس: الحكم الشوري، الوسيلة: المجتمع المدني وتجمعاته، الراحلة: الجهاد السلمي المدني الأكبر**»[3].

ويقول مرة أخرى -قدس الله روحه-: «إن الذي يصلح الأمة هو اكتشاف الناس أن **الداء**

(١) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص١٠٠.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٣٦.

(٣) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص١٠٠.

هو الاستبداد والحكم الجبري، وأن **الشفاء هو الحكم الشوري**، وأن الدواء هو **الجهاد المدني الأكبر**. قال حكيم: إذا أردت أن تزرع شيئًا يثمر بعد سنة فازرع قمحًا، وإن أردت أن تزرع شجرًا يثمر بعد خمس سنين فاغرس نخلًا، وإذا أردت شجرًا يثمر بعد عشر سنين فاغرس زيتونًا، فإذا أردنا شجرة الحكم الشوري المثمرة فلنغرس ثقافة المجتمع المدني، ولنروها بالجهاد المدني الأكبر، وإن فرسان الجهاد السلمي من أجل الحكم الشوري هم الذين يغرسون الشجر الذي يثمر ولو بعد حين»[١]. وقد قال هذا الأساس شعرًا:

جناحا الدين من عدلٍ وشورى	فمن يقصصهما قد شلَّ صقرا
إذا هديُ الطبيعة ضاع منا	فهديُ شريعةٍ قد صار صفرا
إذا لم ندرِ أن **جهاد سلم**	**سنام الدين** كيف نصون مصرا
وهل من دون تضحية الغيَارى	سيجري العدلُ في الصحراء نهرا
أيدعى المرء محتسبًا بصيرًا	ولم يحفر طريق العدل حفرا
أليس الأمر بالمعروف ركنًا	لصرح الدين إن نُهمله خرّا
جهاد الظلم في الإسلام ركنٌ	فهل دون الجهاد نصونُ ثغرا
إذا ذُدنا عن الأوطان جبرًا	فقد ذُدنا عن الأوطان كفرا
ألا خيرُ الجهاد جهادُ سلمٍ	بجمعِ مواقفٍ قد سالَ نهرا
جهادُ العدل سلميٌّ فهيًّا	لنحفر نبعه في الصخر بئرا[٢]

وسأزيد في تقرير هذا المعنى بيانا لأنه أساس منهج هذا الفصل، فيقول شيخنا أبو بلال –تقبله الله في الشهداء–: «سبب انهيارنا الأساسي: الغفلة عن ثلاثية التقدم:

١. **الغفلة عن أن الحكم الشوري هو أساس كل صلاح:** وأنه كراحة اليد لا تتحرك أصابع التربية

(١) أ.د. عبدالله الحامد، لكيلا نحرف الإسلام إلى طقوس، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية، ص١٢٠.

(٢) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٦٤.

والتعليم والعبادة والاقتصاد والتجارة بسلاسة إذا أصيبت، ومصدر مشروعية السلطان هي كونه وكيلًا عن الأمة.

٢. **الغفلة عن قيم المجتمع المدني:** ولا سيما التجمعات المدنية ودورها في الحفاظ على كيان الأمة التي لا ينشأ الحكم الشوري إلا في حضنها، كالحرية المسؤولة والتضحية والعدالة والكرامة والتسامح والتعاون.

٣. **تعطيل الجهاد المدني الأكبر:** ذلك الجهاد السياسي السلمي الذي يضبط الدولة عن اغتيال مواطنيها، ويحميها من الغزو الخارجي والاضمحلال أو الزوال.

الغفلة عن هذه الثلاثية أنتجت الخراب الحضاري والسياسي على الخصوص، وأنتجت الجهل بطبيعة التغير في الحياة الحديثة في عهد الإمبريالية الغربية، وما فيه من معطيات وتحديات، وتغيرات جوهرية كبرى لم يمرر بها عصر من العصور، ولا سيما مصادر القوة العلمية والتقنية»[١]، فهذه «الثلاثة أساس للقوة المعرفية التقنية مدنية وعسكرية التي من دونها لا يمكن جهاد عدوان، وهي -إذن- ركن من أركان الإسلام، ومقصد من مقاصد الإسلام الكلية العظمى وقواعده القطعية»[٢].

وفي أخيرة يقول -رحمه الله-: «إن أي حركة إصلاح تربوي أو سياسي، إنما بدايتها إزالة الغبار عن وجه الإسلام الذي أغطش نوره ظلام الاستبداد، فهي إذن (تجديد فكري)، والتجديد الفكري إنما هو **تفكيك أولا، وتركيب ثانيا**، أي أن أي حركة تغيير فكري تبدأ بفكر نقدي، وتنتهي بفكر ابتكاري، أي أنها **عملية هدم وبناء**، قد يكونان في وقت واحد، وقد يكونان في وقتين.

ولا بد في هذه وتلك من **العودة إلى: حقائق علوم الشريعة وحقائق علوم الاجتماع والطبيعة معًا**، والعودة لا يحتمل أن تنتج إذا لم يكون دعاة التجديد على بصيرة كافية في بضع مجالات:

---

(١) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص٩٧و٩٨ بتصرف.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧٢.

المجال الأول: أن يكونوا ذوي ثقافة دينية كافية، ولاسيما في خمسة علوم: أصول الدين (العقيدة)، ومنهج فقه الكتاب والسنة [أصول الفقه]، والفقه، والسياسة الشرعية، وعلم المقاصد وأسرار الشريعة وروحها العامة، المستنبطة من نصوصها القطعية الورود والدلالة.

المجال الثاني: المهارة في اللغة العربية نحوًا وصرفًا ودلالة ومعجمًا وبلاغة، فالقرآن نزل بلغة العرب، ولا يتمكن من فهم ألفاظه ومعانيه إلا من تمكن من ناصية البيان العربي.

المجال الثالث: ولا يكفي هذا وذاك اليوم، إذا لم يكونوا على **ثقافة معرفية حديثة، لكي يعرفوا ما هو صحيح من كليات علوم الإنسان والطبيعة**، لكي يدركوا كيف يفهمون القرآن والسنة في المجال المدني والحضاري، فلابد من فقه مبادئ حقائق علوم النفس والاجتماع والتربية والسياسة، ولا رؤية لعين لم تدرك الحقائق الثلاث: الشريعة والطبيعة وواقع المجتمع»[(١)].

أما المجال الثاني فأبو بلال جُذيلُها المُحكّك وعُذيقُها المُرجَّب فهو الأديب الأريب البرفيسور في اللغة والأدب، ولكن قد يسأل سائل: وهل كان -رحمه الله- على بصيرة كافية في المجال الأول والثالث؟!

قد أجاب عن ذلك بقوله: «وقد يقول قائل لم شغلت نفسك بهذا الموضوع، ولست من ألصق الناس تخصصًا في هذا الموضوع، وعذري أن اهتمام المتخصصين بهذا الجانب في تيار الإصلاح المدني في المملكة العربية السعودية أقل ممَّا ينبغي، ولاسيما أهل التخصص في الفقه والدراسات الشرعية، وليس من الدين ولا من المروءة أن يظل المثقف مهما كان تخصصه منكفئًا على تخصصه الأدبي أو اللغوي أو الطبي أو الزراعي أو الصناعي أو الإداري تاركًا المشاركة في الشأن العام، فمجالات النهضة وأسسها ليست حكرًا على التخصص الأكاديمي فإن للفقيه وللطبيب أن يكتب

(١) المرجع السابق، ص٤١ و٤٢.

في الأدب ولأهل الأدب أن يكتبوا في التربية والدين، ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾، وإنني أقارب لغة الأديب، أما منطق الفقيه فيحتاج إلى أن أجلس تلميذا[1] أقرأ في كتب أصول الفقه والمقاصد والفقه عامة والفقه السياسي خاصة وأعرض ما أكتب على الفقهاء الأصوليين والقضاة وعلماء الحديث والمفسرين، وهذا ما عنيت به قدر الاستطاعة وقد وجدت من زملائي دعاة الإصلاح عونًا كبيرًا.

وأرجو أن يكون في نشر ما كتبت فائدة إما بتذكير ناسٍ، أو غافل، أو إفادة إنسان في جوانب عديدة، أو إيضاح أمر خفي على العابر، أو تفصيل أمور ندت عن الخاطر، أو المشاركة في بناء قواعد هذا الجانب، أو الإجابة عن أسئلة حائرة، فإن لم يكن ما كتبته صوابًا، فحسبه أن يسهم في تكوين أسئلة تثير الأذهان، أو إثارة قضايا تضيف إلى النهر قطرة، وحسبه ذلك إن وصل إليه:

علينا بأن نسعى إلى الخير جهدنا   وليس علينا أن تتم المقاصد»[2]

وبناءً على أهمية التأصيل الشرعي والتجديد الفكري الذي ذكره أبو بلال آنفًا فسأبدأ بمطلب تمهيدي عنونته بـ: **العودة إلى الوحي** ليكون رافدًا لنا في المبحث الأول: **تفكيك أركان الاستبداد**، وموردًا لنا في المبحث الثاني: **تشييد بنيان العدل**.



(١) يقول هذا عام ١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٤م وهو أستاذ دكتور في الأدب واللغة العربية وبعد أن تجاوز الأربعين. فتأمل!

(٢) مرجع سابق، حقوق المتهم، ص١٠ و١١، بتصرف.

مطلب تمهيدي: العودة إلى الوحي



ينبغي علينا حين نروم هدم أركان الاستبداد وتشييد بنيان العدل أن نعود للدين لا أن نتخلى عنه، ولذا فقد كان منطلق الحامد في إصلاحه منطلقًا شرعيًّا إسلاميًّا يزيل عن الإسلام غبش زعم فقهاء الاستبداد وعلماء الفساد، ولذا يقول ستيفان لاكروا: «كان يريد الحامد الإصلاح من خلال التراث فالإصلاح الديني والسياسي يأتيان مع بعضهما البعض، وكان يرى أن النظام السياسي السعودي مرتبط بالإسلام فشرعيتها مأخوذة من الخطاب الإسلامي فلا تستطيع أن تعارض مثل هذا النظام إلا من خلال خطاب إسلامي بديل»[١]، وقد وصفت د. مضاوي الرشيد الحامد وصحبه بالحداثيين الإسلاميين ولكن وضعت ضابطين لهذا الوصف فقال: «أولًا، من الأدق والأصوب وضع هذا التيار ضمن الخطاب الإسلامي، فهو تحول في سياق سلفي وليس انتقالًا متعمدًا ومقصودًا باتجاه الليبرالية أو ما بعد الإسلاموية. كما يتجذر أنصاره ومؤيدوه في سياق إسلامي مع أنهم قد يسعون إلى عقد تحالفات مع الليبراليين وغيرهم لتوسيع دائرة أتباعهم. ثانيًا، يعود هؤلاء إلى النصوص المقدسة ويحاولون التنقيب فيها للعثور على حلول للسياق السياسي الاستبدادي المتحصن الذي يعيشون فيه. أما الفارق الوحيد بينهم وبين غيرهم من الإسلاميين فيكمن في الحلول التي يقدمونها وفي تقديرهم لقيمة التجارب السياسية الأخرى في شتى أرجاء العالم. وما يجعلهم حداثيين هو ارتباطهم بمفاهيم سياسية حديثة مثل الديمقراطية، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان. لكن حداثتهم تبقى مؤسسة على الإسلام ونصوصه. والديمقراطية بالنسبة إليهم ليست علمانية بالضرورة، بل يمكن دمجها بالدين. والمجتمع المدني بجمعياته الأهلية ليس مفهومًا غريبًا بل نسخة جديدة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والحرية جانب مهم من الإسلام الذي يسعى إلى تحرير الناس من الاستبداد. والسيادة

---

(١) مقطع على اليوتيوب بعنوان: شيخ الحقوقيين حكاية عبدالله الحامد youtu.be/QBv4BzFbo_M

تعني قدرة الأمة على تمثيل نفسها في برلمانات منتخبة. وعبر وصفهم بالحداثيين، أشدد على تركيزهم على قدرة البشر على إيجاد ظروف جديدة للحرية والإصلاح عبر (إعادة) استقصاء للمصادر الإسلامية ومراجعتها»[١].

وهو ما يسميه د. عبدالله العودة: عملية (الاستئناف الدستوري)، إذ يقول: إن «عملية الاستئناف هي ببساطة تعني ألا تقوم بقطيعة مع التراث والعمل الموجود ثقافيًّا أو الراسخ اجتماعيًّا والاغتراب عنه وعزله، بل أن تعمل عليه وأن تبني عليه وتطوّره، وبشكل أكثر أهمية: أن تعيد تأويله وفق القيم والمقاصد الأساسية. بمعنى آخر: أن يكون الجهد ليس مركّزًا على هدم العمل الحالي الفاسد، ولكن التركيز بالمقابل على استئناف عمل أسبق أكثر نجاحًا والبناء عليه وتقديمه كحل لمشاكل حالية موجودة. وهذا الاتجاه في تقديم فكرة الاستئناف يعني الاقتراب من الناس وتاريخهم وعمقهم الثقافي والحضاري والتواصل الديني والثقافي معهم لأجل بناء مدني مستقبلي لا يستبعد الماضي والتراث ... كما أنه يستلهم قيمه ومبادئه لأجل تفعيل نهضة مدنية منسجمة مع الناس وفاعلة بينهم. باختصار، هو مصارعة الاستبداد على التأويل عوضًا عن مساعدته على استخدام المفاهيم الدينية والمحلية لتبرير استبداده بمفاهيم أعاد الاستبداد صياغتها وصناعتها لكي تكون أذرعًا له في تبرير الاستبداد وتطويع الناس له، ولذلك كان الدكتور الحامد من أكثر الناس وعيًا مبكرًا بهذا الشيء، لذا فقد مارس المهمّة الأثقل والأعمق تأثيرًا: مهمة الاستئناف عن طريق العمل داخل هذه المفاهيم وتحريرها مما ألصق بها».

وقد نصَّ أبو بلال على ذلك فقال: «ينبغي أن يؤسس خطاب الحكم الشوري المنبثق من سلطة الأمة والجهاد السلمي عقيديًّا، وينُم طرحه عن فهم كافٍ لأصول فقه الشريعة، والتزام وافٍ بمنهج فقه الكتاب والسنة»[٢]، وقال أيضًا مؤكدًا على هذا المعنى بعد أن خرج من سجنه للمرة الأولى: «وجلست

(١) مرجع سابق، حداثيون مكتومون، ص٤٠.

(٢) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص٢٦٠.

أتأمل بعد الخروج من السجن، **فوجدت أن مشروع الإصلاح السياسي والحقوقي لا ينجح من دون تأصيل فقهي**؛ لأن أدبياتنا الشائعة لم تُنشئ ثقافة حقوقية كافية، وأن الفقهاء والقضاة قبل الحكام والولاة لا يعرفون ما أقره الإسلام أو قرره من حقوق للإنسان، وأن الإصلاح يبدأ بتأصيل خطاب فكري، من أجل أن يكون الإصلاحيون قادرين على شرح تفاصيل مفردات ما يدعون إليه، **وأنه لا بد أن يكون التأصيل بأدوات الفقه وعلومه**، لكيلا يصبح الخطاب عاطفيًّا أو وعظيًّا لا متانة له ولا جذور»(١).

وفي أخرى ذكر ثلاث حقائق لا بد منها للإصلاح فقال: «الأولى: **لا ينجح أي إصلاح قبل الإصلاح السياسي**، الثانية: **لا نجاح للإصلاح السياسي دون حافز ديني**، الثالثة: **عقيدة تندمج في الحكم الجبري أولى بالتجديد؛ لأنها نوع من الأغلال**»(٢).

بل أحال فشل خطاب الإصلاح السياسي في عديد من البلدان العربية إلى عدم تأسيسه على الإسلام، «فأغلب دعاة سلطة الأمة لم يؤسسوا خطاب النظام الدستوري والمجتمع المدني على الإسلام، وأغلب دعاة الإسلام لم يدركوا أنه لا يمكن إقامة نظام شوري خارج مفهوم سلطة الأمة، وأن سلطة الأمة محور العقيدة السياسية في الإسلام، فبدا التنافر بين خطاب الإصلاح الدستوري والخطاب الإسلامي السائد، **ولتلافي ذلك ينبغي أن يؤسس خطاب الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني على الإسلام عقيدة الأمة وهويتها الثابتة**، باعتباره المرجعية الوحيدة التي يجب الالتزام بها، لكيلا يتصور المنادون بالإصلاح السياسي والاجتماعي وبالتحديث أن الإسلام ليس مشروعًا للتقدم في الدنيا والآخرة معًا، ولكيلا تتصور بعض الرموز الدينية الإسلامية، وكذلك الجماهير المستضعفة المستغفلة؛ أن المناداة بالحريات والحقوق العامة علمنة، ولكي يتبين للجميع أن الإسلام نادى بحقوق المواطنين وحرياتهم مدنية وثقافية واجتماعية وسياسية، قبل أربعة عشر قرنًا من تنادي الأمم إليها»(٣).

---

(١) مرجع سابق، حقوق المتهم، ص٨ و٩.

(٢) مرجع سابق، لكيلا نحرف الإسلام إلى طقوس، ص١٠٣.

(٣) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٧٣.

وقال مرة إن: «جدلية التقدم والتخلف في الدول العربية والإسلامية مرتبطة بالخطاب الإسلامي لأمور:

الأول: أن التخلف غلف برداء ديني، عبر صك قيم الرهبنة والعزلة عن الشؤون العامة، وبناء سعادة الآخرة على أنقاض السعادة والكرامة الدنيوية.

الثاني: أن هذا التخلف إنما هو تحريف للإسلام، وأن حماية التخلف السياسي والاقتصادي والمدني بخطاب ديني أعظم الانحرافات في العقيدة، ونزع قناع الإسلام والسنة والسلفية عن الروح الصحراوية والكسروية من أعظم أنواع الجهاد والاجتهاد.

الثالث: ألا سبيل أمامنا من أجل شحذ الروح الجماعية التي يحس فيها كل فرد بتبعته في الشأن العام إلا بالإسلام، وكل المفاهيم التي لا تنبثق منه إنما هي أشجار اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار»[1].

معادلة النجاة:

والحافز الديني ظاهرٌ في هذه المعادلة التي ما فتئ أبو بلال يُكررها في كثير من كتبه: «**إن حبل النجاة من الزيغ والانحراف هو: التسليم بمرجعية سلطة النص من خلال: مصباح الكتاب والسنة، في زجاجة التطبيق النبوي الراشدي، ومشكاة سنن الله في الإنسان والطبيعة**، واستلهام فقه النهضة وبنائه منها، ثم تصفية تراث ما بعد الراشدين في بوتقة تلك المصفاة، ولا بد فيها من التعامل مع تراث ما بعد الراشدين بروح الولاء والتواصل، لكن نستطيع تصفية التراث الذي تراكم حول نصوص القرآن والسنة، بالاعتذار لمن بدا أنه أخطأ من أجل مراعاة الإنصاف، وعدم جرح الذات الجمعية بقدر المستطاع من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة»[2]، وفي أخرى يقول: «**(مصباح**

(١) أ.د. عبدالله الحامد، السلفية الوسطى العدل عديل الصلاة، المسودة العاشرة (نسخة حائل) ١٤٢٨هـ، ص٢٢٨.

(٢) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص٧٢.

القرآن والسنة لا يتجلى ضوؤه إلا: في (زجاجة) التطبيق النبوي والراشدي، و(مشكاة) سنن الله في الإنسان والطبيعة، فلنعد إذن إلى صيدلية القرآن؛ لأن فيها علاجًا شافيًا لعلل كل زمان ومكان لتركيب الأدوية، ولكن المشكلة في توافر الفقهاء الأطباء الذين يصفون الوصفات، والذين يحددون أساس الداء مع التدرج في تقديم العلاج، قبل أن تكون في المربين والوعاظ الصيادلة الذين يركبون الوصفات»[١].

أحوال الناس مع هذه المعادلة:

وينقسم الناس اليوم مع هذه المعادلة التي تعينهم في فهم الكتاب والسنة إلى ثلاثة تيارات:

الأول: فقهاء غبش الاستبداد: وهم يعيشون في ضباب مثلث الفرعنة والصحراوية والرهبنة، وسنتكلم عنهم لاحقًا، «وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا قاعدة صلبة لأي إصلاح سياسي ونهوض حضاري دون خلاصهم من أم الخبائث والكوارث: السلطة المطلقة»[٢].

لهفي على الإسلام من مترهبنٍ ... خدمَ الطغاةَ وحرَّفَ التنزيلا
من يلوِ أعناقَ النصوصِ فإنّه ... حفظَ الدليل وضيَّعَ المدلولا
فالدينُ عزةُ أمةٍ وفخارُها ... ما كان يومًا للهوانِ دليلا
الدين يلجم كل طاغوت بغى ... ما كان يومًا للطغاةِ ذلولا
من هادنَ الملك العضوض أضاعنا ... هذاك فقهٌ حرَّف التنزيلا
فالدين لم ينزل لتخديرِ القوى ... فالدين حرَّم خمرةً وكحولا
لم يظلم الإنسان ربٌّ صاغه ... أفيرتضى ألا نكون عدولا؟
العلم ليس طرائفًا ونوادرًا ... تلذُ الخنوعَ وتثمرُ التغفيلا

(١) أ.د. عبدالله الحامد، تعليم القرآن حاد للنهوض أم عون للحكم العضوض، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ مُعد لطبعة ثانية، ص١٦.

(٢) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص١٧٣.

العلم ما وهب الكفيف بصائرًا فسعى ومزق ظلمةً وسدولا
العلم ما وهب العيي نباهةً فوعى وحطم حيرةً وذهولا
العلم خير إن يهب حريةً كالشمس تبزغ في الكهوف عقولا[١]

«**الثاني: تيارات التجديد المنفلتة من البوصلة**، والتي لا تلتزم التزامًا تامًا بمرجعية مصباح الكتاب والسنة ولا بمنهج فقهه: المصباح في زجاجة ومشكاة، وهم كثير من ذوي الاتجاه العلماني اليوم. **هؤلاء الذين يعطلون كثيرًا من نصوص الشريعة القطعية تحت لافتة مقاصد الشريعة، فيؤولون نصوصها تحت لافتة فهم روحها ويحرفون ظاهرها**، وهم الذين تصوروا أن بين الشريعة والمصالح قطيعة، **فحكَّموا الهوى المنفلت في تقرير المصالح وسموه (العقل)، فحيث رأوا المصلحة في أمر من الأمور اعتبروا ذلك مشروعًا ولو خالف قاعدة شرعية صريحة ولو دلت على تحريمه نصوص الشريعة الصريحة.**

فهم حين يقررون مبدأ العدالة يشمئزون من وسائل العدالة التي نصت عليها النصوص القطعية كالقتل والقطع والجلد، وينسون أن أكثرها تحذيري لا يحتمل تنفيذه إلا في حالات محدودة كالرجم الذي تشددت الشريعة في شروط إثبات جريمة الزنا وهي شروط لا يمكن توافرها -في غير حالة الاعتراف القطعي الصريح-إلا في حالة واحدة من حوالي مئة ألف حالة؛ لأن التحليل الطبي والحبل (الحمل) ليسا دليلين قطعيين، ومقاصد الشريعة لا تكون بتعطيل نصوصها القطعية الورود والدلالة لفظية ومعنوية، والتجديد لابد أن يكون له قطب يدور في مداره، وبوصلة تهدي المدلجين القبلة، والتجديد كالنجم متى انفلت من مداره تاه وهوى.

الثالث: مدرسة الحكم الشوري عديل الصلاة: التي تنبثق من أن العقيدة (أو التوحيد) شقان يتكاملان: شق روحي عموده الصلاة، وشق مدني حضاري عموده الحكم الشوري،

(١) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة، ص١٠٤و١١٦-١١٨.

ويعتبرون أن الشرك نوعان: روحي ومدني، طواف حول قصور الفاسدين وهو أخطر من الطواف حول قبور الصالحين؛ لأن الفاسدين يضرون وينفعون، وهذه المدرسة تدعو إلى: ١- الالتزام بالجانب الغيبي والروحي (القطعي) من العقيدة التزامًا تامًا بسلطة النص، وترى مصباح الكتاب والسنة في زجاجة التطبيق النبوي. ٢- أما شق الشريعة المدني فتلتزم فيه بسلطة النص: فترى مصباح الكتاب والسنة، في زجاجة التطبيق النبوي والراشدي، وتضيف إليها مشكاة سنن الله في الإنسان والطبيعة، فيقولون لا مصلحة إلا ما وافق الشرع، ويوافقون نظرية ابن تيمية في أن ليس هناك مصالح مرسلة من الاعتبار والإلغاء معًا، وهم يلتزمون بكل ما أجمع عليه الصحابة السابقون المندمجون في العهد الشوري الراشد، في المجالات الثلاثة: الغيبيات والروحيات والفرديات.

ويرون أن توصيفات علماء الفقه -في العصر العباسي- للمسألة المدنية صالحة في الجملة، لأنها تعتمد على نصوص قطعية، كأحكام الزواج والطلاق والميراث، ومسائل الحدود، ومسائل الاقتصاد كالبيع والربا والإيجار، ولكن الاجتهاد في تفريعاتها وتطبيقاتها ليس محدودًا بعصر ولا بعالم، ولكنهم يرون أن القدامى قصروا في الفقه السياسي والحقوقي والدستوري تقصيرًا ينبغي تداركه، ويحاولون سد النقص في توصيف وإبراز وتفعيل أركان الإسلام المدنية، ومبادئ السياسة الشرعية، ووسائلها المعتبرة.

مدرسة الحكم الشوري عديل الصلاة ذات روح تأصيلية تستلهم الوحي كلما برز أمامها التحدي لتنقذ فكر الأمة من البدع الطارئة على المجتمع بسبب طول الأمد، أو بسبب ظهور تيارات أجنبية، وهي تعذر السلفيات القديمة والوسيطة والحديثة التي لم تثمن أهمية الحكم الشوري كسلفيات الإمام أحمد والأشعري وابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب رحمنا الله وإياهم.

وقد ظهرت ملامح مدرسة الحكم الشوري عديل الصلاة عند مفكري النهضة على العموم كالأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وحسن البنا وسيد قطب، وهي في فكر الكواكبي وخير

الدين التونسي والثعالبي أوضح. وظهرت في حركة الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية في باكستان، وحركة النهضة في تونس، وفي تجمعات تدعو إلى إعادة صياغة منهاج الفكر والتربية الإسلامية، وإلى أسلمة العلوم كما في أعمال كتاب الأمة في قطر، ومنها حركة الجهاد السياسي السلمي للحكم الشوري الدستور والمجتمع المدني في السعودية»[١].

العبادة شقان: روحي ومدني:

ولتوضيح معنى أن للعقيدة شق روحي وآخر مدني يقول أبو بلال: «نحن ندعو إلى فكر ينتج الحضارة الروحية المدنية المتعادلة التي يكون فيها الحكم الشوري صنو الصلاة، وهي التي كانت مدار نهوض المسلمين بالأمس، وهي التي ينبغي أن يطمح إليها المسلمون اليوم، إنه فكر المعادلة المتوازنة بين رهبان الليل وفرسان النهار، وهكذا كان سلفنا الراشدي الصالح الناجح رضي الله عنهم وهم النموذج التربوي القدوة، أكثر الأمة التزامًا بالواجبات الروحية من ذكر الله والصلاة، فحداهم السمو الروحي إلى سمو مدني فكانوا نموذجًا إسلاميًّا فريدًا، استطاع بالحكم الشوري أن يطلق عجلتي مركبة الحضارة: العدل والعمارة، وبذلك انتشر الإسلام، خلال خمسين عامًا، وتغلغل فيما لم تستطعه روما القديمة خلال خمسة قرون، فالصدر الأول إنما أقام دولة الحكم الشوري بسبب علمه علم اليقين أن قيم المجتمع المدني وتجمعاتها المدنية جزء أساسي متين في الدين»[٢].

«فعبادة الله في شق العقيدة الروحي لا تصح إلا وفق ما ثبت بالنص الصريح الصحيح، ممَّا جسّد تطبيقه الجيل النبوي الصالح، وكل محدثة من محدثات الذكر والدعاء والصلاة والصوم بدعة وكل بدعة ضلالة.

أما عبادة الله في شق العقيدة المدني فإن أحكام الشريعة مطردة صالحة لكل إنسان وجماعة

(١) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص١٧٣-١٧٥، بتصرف.

(٢) المرجع السابق، ص٦٧و٦٨.

وأمة في كل مكان وزمان، هذا هو الثابت في الشريعة. فمعلومة وظيفة الحكم: حفظ حقوق الناس وحفظ الحياة والعقول والأموال والأعراض والأنسال، وهي مقررة في كل شرعة وملة، والقتل والسرقة والشذوذ الجنسي والزنا والخمر وكل ما خامر العقل والقمار حرام في كل زمان ومكان، والقصاص والقطع والرجم والجلد عقوبات صالحة لكل زمان ومكان؛ لأن الذي أنزلها هو الذي خلق الإنسان ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، **فما جاء في الكتاب والسنة تفصيله كالحدود والمواريث ونظام الزواج والأخلاق يجب الالتزام به، أما ما ترك تفصيله لأنه من العوائد التي تختلف باختلاف المجتمعات فإنه يرجع فيه إلى ما ثبت في علوم الاجتماع والطبيعة**، فما خلق الله من آياته الكونية والاجتماعية لا يخالف ما أنزل من آياته القرآن من الشريعة»[(١)].

وفي تقرير هذا المعنى أيضًا يقول -تقبله الله-: «والعبادة لا تنحصر بالشق الروحي، فهي كما قال ابن تيمية في رسالة [العبودية]: (اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة)، **والأعمال الروحية والمدنية معًا هي من الأعمال الدنيوية الأخروية، وكلتاهما مصراعان لباب من أبواب دخول الجنة، وسبيلان من سبل التقرب إلى الله**، فالزارع في حقله، والعامل في مصنعه، والتاجر في متجره، والموظف في مكتبه، والباحث في معمله، والطبيب في عيادته، والمهندس في مختبره، والسائق فوق مركبته، والكناس بمكنسته، والمدير في إدارته، والقاضي في مجلسه والسياسي في ديوانه، وكل ذي حرفة في حرفته، إنما يمارس عبادة؛ لأن عبادة الله هي التوجه إليه، بكل خفقة ضمير، وبكل طرفة عين، وبكل كلمة لسان، وبكل حركة عضو، وبكل خطوة رجل، وبكل ريشة قلم، ما دام المسلم قد توجه بها إلى الله، واجتهد -حسب وسعه- في الخلاص من الأنانية، وتحرى مصلحة الأمة. وهذا المعنى للعبادة لخصته الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ فعلى المؤمن أن يدرك ذلك

---

(١) المرجع السابق ٢٢٢و٢٢٣

ملبيًّا النداء ﴿قُلْ إِنّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ الْعَالَمِين﴾، فلم يقل الله إن الأعمال الروحية –التي نقصر مسمى الدين عليها– هي التي لله، وما عداها من أعمال مدنية نسميها دنيوية ليست داخلة في متن العبادة، أو إنها كالحواشي على متن الكتاب توضع عند الحاجة.

متى حل الدمار بالأمة؟ عندما جهل الأفراد أن الترقي المدني شطر العقيدة الثاني، وأن خدمة الناس عبادة، وأن العمل في الورشة والمصنع والمعمل عبادة، وأن الإبداع الإداري حسنى وزيادة، وأن النجاح التجاري تفوق في العبادة، وأن النجاح التربوي والإعلامي جهاد، وأن العمل في الطب والمجالات التقنية والعلوم الطبيعية، وسائر العلوم والفنون المشروعة عبادة وأن العمل في مجال جمعيات حقوق الإنسان جهاد مدني أكبر وأنه أولى وأكثر أجرًا من التوسع والتخصص في دراسة العلوم الدينية إذ الناس إليه أحوج، وأن الإبداع في كل مجال يحقق استقلال البلاد الاقتصادي جهاد، وأن الإبداع في كل مجال يصد الغزو الثقافي جهاد، وأن الإبداع في كل مجال يرفع هامة الأمة جهاد.

عندما حصرنا عبادتنا بالشق الروحي؛ دار المولد دون أن يضخ ماءً كثيرًا يتناسب مع دورانه، فشكونا من ضعف المؤمن وقوة الفاجر، ثم تعودنا على ألا نربط بين دوران المحرك وسرعة السيارة، واعتبرنا أن الربط بينهما ليس وظيفتنا، فأسهمنا في قوة المعتصم القامع، واعتبرنا ذلك اضطرارا، فإذا به يلد لنا المستعصم الخانع، الذي تقبلناه اضطرارا، فإذا به يحتمي بقيصر، وإذا بنا نسهم في إنتاج قوة المستعمر أيضا، فشكونا من قوة الكافر.

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ الله﴾؛ ويعودوا إلى فهم كتاب سؤددهم في الدنيا والآخرة، كي يدركوا أن الإسلام بصورته الحقيقية المتوازنة المتكاملة جهاز تشغيل لطاقات الأفراد والمجتمعات روحية ومدنية، يشبه الآلة أو المولد الذي كل قطعة منها تقوم بدور، وندرك أن أهمية كل قطعة وقيمتها نابعة من وظيفتها، وإن لم نفعل فلن نقيم حضارة وسنظل مستغلين مستعمرين،

فالحضارة لا تبنى إلا بالترقي المدني في كل مجالات الحياة»[1]؛ لأن «**القيم المدنية قيمٌ معروفٌ ضرورتها في كل أمة وملة عرفها البشر بما وهبهم الله من التجارب والطبائع**، وإنما جاءت الشرائع للتذكير بها وتهذيبها من الانحراف، **فهي القيم التي يرتقي بها الناس من عالم الوحوش والبداوة إلى عالم المدنية والحضارة**، وكما حفها الإسلام بالترغيب والحض، وضع لها من الزواجر سياجًا للحفاظ عليها فحرم الظلم والاستبداد والزنا واللواط والفواحش ما ظهر منها وما بطن: كالغش والغدر والسرقة والاغتصاب والخيانة والكذب والقسوة والعدوان والقتل وكل ما يخل بالإرادة والعقل كالخمر والمخدرات، وكما أحال القرآن معرفة الفضائل إلى العرف الاجتماعي الجاري في الفطر السليمة فسماها (المعروف)، فقد أحال معرفة الرذائل إلى الفطر السليمة أيضًا فسماها (المنكر)، كما أشار إلى ذلك عديد من المفسرين.

وأما القيم الروحية فهي التي يرتقي بها الناس من عالم الشياطين والبهائم إلى عالم الملائكة فتطمئن قلوبهم بذكر الله وتنتهي عن الفحشاء والمنكر، وتطيب حياتهم بعمل الصالحات كالصلاة والذكر والدعاء والصيام والحج وعلى التواصي بهاتين المنظومتين. ويتميز المجتمع الإسلامي بطيب الحياة وسعادتها في الدنيا والآخرة معا، وكلاهما من العبادة التي أمر الله بها عباده في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنّ وَالْإِنسَ إِلّا لِيَعْبُدُونِ﴾»[2].

ولذا فالسلفية الوسطى «هي كل تيار يوازن بين شقي العقيدة الروحي والمدني، فمن المهم اليوم أن يدرك الناس مدى قصور كل حركة فكرية أو اجتماعية لا تركز على أن العدل عديل الصلاة، فلا تهتم بشروط الحكم العادل ووسائل وضمانات تطبيقه كما تهتم بشروط الصلاة، فتقمع الحرية وتشيع التناحر والتنابذ بين أهل القبلة، وتهمل التسامح والتعايش والتعاون، وتهمش العدل والشورى،

(١) مرجع سابق، لكيلا نحرف الإسلام إلى طقوس، ص٥٥ – ٥٧.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاق العُرْب، رُوجع رجب١٤٣٣هـ مُعد لطبعة ثانية، ص١٩.

ولا تهتم بثلاثية الاستقامة: الهوية والأخلاق والتربية، أو ثلاثية الكرامة: الحرية والتنمية والتقنية»[١].

المصباح الأول: القرآن أسّ النهضة الحضارية:

إن حبل النجاة من الزيغ والانحراف هو التسليم بمرجعية سلطة النص في هذه المعادلة: **مصباح الكتاب والسنة، في زجاجة التطبيق النبوي الراشدي، ومشكاة سنن الله في الإنسان والطبيعة، فمن المصباح الأول وهو القرآن** يقول -تقبله الله-: إن «القرآن كتاب تنوير وتحرير للعقل والوجدان والسلوك، فهو أساس صالح في كل زمان ومكان لتنوير الإنسان وتقدمه، وتحريره من أغلال التخلف الروحي والمدني معًا، ومن أجل أن يؤتينا الله في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، لا بد أن تشحن قراءة القرآن فينا سموًا روحيًّا ومدنيًّا كما شحنت أجدادنا؟»[٢]، ولقد «**كان القرآن محور الفقه الحضاري**، ولذلك كان الرسول ﷺ يحض الأمة على قراءته، ويقدم القراء للوظائف القيادية على هذا الأساس، أي أن القرآن كتاب تأهيل اجتماعي وإداري ينوِّر ويوعي، وينهض بسلوك المسلم، عن مستوى قيم التخلف والأنانية، وهذا ما يدل عليه الحديث الشريف، عن أبى هريرة رضي الله عنه: بعث النبي ﷺ بعثًا وهم ذو عدد فاستقرأ كل رجل منهم، -يعني ما معه من القرآن-: فأتى على رجل منهم من أحدثهم سنا، فقال: (ما معك يا فلان؟) قال: معي كذا وكذا وسورة البقرة، قال: (أمعك سورة البقرة؟) قال: نعم، قال: (اذهب فأنت أميرهم)، فقال رجل من أشرافهم: والله ما منعني أن أتعلم سورة البقرة إلا خشية ألا أقوم بها، فقال الرسول ﷺ: (تعلموا القرآن واقرأوه، فإن مثل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقام به كمثل جراب محشوٍ مسكًا يفوح ريحه في كل مكان) [رواه ابن ماجة والنسائي والبيهقي، وحسنه الترمذي وصححه الحاكم]، بهذا المعنى كانت قراءة القرآن الكريم من مؤهلات الترقيات وشروط المسابقات وتكوين القيادات؛ لأن حفظ القرآن كان حفظا عمليا أنتج سلوكًا

(١) مرجع سابق، السلفية الوسطى العدل عديل الصلاة، ص٢٣٨.

(٢) مرجع سابق، تعليم القرآن، ص٨٩.

سياسيًّا وإداريًّا متميزًا، كان خريجه يجسد النظرية العامة للتربية؛ لأن الصحابة السابقين لم يقفوا في تعلم القرآن وتعليمه عند حدود عناصر القراءة العادية وهي المهارة الصوتية والحفظ اللفظي (مهارة الذاكرة)، بل أدركوا الجانب الفكري: فقه المقروء وفهمه، ثم ربطوا ذلك بهدف القراءة الوجداني الذي يفرز السلوك الإيجابي روحيًّا ومدنيًّا، وكانوا يفهمون القرآن على أنه كتاب ثقافة ذهنية عملية تنتج الأعراف والقيم الروحية والمدنية التي تنهض بالسلوك الفردي والاجتماعي، وهذا هو مفهوم الفقه في القرآن إنه الفقه المتكامل للعلاقة بين دار المقر ودار الممر معًا، وهو العون على إقامة الدنيا التي هي مزرعة الآخرة، وقد علمهم القرآن مزج العبادة الروحية بالمدنية معًا لإنتاج المجتمع المتكامل.

وكان الرعيل الأول يربط بين جوانب القراءة الثلاثة: الطلاقة اللغوية، والحفظ، والفقه بجوانب العمل الثلاثة: التأثير في العقل والوجدان فالسلوك، فالتلاوة الحقة هي التي تنسجم مع هذا التصور، وهذا المعنى واضح من المثل الذي ضربه الرسول ﷺ، لأربعة نماذج من الذين يقرأون القرآن: فمنهم مؤمن لا يقرأ ولكنه يعمل وهذا نموذجه التمرة الحلوة، ومنهم مؤمن يعمل ويقرأ وهذا نموذجه الأترجة الحلوة العطرة، ومنهم فاجر لا يقرأ وهو يشبه الحنظلة المرة، ومنهم فاجر يقرأ وهو يشبه الريحانة في تأرج شذاها ومرارة طعمها، فدور القرآن -كما هو في (زجاجة) الرعيل الأول- أنه هادٍ يهدي إلى النجاح في الدنيا والآخرة، فلا تنفك عروته الروحية عن عروته المدنية، فالذي يتعلم القرآن فتُشحن طاقته للعمل السياسي قد أدرك العلاقة بين ما هو روحي وما هو مدني، فأدرك أن الطواف حول قصور الطغاة والغزاة أضر على التوحيد من الطواف حول قبور الأموات، وأدرك ألا تربية ناجحة في ظلال ظلم اجتماعي، وألا عدالة اجتماعية في ظلال ظلم سياسي»[1]، خلاصة هذا كله إدراك أن «هدف القرآن: تحرير للإنسان من عبادة الطغيان أيا كان سواء كان طوافا حول قبور

(١) مرجع سابق، تعليم القرآن، ص٤٢-٤٤ و٤٩و٥٠، بتصرف.

الصالحين، أو طوافا حول قصور الفاسدين»[1].

آيات من المصباح:

إن الآية التي يستدل بها كثير من الناس: ﴿وإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾، «ففي تأويل أولي الأمر بالأمراء ثلاث إشكالات:

الإشكال الأول: أن القول بأن الأمراء هم أولو الأمر انطوى على استدراج ذهني أو تدليس ثقافي غير واع وغير مقصود ولكنه أدى إلى نتيجة، ذلك أن كثيرا من المفسرين فهموا أن الأمر هنا هو الحكم، فلاحظوا معنى (الأمارة) في الأمر، على أن هذا المعنى ضعيف واه؛ لأن جو الآية الاجتماعي وسياقها اللغوي يظهر فيه عنصر الرأي الثاقب أكثر من غيره، فالأمر فيها هو الرأي، وأولو الأمر هم أولو الرأي إذن.

ف(اشتقاق) كلمة أمير من (الأمر) الذي هو ضد النهي، لا يلزم منه أن يحصر معنى الأمر بذلك؛ لأن النصوص اللغوية عامة والقرآنية خاصة، تثبت ثبوتًا قاطعًا: أن الأمر بمعنى الرأي حقيقة لغوية شائعة.

ولكن عديدًا من المفسرين مزجوا في الغالب بين مفهوم (أولي الأمر) أي أصحاب الأمر و(ولي الأمر)، على الرغم من الفرق اللغوي بين مادتي (أولي الأمر) بمعنى أصحاب الأمر وهو جمع لا واحد له من لفظه، و(ولاة الأمر) الذين هم جهاز الدولة من سلطان وقضاء ومجلس نواب، فهما مادتان مختلفتان ولكن اللبس بينهما شائع.

الإشكال الثاني: أن إمام الدولة أو السلطان إنما هو شخص واحد، وأولو الأمر جمع وحمل الجمع على الفرد خلاف الظاهر [انظر: مفاتيح الغيب للرازي].

(١) المرجع السابق، ص٨٩.

الإشكال الثالث: أنهم أيضًا في ظل ضباب الفقه السياسي ينحدرون تلقائيا من مفهوم (ولي الأمر) الذي هو نائب عن الأمة، ووكيل لها بموجب (قوامتها) وسيادتها على حكامها، إلى مفهوم ولاية الأمر على القصر والأيتام، وقوامة الزوج على زوجته وأولاده، ثم ينتقلون نقلة عفوية أخرى من طاعة الحاكم الشوري العدل الذي قاسوه على الأب الصالح إلى طاعة السلطان الجائر الذي لا وجه لقياسه لا على الرسول ﷺ ولا على الخلفاء الراشدين ولا على الأب الصالح والوصي الرحيم»[١].

وأما الآية الأخرى ﴿يَا أَيّها الّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾، «فالآية تأمر بطاعة أهل الرأي والعلم والخبرة الذين يثق الناس برأيهم وعلمهم وإخلاصهم، كما صرح بهذا المعنى بعض التابعين وكما قال بمضمونه الباقون. ويقوّيه توافقه مع نظرية سلطة الأمة ومرجعيتها التي دلت عليها الأدلة المعنوية والأدلة العامة، ومعنى (آية الطاعة) غير صريح لا في الحكام ولا في العلماء، فالأسلوب الصحيح في تفسيرها أن ترد إلى (آية الاستنباط): ﴿وَلَوْ رَدّوهُ إِلَى الرّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ * وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتّبَعْتُمُ الشّيْطَانَ إِلّا قَلِيلًا﴾ وبهذا صرح بذلك أبو العالية عندما سألوه: من هم أولو الأمر الذين أوجب الله طاعتهم؟ فقال لسائله: «هم أهل العلم، ألا ترى أنه يقول: ﴿وَلَوْ رَدّوهُ إِلَى الرّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [تفسير ابن جرير].

وكان عدد من المفسرين من الصحابة والتابعين صرحوا بذلك، فقال ابن كيسان: إنهم أهل العقل والرأي، الذين يدبرون أمر الناس [تفسير القرطبي]»[٢].

و«لا يمكن أن يأمر القرآن بطاعة مطلقة لغير الرسول إلا لمن هو معصوم، ولا معصوم إلا الأمة، والأمة لا يمكن معرفة (إجماعها) إلا من خلال (عرفائها) للاعتبارات التالية:

---

(١) أ.د عبدالله الحامد، البرهان بقوامة الأمة وسيادتها على السلطان، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٦٢و٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص٩٢و٩٣.

الاعتبار الأول: آية الطاعة أمرت بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم والقطع والإطلاق، ولم تقيّد الطاعة بالمعروف، كما جرت العادة في طاعة الأولياء والآباء والحكام كما ذكر الرازي. إذن أولو الأمر هم شيء معصوم، لأن الأمر بطاعتهم مطلق.

الاعتبار الثاني: إذن أولو الأمر–ما داموا قد التزموا بالصريح من الشريعة– هم الذين يحددون المصالح، ويدبرون الرأي، ويرسمون الخطط التي تنفذها الحكومة.

الاعتبار الثالث: أولو الأمر الذين أمر الله الأمة بطاعتهم، هم أصحاب العلم والرأي ومتابعتهم على سبيل الجزم والقطع، يلزم منها ذلك أن يكونوا معصومين من الخطأ، إذ لو لم يكونوا معصومين من الخطأ لكان الأمر بطاعتهم على الإطلاق أمرًا بطاعتهم سواء أخطأوا أم أصابوا، ويكون إطلاق الأمر إذن أمرا بطاعتهم بالخطأ والغلط وهذا لا يمكن شرع»[1].

ثم وإن سلمنا أن هذه الآية «في الولاة والسلاطين –وهذا لا يكون إلا من قبيل القياس– لما دخل فيها ولاة الملك العضوض الذين يستبدون بالحكم ويظلمون الناس، ولذلك قال ابن خويز منداد: (أما طاعة السلطان فتجب فيما كان فيه طاعة، ولا تجب فيما كان فيه معصية، ولذلك قلنا: أمراء زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاونتهم ولا تعظيمهم، ويجب الغزو معهم متى غزوا، والحكم من قبلهم وتولية الإمامة والحسبة، وإقامة ذلك على وجه الشريعة) [تفسير أبي حيان الأندلسي: البحر المحيط]»[2].

المصباح الثاني: السنة ركن النهضة الحضارية:

وأما السنة فإنها تكشف لنا عن علاقة وطيدة بين الحكم الشوري والصلاة في «حديث عن أبي إمامة الباهلي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة فكلما انتقضت عروة

(١) مرجع سابق، البرهان بقوامة الأمة، ص١٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص٧٣.

تشبث الناس بالتي تليها وأولهن نقضا: الحكم، وآخرهن الصلاة؟) [رواه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم]، ماذا نستنبط من هذا الحديث زمن الهيمنة الأطلسية؟

- أولها: **أن الحكم الشوري هو عمود للدين** إذ لا يتصور أن الرسول ﷺ يجعل حكم الحَجَّاج والسفاح والمستعصم حكم الجبر والجور عروة من عرى الدين.

- ثانيها: **أن الإخلال بالحكم الشوري حكم بغير ما أنزل الله**، فدعوى تطبيق الشريعة دعوى من غير برهان، لأن الشريعة لا تطبق في صغار الأمور دون كبارها، ولا على ضعاف الأمة دون أعيانها.

- ثالثها: **أن التفريط بالحكم الشوري هو بداية نقض عرى الملة.**

- رابعها: **أن التفريط بالحكم الشوري يفضي إلى التفريط بإقامة الصلاة**، فالحكم العادل الشوري حصن الملة، به تقام الصلوات، ويؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

- خامسها: ما دام الحكم الشوري هو سور الصلاة الذي إذا انهد انتهكت، ومادامت القاعدة الذهبية (العدل أساس الحكم)، فإن حاصل ذلك أن **عمود الشريعة المدني هو إقامة العدل والشورى، وأن عمود الشريعة الروحي هو إقامة الصلاة**. وحاصل ذلك أيضا ارتباط فقدان الصلاة بفقدان الحكم الشوري»[1].

وفي حديث آخر «عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، قال: كنا جلوسا في المسجد فجاء أبو ثعلبة الخشني فقال: يا بشير بن سعد أتحفظ حديث رسول ﷺ في الأمراء، فقال حذيفة رضي الله عنه: أنا أحفظ خطبته. فجلس أبو ثعلبة. فقال حذيفة: قال رسول الله ﷺ: (تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكا عاضا فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها،

(١) مرجع سابق، تعليم القرآن، ص٣١ و٣٢.

ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ثم سكت) [رواه أحمد والطيالسي والبيهقي والطبري وصححه الألباني وحسنه الأرناؤوط]، وفي رواية عن أبي عبيدة ﵁ عن رسول الله ﷺ: (إن الله بدأ هذا الأمر نبوة ورحمة وكائنا خلافة ورحمة، وكائنا ملكا عضوضا، وكائنا عنوة وجبرية وفسادا في الأمة) [رواه البيهقي والطبراني وداود الطيالسي، وأبو يعلى بسند صحيح]، وهنا أحكام في الفقه السياسي تستنبط من الحديث النبوي (ذم الملك العضوض):

- أولها: وأهمها أن **الحكم في الإسلام ما كان على نهج النبوة شوري انتخابي**، وأنه لا صحة لبيعة دون شرطيه: الاختيار والالتزام بشورى الأمة، فمن افتقد شرطي الحكم الشوري فهو ملك عضوض ولو بايعه مليون من الأعيان والفقهاء المستضعفين.

- ثانيها: الملك الجبري والملك العضوض وصفان، يشتركان في أن وسيلة الوصول للحكم في كل منهما هي السيف والعنف، فهمًا معا ضديد الحكم الشوري.

- ثالثها: لكن في وصف الحكم بأنه (ملك جبري) تركيز على أن (وسيلة) الوصول إليه هي الافتئات على إرادة الأمة، كرهًا وجبرًا (بالسيف والعنف والإرهاب)، فالمراد بالملك الجبري الملك بالقهر والجبر.

- رابعها: وفي وصف الحكم بأنه (ملك عضوض) زيادة (طغيان) متوقعة في كل حكم جبري، إذ جرت عادة من يصل إلى الحكم قهرًا، أن يطغي ويخل بـ(وظيفة) الدولة: حفظ الحقوق، فيشيع التعسف والظلم فوق إخلاله بمبدأ الشورى، واستبداده واستئثاره في التولية والعزل.

- خامسها: أن المعنى العام للحديث توجزه الكلمتان (ملك عضوض) لأن الأولى تنص على مخالفته مبدأ مشروعية الوصول إلى السلطة، والثانية تنص عله مخالفته وظيفتها»[١].

(١) مرجع سابق، حقوق المتهم، ص١٨ و١٩.

أخيرًا: لمَ النصوص الحضارية في القرآن والسنة قليلة؟

ولكن هذه النصوص من مصباح الكتاب والسنة «لا توازي في كثرتها وصراحتها وقطعيتها ومباشرتها نصوص شق الشريعة الروحي كالصلاة والصوم والحج، ولا في مستوى الإيجاب والإلزام، وقد أثار هذا الإشكال عدد من العلمانيين، وقد يصعب فصل جوابه على من لم يتأمل منهج فقه مصباح الكتاب والسنة فيما يدع ويذكر، فهل من وظيفة مصباح الكتاب والسنة أن يؤسس خطابًا تفصيليًّا يبين للناس أنهم بحاجة إلى ما يحافظ على **بقاء الحياة؟** كالغذاء والكساء والدواء والبناء ونحوها من الحاجات البيولوجية وهي أمور فطرية في النفوس بديهية مركوزة في الطبائع؟! وهل من وظيفة مصباح الكتاب والسنة أن يؤسس خطابا تفصيليًا يوجب على الناس وسائل **ارتقاء الحياة العامة؟!** كبناء البيوت وشق الطرق وحفر الآبار للزراعة وإنشاء دور الصناعة وهي أمور مدركة في العقول والتجارب؟! وهل من وظيفة مصباح الكتاب والسنة أن يؤسس خطابًا يبين للناس أنهم بحاجة إلى ما يحافظ على **ارتقاء حياتهم السياسية والمدنية؟!** كأن ينشئوا مجتمعًا متحضرًا يكفل الحرية والكرامة والمساواة، والتعددية والمواطنة والتسامح، ويضمن حقوق الأمة أفرادًا وجماعات ومجتمعًا اقتصادية وثقافية ومهنية واجتماعية وسياسية؟ **الجواب: لا.**

فلماذا نقول لا؟ لأن منظومة إقامة حياة الإنسان أفرادًا وجماعات ومجتمعًا من البديهيات الإنسانية والأوليات الاجتماعية التي يعرفها الناس بتجاربهم وعقولهم، فالإنسان بفطرته يدرك أن للكون ربًا، ويدرك فضل العدل وشعائره كالعفة والرحمة والصدق والتواضع، فهذه أمور يدركها الإنسان بالعقل والرأي، وقد أدرك البشر بالتجربة والخبرة أنه لا يمكن تحقيق العدل الاجتماعي دون عدل سياسي، ولا يمكن تحقيق العدل السياسي دون حكم شورى منبثق من سلطة الأمة، فلقد أوحاها الله إلى الناس في عالم الذر عالم الفطرة التي فطر الله البشر عليها، وما أودعه فيهم من عقل وإحساس وسلوك، كما ﴿أَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا

يَعْرِشُونَ﴾، فهذه معروفة بوحي الطبائع، ولذلك أقام اليونانيون والرومانيون معالم الحكم الشوري المنبثق من سلطة الأمة قبل الإسلام بألفي عام، ولكن الإنسان لا يدرك -إلا بالرسل والوحي- كيف يعبد ربه ويقيم الشعائر الروحية من صلاة وصوم وحج ودعاء ولذلك عني وحي الشرائع بتفصيل مسائلها وكيفياتها»[١].

لذلك فعدم الإكثار من ذكر الشق المدني في الوحي «لم يكن ذلك نقصا في التشريع، ولا إهمالا من العليم الخبير بشؤون عباده، ولكن ترك التفصيل أمر طبيعي لسببين: **الأول**: **أن السياسة هي فن المتغير** الذي يتبدل حسب الأزمنة والأمكنة وأحوال المجتمعات. **الثاني**: **أن الخطاب القرآني فيها ليس خطاب تأسيس بل خطاب تذكير**؛ لأنه ممَّا تعرفه الأمم بالخبرات والتجارب»[٢].

وإذا كان ذلك كذلك فإنه ينبغي على العلماء مع فهمهم لـ(مصباح) القرآن والسنة، وضوئه في (زجاجة) التطبيق النبوي والراشدي، أن يعرفوا (مشكاة) سنن الله في الإنسان والطبيعة لكي يحققوا هذه المعادلة.

وعَودًا على بدء وتذكيرًا بما سبق -بعد هذا المطلب التمهيدي- فإن بناء أبي بلال الفكري يتمثل:

- **أولا**: **في هدم أركان الاستبداد**: المبحث الأول:

  عن طريق بيان خطر توأم القمع: المطلب الأول.

  وإظهار مركزية الجهاد السلمي: المطلب الثاني.

- **ثانيا**: **تشييد بنيان العدل**: المبحث الثاني:

  ببيان قيم بنيان العدل المتمثلة **بحقوق الإنسان**: المطلب الأول.

---

(١) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص٢٢٨ و٢٨٩.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، المشكلة والحل الملك العضوض والحكم الشوري، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٢٥.

وإيضاح أهمية ومركزية **قوامة الأمة**: المطلب الثاني.

وتفعيل الشعب بقيام **التجمعات المدنية الأهلية**: المطلب الثالث.



المبحث الأول: هدم أركان الاستبداد



لماذا يجب علينا أن نهدم الاستبداد؟ لأن الاستبداد هو أصل داء الانحطاط الذي تعانيه الأمة الإسلامية كما يقول الكواكبي -رحمه الله-: «كلٌّ يذهب مذهبًا في سبب الانحطاط وفيما هو الدواء، وحيث إني قد تمحص عندي أن **أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي** ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية، وقد استقرّ فكري على ذلك -كما أن لكل نبأ مستقرًا- بعد بحث ثلاثين عامًا، بحثًا أظنه كاد يشمل كل ما يخطر على البال من سبب يتوهم فيه الباحث عند النظرة الأولى أنه ظفر بأصل الداء أو بأهم أصوله، ولكن لا يلبث أن يكشف له التدقيق أنه لم يظفر بشيء، أو أن ذلك فرع لأصل، أو هو نتيجة لا وسيلة»(١).

الاستبداد في الدولة الحديثة:

وتفكيك الاستبداد وهدم أركانه في زمن الدولة الحديثة قد ظهر وتأكد؛ لأنه قد «اتسعت وظائف الدولة الحديثة الشاملة؛ إلى الخدمات والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وإنشاء الطرق والبلديات والعناية بالاقتصاد والصناعة والزراعة، فتضخمت سلطتها وصار من الخطورة أن تكون سلطتها مطقة في سن القوانين والأنظمة واللوائح التي قد تضيق على الأفراد والجماعات وتقيد حقوق الإنسان، فالحكومة هي التي تصدر شهادة الميلاد وهي التي توافق أولا توافق على اسم الطفل، فالولادة بشهادتها والوفاة بشهادتها، والزواج بإذنها، والسفر بإذنها، والمرور بين المدن وضواحيها بحواجز، **وكل شيء صار بحاجة إلى إذن وفسح وتأشيرة**، وهي التي تقرر الخطط الزراعية والصناعية، وعشرات الأمور الكبرى ومئات الأمور الصغرى = بناء عليه فإن أي حكومة مستبدة ستخل بوظائف الدولة.

---

(١) الشيخ عبدالرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الناشر: المطبعة العصرية – حلب، ص٨.

إن تركيز السلطة يؤدي إلى الإفراط في استعمالها هذا مبدأ لا ريب فيه، وإذا استأثرت الحكومة بالتشريع والتطبيق معًا في هذه الأمور دون توزيع للسلطة يحدد وظيفة (الحكومة) بصفتها جزءًا من (الدولة)، لا بديلا عنها، ولا مركزا لها = ستنتهك حريات المواطنين وحقوقهم، وحرمة المال العام وصلاح الإدارة، والتفريط في استخدام القوة باسم النظام والقانون، الذي لا يستمد مشروعيتها إلا من كون الحاكم هو القانون نفسه»[١].

وهذا بخلاف الدول قديمًا فقد كانت «لا تتدخل في شؤون التربية إلا قليلًا ، وكانت تدخلات السلطان المتغلب محصورة بثلاثة مجالات: (الأمن الداخلي، والأمن الخارجي، والقضاء)، فقد كانت سلطتها جزئية ولم تكن شمولية مسيطرة»[٢]، و«كانت تترك الناس أحرارًا في مجال التعليم والتربية، ففي الزمن القديم كان التعليم أهليًّا، وكان الأبوان حُرَّين في نوع الدراسة التي يريدانها لأطفالهما، لم يكن الحاكم يتدخل لا في مضمون التعليم، ولا في برامجه، ولا في مناهجه. وعندما ظهر مفهوم الدولة الشاملة في الغرب؛ نصت مواثيق حقوق الإنسان على ضمان حرية الوالدين في كيفية تعليم أولادهما، ولا سيما في ظلال الحكومات الشورية، ولكن الدولة العربية في عهد غساسنة الهيمنة الأطلسية فوق كونها ديناصورًا متحجرًا قديمًا، صارت أخطبوطا يتدخل في كل شيء، **فصار كل الناس –فضلا عن التلاميذ– يُصنعون على عينها من المهد إلى اللحد**»[٣]، «وصار الحاكم إذا استبد قادرًا على تربية الناشئة تربية فاسدة، تجعلهم نسلًا رديئًا لا يكافح عن دين ولا يذود عن عرين، إن هم إلا كنباتات وحيوانات الكهوف والغيران، وصار الحاكم إذا استبد قادرًا على تلويث الجو بالقنابل وآلات الدمار، ليُهلك الحرث والنسل، ويدمر البيئة الفطرية، ويحول الرياض الخضر إلى

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص٧١و٧٢.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١١.

(٣) المرجع السابق، ص١٣٩.

صحاري جرد، فيترك الأجيال القادمة مرضى زمنى»[١].

وفوق هذا فقد «**كانت الدول العربية الإسلامية القديمة المستبدة ذات إرادة حرة عزيزة** وكان الحاكم العباسي الجبري كهارون الرشيد والمعتصم يجسد عزة العالم الإسلامي في عصره، محافظًا على هيبة الأمة يسمع كلمة (وامعتصماه) في قلب بلاد المعتدين فيغزوهم مغيثًا من استغاث؛ من أجل ذلك صبر أمثال الإمام أحمد على جوره، وأطلق كلمات خاصة مقيدة بزمنها ومناسباتها.

أما الدول العربية والإسلامية اليوم في عصر الطوائف المستبدة الجديد فمغلوبة، والهيمنة إنما هي للأمم غير الإسلامية، وإذا كانت مقاليد السلطات الثلاث في قبضة الحاكم الجبري الجائر في الدولة العربية المغلوبة = أمكن الدول الكبرى استغلاله أو توريطه عبر أساليب عديدة تحفل بأسرارها كتب الجاسوسية والمخابرات والوثائق التي تنشرها الدول الغربية –إن لم تكن بالغة السرية– كل حين، وهذا يؤدي إلى أن يتصرف الحاكم بالبلاد وكأنها مُلكٌ لا شريك له فيها، وكأنها أرض ورثها عن الأجداد، وأن يتصرف بالعباد وكأنهم ماشية اشتراها من المزاد، وقد ربطت الحكومة مستبدة الدولة بمعاهدات أجنبية سرية أو علنية ظاهرها التعاون وباطنها التهاون إن لم يكن التفريط بالسيادة ودوس كرامة الأمة ونحو ذلك من المخزيات التي لا يعلم بها الناس حتى يأذن المستعمرون بنشرها بعد خمسين سنة، **فيرهن الحاكم الجبري مستقبل العرب والمسلمين لدول غاشمة، لا تخاف فيهم ربًا ولا تراعى لهم عهدًا ولا تراقب فيهم ضميرًا** كما فعل مصطفى كمال في معاهدة (لوزان) الهوان وكما فعلت حكومات خليجية عديدة.

وإذا استبد حاكم الدولة الضعيفة ولم يعد يسمع إلا صوته غررت به الدول الأجنبية الكبرى فسهل على أعدائه اصطياده وإيقاعه في الفخ كما صنع الغرب مع عبد الناصر عندما قادوه إلى مضائق تيران، ومع عرب الخليج والعراق عندما قادوهم إلى فخ الحرب في إيران الذي تداعت به

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص١٨٤.

المآسي والأهوال»[1]، ولم يدرك الحكام «**أن الدول القامعة مجتمعها داخليًّا تصبح في نهاية المطاف مقموعة خارجيا**، تلك النهاية الطبيعية لدولة القمع والإكراه، فشيوع الطغيان داخل الأوطان، يهدم أسوارها، ويجعلها جاهزة للعدوان من الخارج»[2].

من أجل ذلك وخشية العدوان الخارجي والاستعمار الغربي على البلاد الإسلامية = «يصبح استدعاء قاعدة الصبر على الإمام الجائر غفلة سياسية كبرى عن مقاصد الشريعة الثابتة بالأدلة القطعية لفظية ومعنوية، وتصبح فريضة سياسية شرعية كبرى تلك المطالبة بـ(النظام الشوري) ورفض أي بيعة لمن يخل بقواعد السياسة الشرعية»[3].

نتائج الاستبداد في الدول العربية:

وتفكيك الاستبداد وهدم أركانه قد بان الآن واتضح؛ **لأن حكام الدول العربية** «**فشلوا في كل ما بشروا به من عدالة وكرامة وحرية ومساواة وتنمية وتقنية، وانتصار على إسرائيل، وخلاص من الهيمنة الأجنبية**، وصاروا مهددين بالعنف المضاد، ومزيد من الهيمنة الأجنبية، ودولة القمع العربية الحديثة في طريقها إلى الاحتضار أو الانتحار أدركت ذلك أم لم تدرك؛ لأن الاستبداد هو الذي عبّد طريقها إلى الإخفاق، عندما فشلت في معركة التنمية، وفي تعميم الوعد بالعدالة الاجتماعية، وفي الوعد بالنصر في القدس، وفي الحفاظ على السيادة الوطنية»[4].

أوّاه واخجلتاه أيُّها العربُ ... يا أمةً حادِيَاها الجهلُ واللعبُ
يا أمةً سكرتْ في الليلِ غارقةً ... وفي خوافيه صحوُ الذلِّ يقتربُ
يا أمةً ركعتْ في كلِّ مؤتمرٍ ... ترجو من الصمتْ ما بالعزمِ يستلبُ

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص٧٥.

(٢) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٢٥.

(٣) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص٧٥.

(٤) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٣٧، بتصرف.

يا أمةً خطبتْ في كلِّ محتفلٍ ... وبالدماء خطيبُ النصرِ يختضبُ
يا أمةً جددتْ عارًا بمؤتمرٍ ... للسلمِ، قد أهلكانا الخَطْبُ والخُطَبُ
يا أمةَ الصلحِ كم صلحٍ بَنيتِ وكم ... تصدعَّ اليوم ما بالأمس قد رأبوا؟
يا هيئةَ الأممِ الشَوهاءِ أوصِ بنا ... أوصِ الذئابَ بأن يحنوا وأن يهبوا
يا أمةَ الريح ما للريحِ ساكنةٌ ... والجو يُمطر خِزيًا عَبره السحبُ؟
يا أمةَ الدين ما للدين منكمشٌ ... أما تفتقَ عنه الكأسُ والعنبُ؟
يا أمةَ السيف ما للسيف صار عصا ... به تساقُ شعوبٌ همها شُعبُ؟
يُميتنا ترفٌ يُميتنا شبعٌ ... يغتالنا فزعٌ يلوي بنا لعبُ
ولم يُصبنا على أمجادنا حزنٌ ... ولم يُثرنا إلى ثاراتنا لهبُ
نخشى الوغى وهوانُ العيشِ شرُّ ردى ... والذلُّ كالموتِ ذا قاسٍ وذا حدبُ
نخافُ من موتةٍ للمجدِ صادقةٍ ... وكم نُقتَّلُ لا أجرٌ ولا حسبُ
ملكٌ عضوضٌ ظنناه يحررها ... وهو المُبيدُ لعزِّ الدارِ يا عربُ[١]

وفوق ذلك فقد دأبت السلطة العربية في الجملة رغم اختلاف أقنعتها على «**تهميش دين أكثرية الأمة الإسلام، فلم تأخذ منه إلا ما يدعم استبدادها وظلمها**، وسعت عبر مثقفيها المستغربين إلى تغريب الأمة، وعبر بوليسها إلى وأد الكرامة، وعبر المدرسة الرهبانية إلى تدجين الإسلام، وفوق ذلك همشت العدالة = فأنتجت مزيدًا من الفساد، وتعثرًا في الاقتصاد، وعاشت الدولة في وادٍ والمجتمع في وادٍ آخر، وكانت الحصيلة مزيدًا من العنف والقسوة ومحاولة التغريب، وبددت أموال شعوبها في مظاهر فارغة، وشراء أسلحة فاسدة، وعثا فيها سوس الرشوة والمحسوبية والاختلاس من المال العام، فانتشر الفقر والرذيلة والفواحش والمخدرات.

وتتابعت الانقلابات وتعددت الانتماءات بين الدولة القومية والاشتراكية والوطنية والثورية

(١) مرجع سابق، تلميذ مقموع، ص٢١٦ – ٢١٨.

والمحافظة، **وكلها قد أجمعت على الاستبداد**، وتجلّى العقل الصحراوي في انشغال الدول العربية بالصراعات على الحدود والنفوذ، وتضييع ما لها من ثروة وقوة في مجال الشهوات، والغفلة عن التخطيط للمستقبل البعيد، وتحدثت عن النصر في فلسطين، والصلاة في المسجد الأقصى، فإذا بها تسوق الأمة إلى الاستسلام باسم السلام، وأخيرًا ألغت كرامة الأمة فاستسلمت للهيمنة أو الضغوط الأجنبية»[١]، ولو امتلكت الشعوب إرادتها لصرفت تلك الطاقات والجهود لخدمة احتياجاتها ونصرة قضاياها لا لقمعها والتجسس عليها:

أيُّها القدس لن يحرك قومٌ ... في قيود العبيد ناموا وراقوا

يفتح القدس جيلُ فجرٍ كريمٍ ... لم تُطأطئ هاماته الأنفاقُ

يفتح القدس جيلُ نصرٍ أبيٍّ ... عاش حرًا في قلبه الإشراقُ

لا عبيد أمَاتَها الكهفُ حتى ... ضمرت في عيونها الأحداقُ

عجبٌ أن يُحرر القدس ركبٌ ... وهو في القيد خاضع منساقُ[٢]

إن حكام «المسلمين المستبدين؛ خلخلوا تعادلية الحقوق والواجبات، فأهملوا جانب الحقوق العامة، وأعفوا أنفسهم من المحاسبة على سلب أموال الأمة، واغتصاب كرامتها، والتصرف بها رغم إرادتها، ونسوا أن الشعوب لا تقوم بواجباتها إذا سلبت حقوقها، ونسبوا الجور إلى الإسلام. وعبر الزمن ران على عيون الفقهاء غبار المستبد، فشاركوه في جانب العقوبات، فإذا أجرم فيهم الأمير تركوه، وإذا أجرم الفقير حَدُّوه، هذا هو الباب الذي دخل منه الاستعمار والشيوعية والعلمانية. فأين ثريا الإسلام من ثرى الاستبداد وفقهائه؟»[٣]، وفي هذه العلاقة التي ذكرها آنفًا بين السلطة والفقهاء سيكون المطلب الأول لهذا المبحث.

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٥٧و١٥٨.

(٢) مرجع سابق، تلميذ مقموع، ص٣٢.

(٣) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص ٩٦.

أما المطلب الثاني لهذا المبحث فهو عن الوسيلة التي تهدم أركان الاستبداد، وهي عند أبي بلال الجهاد السلمي وهذا شبيه برأي الشيخ عبدالرحمن الكواكبي –رحمه الله– في علاج الاستبداد حيث يقول: «والخلاصة: أنَّ الراغب في نهضة قومه، عليه أن يهيئ نفسه ويزن استعداده، ثمَّ يعزم متوكِّلًا على الله في خلق النَّجاح. ومبنى قاعدة أنَّ الاستبداد لا يُقاوم بالشدة إنما يُقاوم بالحكمة والتدريج هو: أنَّ الوسيلة الوحيدة الفعّالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقّي الأمَّة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس»[(١)].



(١) مرجع سابق، طبائع الاستبداد، ص١٧٩.

المطلب الأول: توأم القمع

المقصود بهذه التوأمة هو التحالف المشؤوم الذي نشأ بين السلطة السياسية والدينية أو بين المستبد والفقهاء، «فدموية الأمير السياسي القامع وسذاجة الفقيه القامع، ذهنيتان تنموان لتشكلان توأم تمثال القمع، **وتصبح ثنائية القمع ذي الوجه الديني عبر الفقيه، والوجه السياسي عبر الأمير، هي أساس الفساد**»[1].

أهلُ (العروشِ) رشوا أهلَ (الكروشِ) ضحىً ... فأفسدونا، أما قال (الدبيَّانُ)[2]؟
تحالفوا لبناء القمع صومعةً ... تشقى بها اليوم سكانٌ وأوطانُ
قل للذي باتَ يلوي الدين منحرفًا ... كأننا حوله بلهٌ وخرسانُ
أفِق وقف أيها اللاغي وهات لنا ... هديَ الصراحة يجلو الغيمَ تِبيانُ
إلام تنسج من دين الهدى كفنًا ... ليقتلَ الشعبَ كتمانٌ وإذعانُ؟
فالفقهُ إن لم يكن للعدل حاضنةً ... وللحوار، فإن الفقه دكانُ
للابسين جلودَ الضأنِ زاهيةً ... وهم على الدينِ والأوطان ذؤبانُ
وقامعُ الرأي والتعبير طاغيةٌ ... قد سُلَّ من قلبه عقلٌ وإيمانُ
مستخدمُ الدين في الدارين في سقر ... وخادمُ الدين في الدارين سلطانُ
ومن شرى بكتاب العدل مرتبةً ... فإن مكسبه خزيٌ وخسرانُ
والعلم إن لم يكن روحًا تحررنا ... فإنما هو للطغيان قبطانُ
ونحن والله صرعى فكرِ مسكنة ... يظن أن التقى ضعفٌ وحرمانُ
فلا تشوِّه من الإسلام طلعتَه ... إن المشورة للإسلام عنوان[3]

(١) مرجع السابق، الدستور الإسلامي، ص٤٨.

(٢) وقد ذكرتُ قصته في الفصل الأول.

(٣) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٢٢-٢٤.

الحاكم المستبد ونتائج استبداده.

وأما ضابط الحاكم المستبد فهو كما يقول أبو بلال: كل حاكم «ترك طاعة الأمة، ووضع أنظمة وقوانين من عنده، وقال للأمة: إن أريكم إلا ما أرى، وما أهديكم إلا سبيل الرشاد، فذلك هو الاستبداد وهو أكبر إخلال بمبدأ البيعة الشرعية على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ لأن الحاكم الذي يخل بحق الأمة في القوامة عليه؛ **سيفسد مناهج التربية والتعليم**، **وسيفسد القضاء**، **وسيحول المساجد إلى أبواق للطغيان**، أو زوايا للرهبان، وسيطوع الخطباء والوعاظ وأساتذة الجامعات، ليصوّروا القمع أمنًا والذل حكمة، والأثرة عدلًا، ويسموا اللص أمينًا، والجاهل حكيمًا، والمفسد ملهمًا، بذلك يضمن علماء الاستبداد هطول أرزاقهم في مطلع كل هلال فوق ما ينالون من سيارات وأراض بل ويضمنون سلامتهم من الاضطهاد.

وذلك هو منبع الاختلال، وبه يتحول الحاكم الذي كان عادلًا؛ شيئًا فشيئًا إلى مستبد، وفي نهاية المطاف إلى طاغية، وقيّمًا على الأمة، بدلًا من قوامتها عليه، وكل حاكم يرفض قوامة الأمة عليه، لا بد أن يقع في حيف في توزيع المال أو حيف في الإدارة، ومن أجل ذلك أكدت الشريعة قانون الفطرة والطبيعة البشرية: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) لا سمع له ولا طاعة، لأنه أخل بعقد الوكالة والقوامة»[١].

«ولما كانت السلطة المطلقة تفضي حتمًا إلى الاستبداد، صارت القاعدة الذهبية في علم السياسة تقول: كل استبداد سياسي يفضي إلى انتهاك حريات المواطنين الشرعية، فيؤدي إلى شيوع الاستهتار بالمصالح العامة، ويقود الاستبداد بالسلطة حتما إلى الاستبداد بالثروة وإلى إذلال المواطنين وقتل الكرامة، فتختفي المبادرة الإيجابية عند ذلك يتدمر الاقتصاد ويعم الفساد، وإذا عم الفساد

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٨٠.

بدأ مخاض المجتمع بالثورة أو الحرب الأهلية»[1]. ومن هذا يظهر لنا أن للاستبداد فصول ثلاثة بها يكون الخراب:

«**الفصل الأول، هو القمع:** إذ في المجتمع المقموع يتنازل الناس عن منظومة الحرية: الكرامة والمساواة، ويتطبعون بطباع العبيد: الشعور بالدونية، والاستخذاء وتقبل التهميش، والرضا بالدون، وعند ذلك يبدون بلا رأي ولا تفكير، **فالرأي إنما يهبه الله الأحرار** = عندها يصبح المستبد ملهمًا، يظن نفسه أدرى من الأمة بمصلحتها، بما فيها من علماء متخصصين في شؤون الحياة، وحيث إنه بدون علم يعرف به طريق الرشاد، فإنه جاهل مركب لا يدري ولا يدري أنه لا يدري، من أجل ذلك تبدأ دركات خراب البلاد والعباد بقول المستبد: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾، وقد يكون المستبد مخلصًا في تحري الصواب، لكن عيبه منهجي فظيع، إنها سنة (فرعون) ركوب سكة الاستبداد، وهي سكة –في سنن الله الاجتماعية المطردة– لا تفضي إلا إلى الفساد، وهكذا تتدحرج الأمة في الدركة الأولى: في مناخ ثقافة القمع والخضوع؛ يزعم الحاكم إلى أنه أدرى بمصلحه الأمة منها، وقد يكون له رأي سديد في بعض المرات ولكن القاعدة الاجتماعية أن ترك المشاورة يفضي إلى كثرة الآراء الفاسدة»[2]، عند ذلك ينتج القمع مرضين خطيرين غاية الخطر:

«**الأول: مرض «الملا الأعلى» أهل القمة:** ادعاء امتلاك الحكمة والصواب، واستبدادهم بالقرار، أي أن القادة يلبسون ثوب (الألمعي) الملهم وكأن الحاكم:

الألمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

ويمدحه المنافقون والمدَّاحون، ويصورونه حكيمًا، فإذا به يصدق هذه الأكاذيب، فيندفع دون رقيب ولا حسيب ولا مشير، كسائق السيارة المتهور حتى يوقعهم في الهاوية.

---

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص٤٩و٥٠.

الثاني: مرض القاعدة: «الإمعية» وسلبية الرأي العام: أي الانقياد الأعمى واللامبالاة، وانعدام الفعالية والتهاون والتفريط بمصالح الأمة العامة، فالقائد الذي يدعى أنه الألمعي، إنما ينتجه الشعب الإمعي، الذي لا إرادة له»[١]، فحينئذ «لا يسأل أحد نفسه عن أثر الاستبداد؛ لأنه صار من ضحاياه، مسيرًا يجري غير مخير، ضحية تدافع عن جلادها، ضحايا تقلد جلادها، فتعيد إنتاج القمع مرة أخرى، أنتجت الإنسان اللامبالي الإمعة، الذي يترك الإنسان أهله وعياله، سهارى حتى أذان الفجر، بين التلفاز والمذياع يحيون الليل ويميتون النهار، ويغدو الموظف إلى الوزارة، والمدرس إلى المدرسة، والمزارع إلى مزرعته، والصانع إلى ورشته، والبائع إلى دكانه، والتاجر إلى متجره، وكل منهم يتخيل أنه من غرباء آخر الزمان، وبأنه القابض على الحجر، **ولو تأمل الإنسان نفسه في منظار الشريعة لوجد أنه جزء من العربة المجنزرة التي صنعت غربة الزمان**؛ لأن غربة الزمان إنما سببها ضياع العدالة؛ ولذلك فإن المهدي يملا الأرض عدلًا، لكي يعالج اغتراب المسلمين، أي أن سبب اغتراب الإسلام هو إهمال الشطر المدني من الدين، لأن الفرد المسلم جعل يده وعمله في خدمة الفساد»[٢].

الفصل الثاني من مسرحية ثلاثية الخراب: فقدان العدل: كما ذكر –رحمه الله– فإن الملأ الأعلى والرأي العام يساهمون في فقدان العدل، «فيعاني الشعب من ثنائية الضراعة والمجاعة، بإلقاء الأفراد والجماعات في لهوة شقي الرحى (الطاحون): الفقر والقهر، بسبب فقدان الحرية السامية وفقدان العدالة اجتماعية واقتصادية وثقافية؛ لأن الجبر يفضي –حتما لا ريب فيه– إلى خنوع الناس، وانحصار دورهم في أداء واجبهم وهو السمع والطاعة، والتنازل عن حقوقهم، فيتنامى الجور حتى يقضي على العدالة، التي هي أساس الملك، فالاستبداد مناقض أصلا لمبدأ العدالة.

الفصل الثالث: اختلال الأمن الاجتماعي، فالشعوب التي لا تأخذ حقوقها، لا يمكن أن

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٤٩.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، البحث عن عيني الزرقاء، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية، ص١٣٠و١٣١.

تؤدي واجباتها؛ لأن تنامي الجور يؤدي إلى استشراء الفساد، من شيوع الرشوة واللامبالاة وتدمير الاقتصاد، وتفاوت مستوى الدخل بين قلة مُثرية، وكثرة جائعة عارية، فتكثر السرقات، وتنشط عصابات الجريمة، وتنمو الحركات الفوضوية؛ **لأن المجتمع الذي عليه واجبات وليس له حقوق، لا بد أن ينتهي إلى الدمار فتتفاقم الأزمة، حتى تصل إلى مستوى اختلال المعايير، فيحاول كل فرد أن يحل مشكلته بطريقته،** فالذي يعجز عن الوصول إلى حقه يسلك الطرق الملتوية كالرشوة والواسطة والنفاق، والذي يعجز عن كفايته يلجأ إلى السرقة، والذي يصاب بالكآبة يلجأ إلى الإحباط والانسحاب عبر المسكرات والمخدرات، والتي تعجز عن توفير لقمة الحلال قد تبيع جسدها في أحضان الضلال، ويزداد معدل حوادث السيارات والأمراض النفسية والجسدية»[١] «كالكآبة والجنون كما قال سنان بن الفحل:

وقالوا: قد جُننتَ، فقلتُ: كلا ... وربي ما جُننتُ ولا انتشَيتُ

ولكني ظُلمتُ فكدتُ أبكي ... من الظلم المبرح واشتكيتُ

فإن الماءَ ماءُ أبي وجدي ... وبئْرِي ذو حَفرتُ وذو طَوَيتُ»[٢]

ويرتفع بعد ذلك «معدل الجريمة، **وتنشط الجماعات الفوضوية؛ لأن سلبية الجمهور تنتج تمردًا عند القلة، فيبدأ العنف السياسي المضاد، الذي يمهد الطريق إلى سقوط الدولة»**[٣].

وسائل المستبد:

يقول أبو بلال –تقبله الله– في تحليل بديع لوسائل المستبد لتكوين القطعان التي تعينه وتساعده، «ومن البيّن عند قراءة التاريخ الإسلامي أن: الخطوة الأولى في تكوين القطيع الذي يسمع

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٤٩و٥٠.

(٢) مقطع على اليوتيوب بعنوان: نحو خطاب ديني يحتضن الحكم الشوري –والبيت الأخير شاهد نحوي مشهور–:
youtu.be/QBv4BzFbo_M

(٣) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٤٩و٥٠.

ويطيع هي: **ضرب أحرار الأمة** بقتل روح الحرية والكرامة والإباء. والخطوة الثانية: **تدجين الثقافة** وبناء العقول الهشة، وهي مرحلة تلقائية تحدث بعد الأولى، والخطوة الثالثة: **تزييف ثقافة الأمة وتضليلها**، بحيث يعم الفساد الثقافي والفكري، وكلما جاء ذو بصر ثاقب يثقب الظلام، اعتبر منحرفًا زائغًا، فتصبح السنن بدعا، كما أشار عبد الله بن مسعود ﷺ: (كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير ويتخذها الناس سنة إذا ترك منها شيء قيل: تركت السنة، قالوا: ومتى ذاك؟ قال: إذا ذهبت علماؤكم وكثرت قراؤكم وقلت فقهاؤكم وكثرت أمراؤكم وقلت أمناؤكم والتمست الدنيا بعمل الآخرة وتفقه لغير الدين) [صححه الألباني موقوفا]»[(١)].

ولدى المستبد بعد تكوين القطيع أربعة أمور تعمق استبداده، وهي:

«**أولا: قمع كرامة الإنسان في مناهجه التعليمية**، فيصبح الشعب كالقطيع وظيفته أن يسمع ويطبع، وليس له حق سياسي أو مشاركة في القرار الرسمي، **ثانيا: القمع الإعلامي**، عن طريق تحسين القبائح وتقبيح المحاسن، وإنما وظيفة الإعلام هي نشر الأخبار الصحيحة، ونقد السلطات الثلاث والتأثير في الناس، وبذلك صارت وسائل الإعلام صاحبة جلالة في دول الشورى والعدالة، أما في دول الجبر والجهالة فوظيفتها التضليل والتدجيل والنفاق والمديح، وهي تواصل عملية تطويع القطيع، بوأد المبادرة وطمس الأبصار.

فإذا عجزت هذه عن تطويع بعض الأفراد، **قام البوليس وهو الركن الثالث** من أركان الإرهاب الرسمي في الدولة العربية بالمهمة، فإذا تمرد الإنسان على التطويع قام القضاء بالقضاء على ما تبقى من إرادة الإنسان وحيويته حيث يصبح القضاء -الذي هو ضامن حقوق الإنسان- **ركنا رابعا من رباعية القمع**»[(٢)]، لذا كان السعي لبناء الوعي السياسي من أعظم المشاريع؛ لأنه يواجه كل هذا،

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٢٢.

(٢) مرجع سابق، حقوق المتهم، ص٤٧.

وهو طريق الكرامة كما يقول:

إذا لم نغرسِ الصحراءَ وعيًّا سياسيًّا فلن نحيَا كراما
أُحيي فيك ركبًا مشرئبًا رأى الشورى لملتنا دعاما[1]

ارتباط العلماء بالطغيان:

إن هذا الطاغية المستبد قد أضلَّ بعضَ الفقهاء إما جهلًا أو يأسًا فحصل من ذلك قمع وطغيان لا يكاد يكون له مثيل؛ لأنه استبداد مركب فالناس ترهبهم قوة المستبد فيخضعون لجبروته المادي، ولكنهم يقبلون ذلك ولا ينكرونه وقلوبهم راضية عنه لقناعتهم التي رسخها فقهاء الاستبداد، ولذا فإن «**أخطر ما عانته أمتنا الإسلامية عبر العصور هو تحالف فقهاء غبش الاستبداد وأمرائه**، فبخنوع العلماء والمثقفين الصالحين خنع الناس خلفهم، فظن كل حَجَّاج ومستعصم من الحكام أنه أكبر عقلًا وأنه أقدر منهم على تصريف الأمور»[2]، «وممَّا يؤسف له أن هذه الرهبانية السياسية لم يجرؤ على القول بها الصوفية، بل جرؤ على القول بها أناس ينتسبون إلى السلفية، والمحزن حقًا أنهم يريدون ترسيخها بنسبتها إلى بعض أهل السنة والجماعة في العصر العباسي، بدلًا من نسبتها إلى أحد الصوفية وأهل البدعة، ونسبتها إلى الإسلام بدلا من أن تنسب إلى النصرانية. والله ثم والله ثم والله، ما انزوت النصرانية عن مجال الحياة في الغرب، إلا بمثل هذه الشبهات، عندها تأخر الأحبار والرهبان الدراويش، وتقدم العلمانيون العقلانيون في الميدان، فليحذر الذين يخالفون من أمره، أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب شديد، وليرتفع من حبس نفسه في حضيض الواقع إلى سماء الشريعة العالي، ومن غفل عن نتائج عمله، إلى رؤية الماضي والحاضر والآتي، ومن نقص علمه في هذه الأمور إلى معرفتها ممَّن حوله، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها، نسأل الله لنا ولهم

---

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٤٢.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٠ و١٣.

الاستقامة على الحق، والصبر عليه وأن يجعلنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر»[1].

سكوت العلماء عن المنكرات الكبرى:

«وكيف يكون الإنسان اليوم سلفيًّا وهو لم يكتب ببنان ولم يتكلم بلسان فضلًا عن أن يشارك دعاة الإصلاح السياسي في إصدار بيان، فضلا عن يعتصم ويتظاهر في ميدان وهو يرى المنكرات الكبرى في الدولة العربية القامعة داخليًّا، المنقمعة خارجيًّا، ولا سيما تلك الفواحش العظمى:

وأولها: ترك مشاورة أهل الحل والعقد، أهل الرأي والتدبير في القرارات الكبرى في الدولة، أي الاستبداد بالقرار السياسي والاقتصادي والتربوي والإداري الداخلي، فضلا عن المعاهدات الدولية.

ثانيها: إخلال الحاكم بحرية الرأي والتعبير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاجتماع والتجمع، ووأد التعددية الفكرية والاجتماعية، وتشريع القمع.

ثالثها: الإخلال بمبدأ العدالة، عندما استبد الحاكم بالإدارة، وقصر مناصب الدولة على أقاربه، ولاسيما عندما ولّى غير ذوي العدالة والكفاية.

رابعها: إهدار ثروة الأمة، وتقنين الظلم بقوانين جائرة تزيد الأغنياء غنى، وتزيد الفقراء فقرا.

وخامسها: الإخلال بالنموذج التربوي الإسلامي، فأسهم في شيوع الخنا والفساد والمخدرات وتمزق روابط الأسرة.

وسادسها: التبعية للقوى الإمبريالية، والدوران في مدارها والتفريط بمبدأ الاستقلال والسيادة»[2].

ومن أغضى على قمعٍ بكهفٍ   سيخلع ثوبَ إيمانٍ ويعرى

(١) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص١٨٢.

(٢) مرجع سابق، السلفية الوسطى العدل عديل الصلاة، ص٢١٤و٢١٥.

فمن أغضى على الطغيان وغدٌ ومن أغلى الكرامة عاشَ حرا

وكل عقيدةٍ رضخت لباغٍ فمنها ملةُ الإسلام تبرا

وهل تَمّتْ صلاةٌ ليس تنهى عن الفحشاء لو صليت عشرا

وإن الظلم بعد الكفر حتمًا أشدُّ فواحش الإنسان طرا

أليس الحكم في الإسلام شورى وذلك منهج الهادي الأبرا

فهل ترضون عن ملك عضوض بسنة قيصر يقضي وكسرى؟[1]

آثار هذا التحالف على الدين:

هذا التحالف المشين بين المستبدين وفقهاء الاستبداد صرف عددًا من الناس عن ديننا العظيم لظنهم أن هذا الدين يشرعن أفعال كل ظالم مستكبر و«**هذه إساءة كبيرة للإسلام بأن يقدم الإسلام دينًا قمعيًّا يضرب حقوق الإنسان السياسية**»[2]، «فالناس في الشريعة أحرار مكرمون، وكرامتهم ثابتة بأصل الخلقة الإنسانية، مؤمنهم وكافرهم، فالله هو الذي وهبهم الكرامة، وما وهبه الله لا يجوز للدولة انتقاصه، فضلًا عن إلغائه؛ لأن الدولة إنما وظيفتها حفظ الحقوق، لا العدوان عليها، وهذا المبدأ مهم جدًا، لكي لا يقول الفقهاء الخانعون لغبش الاستبداد: ينبغي الصبر على الحاكم الظالم، وينبغي التضحية بالعدل من أجل الأمن»[3]، بل إنهم بسكوتهم عن الحاكم وما يفعله أصبحوا علمانيين، **فبعض العلماء** «**سبقوا الغرب إلى الفصل بين الدنيا والدين** عندما كرسوا مصطلح ثنائية الدنيا والدين، فمارسوا الفصل بين الدين وسياسة الدنيا وهم لا يشعرون، فهم بذلك قدموا فكرًا مهَّد للعلمنة، فهم يقولون للعلمنة والتغريب والفرنجة والإمبريالية: أهلًا وسهلًا»[4].

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٦٣.

(٢) مقطع على اليوتيوب بعنوان: بلا تأشيرة: youtu.be/U0J8GCySO2A

(٣) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص ٣٠.

(٤) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه ص٢٨٢.

من أجل هذا التحالف «صار المجتمع منقادًا بصورة طوعية تلقائية لنزعة الاستبداد السلطاني، واستغل السلاطين وفقهاء الغفلة والسوء الدينَ لشطب ثقافة الكرامة، ولترسيخ ثقافة الهوان عبر تمجيد الحاكم والإطناب في حقوقه والإيجاز في واجباته، والحث على الصبر على جوره، وحث المستضعفين على تأجيل نيل الحقوق والكرامة إلى يوم القيامة، وذلك أفظع أنواع القمع أن يتلذذ الإنسان بالإهانة وفقدان الحرية ويخلد إلى الاستكانة ويقوم بواجباته متنازلا عن حقوقه معتبرًا الاستسلام للطغيان في الدنيا إنما هو المهر الواجب دفعه لخطبة الفردوس في الآخرة.

وقد رسخ ذلك في الأمة ثقافة الهوان، فظلت الدولة العربية تعتبر استبدادها وانقياد الناس لها كالقطيع، حقًا لها طبيعيًا بديهيًا، وظل الفقهاء المفرطون يقررون ذلك على أنه من طاعة الله وتطبيق الشريعة، فصار الناس يدافعون عن أغلالهم باعتبارها من طاعة الله، ويرجمون كل من يحاول فك أغلالهم بحجارة من أقوال السلف العباسي الصالح! وصارت الجماهير مصابة بعقدة (مازوك) كالقطط التي تحب خناقها، كما قال عمر بن عبدالعزيز –رحمه الله– عندما أراد أن يجبر بني أمية على رد مظالمهم إلى بيت المال فلم يجد عونًا من الرأي العام: أما والله لولا أن تستعينوا عليّ بمن أطلب له هذا الحق لأضرعت خدودكم»[1].

الدينُ عدلٌ في الحياة مؤسسٌ ... من ليس يعدل ليس ذا إيمانِ

لا تلعبوا بديانةٍ ونصوصها ... الدين ليس إهانة الإنسانِ

فارموا العمائم تبصروا من تحتها ... لهب البداوة والصحاري القاني[2]

أسباب التحالف:

ويرد سؤال: «كيف يزيغ الحكيم وفي يده السراج المنير؟ وكيف يزيغ العلماء الذين يهدون

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص٣٨.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة، ص٤٢.

الناس وهم يتلون كتاب الله آناء الليل وآناء النهار؟ وكيف يتركون ثريًّا الشريعة ويهبطون وديان العماية؟»[١] وقد أجاب -رحمه الله- عن هذا السؤال مرات عديدة وذكر أسبابًا كثيرة، فاستخلصتُ أهمها بعد استقراء كتبه وهي:

أولًا: تربية القمع: «إن الناس إذا ران عليهم الاستبداد السياسي أفرز فيهم تخلفًا دينيًّا وفكريًّا واجتماعيًّا وتعليميًّا، فانحرفوا عن الفطرة التي تقدس الحرية والاختيار، والكرامة والشهامة، والعدل والتسامح، والتعاون والتراحم، فضمرت فيهم صفات الأحرار، ونمت فيهم صفات العبيد، فرضوا بالذل والهوان، فزاغوا عن السلوك السوي فأزاغ الله قلوبهم، فلما زاغت قلوبهم أنكروا ما هو معلوم من الدين والفطرة بالبداهة والضرورة.

وأوهام (حقل القمع)، ولا سيما إذا خالطتها الشهوات عن الحق قد تعميهم عن محور السياسة الشرعية في الإسلام، فيهوي الفقهاء-على علمهم وفضلهم- في الشبهات فينجذبون إلى المتشابهات»[٢].

ثانيًا: «**جبن النخب:** ولا سيما الفقهاء وطلاب العلوم الشرعية وكرهها التضحية وجهلها السياسي وغفلتها عن الأولويات كتهميش الحرية السياسية؛ فعجزت الأمة عن أطر المستبد على الشورى أطرًا، وعجزت عن قصره عن الاستبداد قصرًا، فضاعف الحاكم استبداده، وزاد فساده في عصر هيمنة الصهيونية والأمريكية والأوربية الإمبريالية، فصارت الثروة في يده اليمنى ومقادير الشعب في يده اليسرى، وبيده العسكر والبوليس، وبيده الإعلام والقضاء، وفوق ذلك بيده فقهاء ووعاظ المساجد والقنوات والمجالس، فصار الشعب قطيعا كسائر البهائم، لا يسمع ولا يرى ولا يأكل ولا يشرب بل ولا يستنشق إلا ما يشاء المستبد»[٣]، لذا عليهم أن يتركوا الخمول والجبن:

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٩١.

(٢) المرجع السابق، ص١٩١و١٩٢.

(٣) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٠٨.

ولا مجدٌ بلا ثمنٍ ولن تُعطى العُلى عفوا
ومن لم يكتشف دورًا فما من علمه جدوى
ومن لم يحب مجتمعًا فقد حسبَ التقى قبوا
وهذا الدين تضحيةٌ ولا تقوى بلا بلوى[١]

السبب الثالث: الأعطيات من الأمراء، وفيها يقول: «ومن العجب أن أهل العلم والفقهاء يستحلون أعطيات الطغاة، مادام المعطى لم يتطلع ولم يطلب، وينسون أنها من مال الأمة، وأن الحاكم ينهبها من الأمة، ليرشوَ أعيان القوم بها فيسكتوا على فتكه بحقوقها، ورحم الله الإمام أبا حنيفة النعمان ما أفقهه وأنبهه، فقد أرسل إليه المنصور الإمام مالًا فرده، فاستدعاه وسأله لم رده فقال: (ما وصلني أمير المؤمنين من ماله بشيء فرددته، ولو وصلني بذلك لقبلته، إنما وصلني من بيت مال المسلمين، ولا حق لي به). **ومن العجب العجاب أن تجد المماليك يشترون حريتهم بالمال، وأن تجد الفقهاء والعلماء يتنازلون عنها لأجل المال**»[٢].

السبب الرابع: -وهو سبب نفيس فألقِ له بالك- **الخلفية المعرفية**، «فبقدر ما في الخلفية المعرفية من العمق والسعة، ومن الدقة والصحة والوضوح يكون مستوى فهم الأشياء، فالخلفية المعرفية هي المعلومات والأدوات والمناهج القبلية والمهارات، التي لابد منها لمن أراد أن يفهم نصًا أدبيًّا أو تاريخيًّا، وهي بعبارة أخرى الثقافة العامة والخاصة التي يتسلح بها الباحث عند دراسة شيء من الأشياء وتحدد مستوى جهاز التفكير الذي تفقه به الأشياء.

فإذا كانت الخلفية المعرفية القبلية المكتسبة في مستوى عالٍ من الصحة والدقة والعمق والشمول والوضوح، شفَّ جهاز التفكير عن هذا المستوى فجاءت الآراء المستنبطة على موازاة هذا المستوى من الصحة والدقة والعمق والشمول والوضوح، فالخلفية المعرفية كالمقدمات، فإذا صحت

(١) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص ٧٨.

(٢) مرجع السابق، حقوق الإنسان، ص٩٠.

المقدمات صحت النتائج؛ لأن جهاز التفكير يصبح قادرًا على الرؤية دون أوهام عامة في الثقافة الشائعة، أو أوهام خاصة بالباحث نفسه.

ومن أمثلة ذلك ظاهرة الغبش الصحراوي الذي يرين على أهل الصحارى فيحجبهم عن إبصار ما هو صريح من القوانين السياسية والحضارية في القرآن كالشورى، فضلا عمَّا هو غير صريح كالتعددية، وإذا كانت الخلفية المعرفية حضارية أو سياسية أو اجتماعية أو طبيعية = مشوشة أو ضعيفة تجلّى ذلك في جهاز التفكير، فظهر في الآراء الدينية المستنبطة من القرآن والحديث شيء كثير أو قليل من الخلل والنقص والتجزئة، بقدر ما في الخلفية المعرفية، فتلبست بعض الأوهام الناتجة عن الجهل والغفلة وقلة الخبرة العلمية؛ لبوس العلم بالدين شكلًا وظاهرًا، وروح الغفلة عن الدين جوهرًا وباطنًا.

ذلك أنّ جهاز التفكير يستثمر المعلومات والآراء السابقة حين يفسر على ضوئها الإنسان الأشياء، فالطفل الصغير إذا عاش في أرض جبلية ولم يعرف كثبان الرمال، ورأى كثيبا عاليا قد يحسب كثيب الرمل جبلا، كما في أسطورة الفيل الهندي الذي لمسه عميان لم يسمعوا عن حيوان بضخامته فلمس كل واحد عضوًا وتصوره تصورًا خاطئًا، فلمس أحدهم رجله وقال: هذا ساق شجرة، ولمس الآخر بطنه وقال: هذا سقف غرفة، ولمس الآخر ظهره فقال: هذا رأس تل معشب»[(١)].

وبناء على هذا السبب: «لم يقصر سلفنا الصالح في جو الملك الجبري تقصيرًا شخصيًّا، فقد كانوا نماذج للتقى والإخلاص، ولكن قصرت بهم معارف عصرهم وروحه، فلا ينبغي أن نتوقع منهم أن يروا ما لم يحدث في زمنهم، من أجل ذلك ينبغي ألا نقلل من فضلهم»[(٢)]؛ فضلًا عن أن عموم الفقهاء في الإسلام «لم يكونوا حلفاء السلطان في وأد كرامة الناس وسرقة طعامهم فقد ظل الفقهاء

(١) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص٢٠٧ و٢٠٨، بتصرف يسير.

(٢) المرجع السابق، ص٢٧٩.

على العموم محافظين على هذا الخط، ومن وقع من الفقهاء في أحابيل السلطان ليس إلا شذوذًا مبتذلًا، وأكثر من دار منهم في مدار السلطان إما غافلون استدرجوا، وإما واقعيون رأوا أن الضرورة تدعو إلى الامتزاج بالسلطة من أجل تقليل مفاسدها»[١].

السبب الخامس: الغفلة السياسية: حين يغفل العالم عن «ما وراء كواليس السياسة، يمتطيه الطغاة لتخدير الشعوب، ويصيدون به الجماهير عبر وظيفة دينية، بعد أن يمنحوه ألقاب الإمامة والسماحة والفضيلة، بل وشيخ الإسلام ويكونوا من حوله طاقمًا ظاهره من المريدين وباطنه من المخبرين، الذين يوجهونه ويوجهون فتاواه حسب ما يريد المستبد، وهؤلاء وإن كانوا لا يقصدون نصر الاستبداد، وقد يكونون مجتهدين عاديين معذورين ومأجورين، لكن في اتباع أقوالهم خطر سياسي عظيم، إذ يفضي ذلك إلى أن تصير أقوالهم شرعًا يتقلد، وقولًا يعتبر في مسائل الخلاف، وربما رجع أحدهم عن قولهم عندما يتبين له الحق، فيفوته تدارك ما سار في البلاد عنهم، فيستحيل عليهم تلافيها فمن أجل ذلك قيل: (زلة العالم مضروب بها الطبل)»[٢].

صعوبة فصل هذه التوأمة:

وقد كانت هذه التوأمة سببًا لصعوبة التغيير الذي ينشده كل مصلح ولذا يقول أبو بلال –تقبله الله في الشهداء– إن «**التغيير في مثل المملكة العربية السعودية تغيير صعب؛ لأن الاستبداد الذي وجد في هذه البلاد استبداد مركب أي أنه استبداد سياسي ديني** نتج عن توأم القمع الديني السياسي الذي امتد منذ أكثر من قرنين ثم تطور إلى هذه الحالة»[٣].

أما الطغاة فيصعب تغييرهم وتذكيرهم –إلا من رحم الله– لاستشراء المتع والترف فيهم، ولكن

---

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص١٣٦.

(٢) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٩٣.

(٣) مقطع على اليوتيوب بعنوان: بلا تأشيرة: youtu.be/U0J8GCySO2A

ألا ينبغي تذكير الفقهاء وطلاب العلم الذين يجعلون رضا الله غايتهم؟ يقول أبو بلال –رحمه الله–: «إن تذكير هذه الطائفة بواجباتها، غاية صعبة ووسائلها محفوفة بالخطورة؛ لأن كثيرا من الناس يخلطون بين علماء الدين والدين نفسه، فيعتبرون نقد الأشخاص والمذاهب نقدًا للدين، ويعتبر كل محاولة لتذكير علماء الدين بما أخلوا به من أصول الدين أو فروعه كراهية للدين نفسه، ويعتبرون لحوم الفقهاء مسمومة، وكأنهم بشر مقدسون لا ينطقون عن الهوى ولا يخطئون، مع أن العلماء فئات عديدة فيهم من لحومهم مسمومة ومنهم غافلون ومنهم جاهلون ومنهم يائسون ومنهم ذوو قلوب مسمومة مداهنون ومخادعون»[(١)].

الطريقة المثلى للتعامل مع العلماء:

ومن النص الأخير يظهر لنا جليًّا مروءة أبي بلال في إنصافه واتزانه، وقال مرة: «إنه من اللائق في العلم والدعوة أن نعذر الفقهاء فقهاء النكوص فقد عمّت البلوى بتهميش محور العقيدة السياسية الإسلامية بأن الحاكم وكيل عن الأمة الحفيظة على الدولة والشريعة، ولكن معذرتهم لا تمنع من تمحيص أقوالهم؛ لأنهم يتحدثون وكأنهم موقعون عن رب العالمين وإنما هم موقعون عن غبش جور السلطان»[(٢)]، ولكن هذا التمحيص مع تقديرهم واحترامهم «لأن احترام المسلمين واجب في الشريعة، ولا سيما الفقهاء والقراء العاملين، فتكريمهم تكريم للشريعة، **فليحذر المتحمسون للإصلاح السياسي من الوقوع في أعراض حملة الشريعة** من العلماء الذين يظهر عليهم العمل، **والتماس الأعذار الشرعية لكل مسلم ولا سيما العلماء سنة حميدة، وحمل الإنسان على أحسن الظنون أدب شرعي مطلوب**، والاحترام والتكريم وحسن الظن بهم محمود، وليس الفقهاء المعاصرون وحدهم مسؤولين عن الأزمة الحضارية الراهنة.

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١١٣-١١٥.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٣ و١٤.

ومن المفيد التلطف في تذكير العلماء ولا سيما الصالحين الغافلين بما يجب عليهم من قيام بمعالم الملة، وتنبيههم إلى ما يخفى من شؤون الأمة، ولفت أنظارهم إلى الوقائع والنوازل التي قد لا يحسنون إدراكها، لانشغالهم بالتدريس أو التأليف الذي قد يكون من صوارفهم عن فهم الأمور المدنية كما أشار ابن خلدون، وينبغي أن نسعى لمناقشتهم بالأدلة الشرعية، ومحاولة كسبهم لمسيرة الإصلاح الديني عامة والمدني خاصة، واستثمار مالهم من أسهم شعبية وحكومية.

أما كسر هيبتهم واستثارتهم وسوء مخاطبتهم، فتلك أمور محظورة في الشريعة والطبيعة، فلا يجوز أن يكلف المرء باعتقاد أمر لم يصل إليه علمه وفهمه واجتهاده وخبرته واستطاعته، والإنسان أيًّا كان فقيهًا أو عالمًا، أو عاديًّا أو عاميًّا، إذا استثير وأهين قد تدفعه الحمية عن النفس والهوى إلى العناد في رفض الإصلاح، والتعصب في استمرار الوقوع في مستنقع الواقع.

ونتيجة هذا الاستفزاز خسارة كبيرة لمسيرة الإصلاح السياسي، فضلا عن الجهاد فيه، حيث يصبح فريق غير قليل من أهل العلم والفضل من مناهضي الإصلاح السياسي، فكيف يتم للأمة صلاح سياسي إذا كان أعداء الإصلاح فيها هم أولو الفقه»[(١)].

وقال في أخرى: «إن الذين يلومون الفقهاء في لجوئهم إلى مذهب الاضطرار؛ لا يدرون ما حاق بهم من نكال»[(٢)]، وهذا الإنصاف ديدن أبي بلال -تقبله الله- فإني وجدته منصفًا مع كل مخالف له، رحيما بهم يعذرهم ويضع لهم ما يرفع عنهم الحرج رغم ما قام به بعض هؤلاء العلماء من تبرير للظلمة وإعطائهم صكوك الاستبداد والقمع[(٣)]، وقد كتب عن هيئة كبار العلماء قائلًا:

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١١٣-١١٥.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، الجهاد صنوان (سلمي لأطر ولاة وحربي لدفع غزاة)، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٨٠.

(٣) وكان منصفًا حتى مع من عاداه وآذاه وضيق عليه فما زال يطالب بالملكية الدستورية لا غير حتى توفي رغم شدة ما لاقاه منهم، ولم يُحمّل أحدًا من الأمراء وزر الآخر، فكان يفرق بين المصلح منهم والمفسد ولم يكن متحاملا تعميه إساءة شخص عما فيه من خير، وقد قال مرة مقطع على اليوتيوب بعنوان: بلا تأشيرة: «القمع السياسي عندنا في السعودية هو قمع منهجي بنيوي، تصور أن عشرين شخصا ورثوا بيتا هل يستطيع واحد منهم أن يتصرف به؟ لا يستطيع، وهذا هو الحاصل في المملكة العربية السعودية، فالأمراء أكثرهم متفقون على عدم التغيير، ولكن يوجد مجموعة من الأمراء وعلى رأسهم الملك [أي عبدالله] يريدون الإصلاح ويريدون الاتجاه إلى ملكية

حار الورى في هيئةٍ على خُطى مغتصبِ
فبعضٌ قال: داهنتْ ومن يُداهن يُسْلَبِ
وبعضٌ قال: فُتنتْ بشهرةٍ ومنصبِ
وبعضٌ قال: ضعُفتْ والضعفُ شرٌّ مركبِ
وبعضٌ قال: خُدعتْ بظاهرٍ مقولبِ
فقلت يا بنيتي: كم حسنُ ظنٍ أغلبِ
ألا نقول: استعجلتْ ركوبَ بحرٍ قُلَّبِ؟
ما كل شهمٍ قادرٍ على اكتشافِ المختبي
لو ناقشوا إخوانهم ومن يحاور يكسبِ
فقد يضيعُ حافظٌ مهما حوى من كتبِ
عن حق شعب ناهضٍ في أعصرٍ مغيبِ
وليس كل عالمٍ كعاملٍ عن كثبِ[1]

فهؤلاء العلماء هم «ضحايا القمع السياسي، رغم حسن النية والطوية وروح الاحتساب والنبل،

دستورية، وهذا ما حدثني به مرة الأمير طلال، لكن يبدو أن هناك أناسًا يوقفون هذا الاتجاه بدليل أننا حين أنشأنا جمعية حسم أرسلت بيانها إلى الملك ولم يعترض الملك إنشائها ثم بعد ذلك حين قوي وزير الداخلية السابق وعُيّن نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء بدأ يجرنا واحدا واحدا للتحقيقات»، وقال أخرى في سياق عدم رجوع الحاكم إلى الفقهاء (الكلمة أقوى من الرصاص ص٢١١): «إن الحاكم الطاغية أيضا معذور؛ لأنه وجد كثيرا من الفقهاء والعلماء والخبراء والمفكرين يتظاهرون بلباس الإخلاص والدفاع عن المصالح العامة وهم–عفوا أو قصدا–، يخدمون مصالح خاصة أو فئوية ثانوية. وبعض أهل العلم يقدم النصائح والأفكار، التي توصله إلى شخب أثداء البقرة الحلوب»، وقال مرة عمَّن يسعى للإصلاح بعد أن يصاب من الظالم: (الكلمة أقوى من الرصاص ص٢٠٨): «وممَّا يغلط فيه كثير من الناس، أن يعتبروا المدافع عن المصلحة الخاصة، إنسانا غير مخلص أو نفعيا لا يتحرك إلا عندما يصل إليه الأذى، وما أدركوا أن الدفاع عن المصلحة الخاصة جهاد مدني بالضوابط التي ذكرنا، وما فطنوا إلى أمر أهم من ذلك، وهو أن الإنسان في الغالب لا يتحرك إلا إذا اكتوى، ولا يشارك الناس إحساسهم إلا إذا اصطلى، وكثير من المصلحين لم تنضج تجربة الإصلاح فيهم، إلا عبر ظلم نزل بهم أو بأهلهم، أما ترى أن من حكم الصوم أن يحس الغني بالجوع، ليتصدق على الفقراء. وربما كانت وفاة وليد المرء بسبب داء عجز عن علاجه الأطباء أو أهملوه سببًا في قيامه بواجب إصلاح المشفى أو إنشائه، ولربما كان إخفاق أولاد الإنسان في الدراسة، سببا لمطالبته بإصلاح منهاج التعليم كله، على أن المؤمن الكيس يستطيع أن يخلط تجربته الخاصة بأتون تجربة المجتمع والوطن العامة، فيصبح دفاعه عن المصلحة الخاصة دفاعا عن المصلحة العامة، ولا ضير عليه في ذلك، ولا قدح في أجر جهاده، متى ملك النية الحسنة المخلصة لوجه الله، وأحسن العمل».

(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٦٧و٦٨.

ولن يستطيع فكرهم مقاومة التردي السياسي؛ لأنهم من إفرازاته، فالمحافظين اليوم على الصياغة العباسية والمملوكية للتربية والعقيدة -وفقنا الله وإياهم- يعيدون إنتاج المعارك العباسية حتى في زمن الهيمنة الصهيونية والأمريكية، وهم لا يدركون كيف كان انتهاك الحرية في العصور الغابرة من أهم أسباب خراب البلاد والعباد وضياع الملة والأمة، وكأنهم لا يدركون أن الحرية أصل ديني قطعي لا ينقض بآراء ظنية، ولا ينقض بمبادئ رجراجة كسد ذرائع الفساد ومن ثم يجب ألا يكون تقرير ضوابط الحرية لمثقفين أو فقهاء ممَّن ألف الاستسلام للاستبداد لأن تقرير مثل ذلك لا يكون إلا لمن تنتخبه الأمة معبرًا عنها وهو مجلس النواب، ويجب أن ينحصر دور الحكومة في تنفيذ إرادة الشعب؛ لأن الأمة هي المخولة بحفظ الشريعة، لا حكام الطغيان ولا فقهاء الاستبداد، الذين أفسد الخوف قلوبهم، وخرب الطغيان عقولهم، ورحم الله ابن تيمية إذ يقول: (ولما في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يتعرض به المرء للفتنة، صار في الناس من يتعلل بترك ما وجب عليه من ذلك لأنه يطلب السلامة من الفتنة كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾) [الاستقامة: ٢٢٧/ ٢]»[1].

والعلماء الذين يحالفون الطغيان هم السور الأعلى الذي يحتمي به السلطان الجائر-في المجتمعات المتدينة- وقد قسمهم أبو بلال إلى قسمين: **الفئة الأولى: الفاسدون من الفقهاء وطلاب الشريعة المتظاهرون بالتدين:** المتحالفون مع الاستبداد: الذين يسهمون في بناء القلعة القامعة، مستعينين بسيف السلطان وذهبه، والطغاة يستثمرون علماء النفاق، فيمتطونهم لإصدار فتاوى وكتب ومقالات ضد دعاة الإصلاح.

الفئة الثانية: الصالحون من الفقهاء وطلاب الشريعة والمتدينون الذين يدعمون الاستبداد

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٠٢ و١٠٣.

بسكوتهم عنه، بسبب جهلهم بفرائض الدين، وجهلهم بخطورته، فيساعدون بسكوتهم[١].

ثم بيّن لنا منهج التعامل معهم فقال: «ينبغي ألا نُعنى بمناقشة فقهاء السلاطين الفاسدين، بل نُفنّد نظريات المحبطين من العلماء الصالحين، ولا نطلق الألسنة في أعراضهم، ولا نقلل من جهودهم وجهادهم، ولا من حجم المخاطر التي تعرضوا لها، ولا من النجاح الذي وصلوا إليه، وينبغي أن نتذكر أن (الإحباط يفضي إلى الإسقاط)، وأن في العصور الحديثة فرص نجاح أكثر من العصور القديمة»[٢]، ولكن ينبغي عليهم أن يأخذوا بتذكيره لهم حين قال:

فقُل للمدَّعي فقهًا ... بفعلك تصدقُ الفتوى

فهل علمٌ بلا عملٍ ... سوى ورقٍ به نشوى؟

ومن لم يمتطِ البلوى ... فقد ظن الهدى لهوا

ومن لم يرنُ للشعرى ... فقد حسب الهدى لهوا

فلا تروِ الحديث لنا ... وكن حدثًا لنا يروى

فليس العلم سردابًا ... يعلم نشأنا الحبوا

ولا شارٍ بلا ثمنٍ ... وذلك فيصل الدعوى

وهل تجدي متونٌ إن لم ... تزدنا للعُلى خطوا؟[٣]

وهذه كلمة أخيرة قالها أبو بلال -قدس الله سره- لهؤلاء الصالحين «إن الإخلاص من دون وعي سياسي مصيدة للخواص، فبالوعي يستطيع الإنسان أن يعرف الصواب، وبالإخلاص يقدر أن يلتزم به، فإذا لم يقترن الإخلاص بالوعي السياسي، سخّر الفقيه معرفته وخبرته لخدمة المستبد»[٤]،

---

(١) انظر: مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٧٠.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٦٠.

(٣) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص٨١.

(٤) مرجع سابق، لكيلا نحرف الإسلام إلى طقوس، ص١١٨,

وينبغي عليهم مع الإخلاص والوعي السياسي: ممارسة السياسة، «فالفقيه اليوم من تمرس بالسياسة كما تمرس بعلوم الدين وعرف الحاضر المعاش، كما عرف الماضي. وقرأ كتاب الحياة كما قرأ كتاب التراث = هؤلاء هم الذين تنهض الأمة بهم من كبوتها، حين يرتبون الأولويات، ويعرفون من أين تؤتي الأمور. ومن لم يعرف السياسة والاقتصاد اليوم فليس بفقيه فيها، ولا يجوز له أن يفتي في أمور المسلمين الجلى، التي تتصل بالحكم والرياسة والسياسة، قال العلامة ابن تيمية -رحمنا الله وإياه-: (الواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأي: أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا، دون أهل الدنيا الذين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين فلا يؤخذ برأيهم، ولا برأي أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا) [الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية للبعلي]»(١).

«فعلى الأمة-إذن أن ترتاب في كل فكر سياسي أو تربوي يهادن الطغيان أو ينشأ في ظلاله؛ لأن الانقياد للطغيان له شكلان: الأول: انقياد قصدي عمدي، مثل القول بطاعة الحاكم الظالم، عند فقهاء ران عليهم ضباب الاستبداد، وإن كانوا صالحين. الثاني انقياد العفوي غير المتعمد، مثل إهمال مبدأ سلطة الأمة، والغفلة عن العلاقة بين الحرية والعدالة، **وأنه لا يمكن تحقق عدالة بلا شورى، ولا تقع شورى دون حرية، ولا حرية دون اعتبار الجهاد السلمي صنوا للجهاد الحربي، بل اعتباره فريضة على الأعيان** من الرجال والنسوان»(٢).



(١) المرجع السابق، ص١٢١.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٢٤.

المطلب الثاني: الجهاد السلمي

ولن تأتي حقوقك أعطياتٍ ولكن يُؤخذ الحق اغتصابا
وإن جهادك المدني فرضٌ إذا رمتَ العدالة والصوابا[١]

هذا الاستبداد الجاثم فوق صدر الأمة لا يُحلُّ عند أبي بلال -رضي الله عنه- إلا بالجهاد السلمي: «فمن الواضح أن الأمة لن تنهض من كبوتها ولن تسترد حيويتها إلا بالجهاد السلمي في سبيل الحكم الشوري وكلما بادرت طلائعها الفكرية والسياسية إلى ذلك، أسهمت في اختصار الوقت والجهود»[٢].

السكوت عن الاستبداد وآثاره:

يا أيُّها الشعبُ الأبي إن الإرادة تنتهبْ
لم يذكر التاريخ قمعًا قد تنازل أو وهبْ[٣]

إذن فالسكوت ليس حلًّا، بل هو خطر وأي خطر، «فكل من يسكت عن حقوقه يخطئ مرات ثلاث: **يضيع حقه ورزقه بنفسه، يجرئ الناهب مرة أخرى، يعلم الناس القبول بالمظالم**، فحاذروا: جريمة المظلوم حين يستكين للمظالم كمثل الظالم كلاهما يوطن الفساد»[٤]، فالصمت ليس حلًا أبدًا، وقد صمت كثير من الناس وكان صمتهم سببًا في استشراء الطغيان، ولذا يقول أبو بلال:

بالله إني ناشـــــدٌ جزيـــرة للعـربِ
بالله إني ناشـــــدٌ كل كريم الحسبِ

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٢٦.

(٢) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص٧٦.

(٣) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص٩٢.

(٤) أ.د. عبدالله الحامد، ديوان: الحسن البصري والحَجّاج في آخر الزمان — من المسرح الفكري، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية، ص٢٤.

بالله إني ناشـــــدٌ ... كل شريف النسبِ

بالله إني ناشـــــدٌ ... شعب الجزيرة الأبي

بصمتكم تفجرتْ ... أمواجُ سفاحٍ غبي[1]

تيارات مواجهة الاستبداد:

كان يرى –رحمه الله– أن الجهاد السلمي هو الوسيلة الناجعة من بين الوسائل لتحقيق المكتسبات وفي هذا يقول: «إن الغفلة عن الوسائل الناجحة؛ بعد سقوط الحكم الشوري جرّت –عبر أكثر من ألف عام– إلى تفريط الناس بحقوقهم السياسية وأفرزت تيارين لم يستطيعا إحراز قدر من النجاح يحل المعضلة:

الفئة الأولى: تيار الجهاد العسكري الذي رام إصلاح الدولة بحمل السلاح، وعلى الرغم من أن اجتهاد هذا التيار سائغ في علم الشريعة والطبيعة من حيث النظر، ولكنه من حيث التطبيق لم ينجح في القديم فضلا عن الحديث لاعتبارين: **أولهما: أن المشكلة ليست في الحاكم بل في الثقافة المجتمعية المتخاذلة، التي لا تكاد تنضج رأيا عاما متجمعا يدعم الإصلاح السياسي. ثانيهما: أن الذين نجحوا في فترات محدودة عبر التاريخ القديم والحديث لم يستطيعوا إقامة حكومات شورية**، فأقاموا دولا بدأت عادلة، ثم سرعان ما سقطت أو استمرت وتحولت إلى قمعية أشد فتكًا بالأمة»[2]. «وقيام الأمة بمقاومة طغيان الأئمة بالسلاح مشروعة في كل أمة وملة، والمتأخرون من الفقهاء كابن تيمية وابن حجر العسقلاني لم ينكروها، وسموها مذهب قدماء السلف، وقد ثبت هذا المنهج عن عشرات من فقهاء الصحابة، ومئات من الفقهاء الأمويين وعشرات من الفقهاء العباسيين»[3].

(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٥٣.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٥٨.

(٣) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص١٢١و١٢٢، بتصرف.

ولكنه قد «تكرر إخفاق الخارجين بالسلاح من دعاة الحكم الشوري وأدى ذلك إلى استشراء الملك العضوض وازدياد الاستسلام، فقد كانت أغلبية الفقهاء في العصر الأموي وحتى مطلع العصر العباسي مدركة أولوية الإصلاح السياسي، وكان فقهاء العصر الأموي يدركون أن الطواف حول قصور الأمراء أخطر من الطواف حور قبور الأولياء، وأن كل غلو في تعظيم أو طاعة، فهو عبادة، قال محمد بن الحنفية: (أهل بيتين من العرب يتخذهما الناس أندادًا من دون الله: نحن وبنو عمنا هؤلاء يريد بني أمية)»[1]، و«كان أغلب الفقهاء المشهورين في العصر الأموي يرون الخروج على ولاة الظلم بالسيف، ولا يصلون الجمعة خلفهم ومذهب الخروج بالسيف هو مذهب للسلف قديم كما قال عنه ابن تيمية وابن خلدون»[2].

وقد يقول من يؤيد العنف: «إن العنف هو الحل أمام انسداد الأفق فما دامت الدولة العربية تستخدم العنف، فإنه لا سبيل إلى إصلاحها إلا بالعنف نفسه، بنفس الأدوات التي بها تجبر الناس، فإذا كان الحاكم يستخدم العنف من أجل السيطرة على مصير الشعب والتفريط بمصالح الأمة وهدر أموالها، فإن سبيل إصلاحه الوحيد هو العنف، أي: كما جوز الحاكم لنفسه استخدام العنف من أجل الاحتفاظ بالسلطة والاستبداد والجور، يجوز للشعب استخدام العنف من أجل الوصول إليها.

ولا نستطيع أن نقول له: إن رأيك باطل قطعًا عقلًا وشرعًا، وأنه يناقض ما قرره القرآن من سنن التدافع، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْض﴾؛ لأن سنن التدافع لم تحصر أساليبها، ولكن نقول له: إذا استخدم الحاكم العنف من أجل الاحتفاظ بالسلطة، لا ينبغي استخدام العنف من أجل إصلاح الدولة لأسباب جوهرية:

الأول: أن التغيير الذي يقع بالعنف يمكن الانقلاب عليه بالعنف فيضل الناس لهوة في طاحونة

---

(١) مرجع سابق، الجهاد صنوان، ص٧٨، بتصرف.

(٢) المرجع السابق، ص٨٠، بتصرف

العنف.

الثاني: أن هذا ينطوي على إغفال أن الحاكم ليس وحده سبب الأزمة، بل تقاعس الرأي العام عن التكتل، وأنه ينبغي أولا تعويد الناس على التكتل من أجل الدفاع عن مصالحهم.

الثالث: في عصر الإعلام المفتوح وتداخل العلاقات الدولية بالمحلية والإقليمية، نجحت ثورات سلمية عديدة، في الهند وإيران وغيرهما.

الرابع: لا نقول إن أسلوب الانقلاب لا ينجح، ولكن نقول: **إن الأسلوب المضمون للإصلاح في كل مكان وزمان هو العمل السلمي الذي يرسخ مبدأ الصراع الرمزي المأمون العواقب**، بدلا من الصراع الدموي الذي يعرض البلاد والعباد للمخاطر»[١].

بين السياسة والشجاعة لجةٌ	ما خاضها إلا الفتى العقلاني
ما كل صاحب ثورةٍ ذو دولةٍ	إلا بحِلْمٍ راجحِ الميزانِ
كم من كفيٍّ في الحروب مسددٍ	لكنه في السلم غير معانِ؟
إن الحياة تبيعُ بعض دروسها	للنائمين بأفدحِ الأثمانِ
لكنها تَهبُ المواعظ كلها	للمبصرين الدربَ بالمجانِ[٢]

وفي زمننا هذا رأينا هذا التيار قد سعى لقلع الاستبداد مرات ومرات؛ «فنحن شعب لا نعرف الخوف، والحضارة كما يقول ديورانت: لا يُنشئها إلا شعب لا يعرفون الخوف، وقد سجن من أهل السلم والعنف من عام ١٤١٣هـ حتى عام ١٤٣١هـ مائة ألف، ويقول فولتير: ما رأيت شيئا يسوق الناس إلى الحرية بعنف مثل الطغيان»[٣]، قلتُ: قال أبو بلال هذا الكلام عام ١٤٣١هـ وقد سجن بعد ذلك حتى هذا العام ١٤٤٥هـ ضعف هذا العدد بلا ريب ولا مرية.

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٤٧.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة، ص٤٦.

(٣) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٨.

وينبغي في ختام حديثنا عن هذه الفئة أن «ندرك أن فكر الانقلاب على السلطة، لن يقود الناس إلا إلى الفشل، ليس لأنه فكر نخبة أو قلة هي كالشعرة البيضاء في جلد الجمل الأورق فحسب، بل **لأنه لو ضمن نجاحه لما ضمن صلاحه، ولو ضمن نجاحه وصلاحه، لما ضمن استقراره واستمراره**، فكيف يستقر وهو فوقي يقوم دون أرضية اجتماعية، تتواصى بالحقوق السياسية وتتناهى عن الاستبداد، وتضمن برشدها الاجتماعي، واستمرار الرشد السياسي وصلاحه واستقراره»[(١)].

«**الفئة الثانية: تيار الإصلاح التربوي والاجتماعي** المتمسكن الذي استسلم للاستبداد والفرعنة، وشرع الصبر على ولاة الاستبداد والفساد، وأنشأ منظومة خاملة وطدت في نهايتها للحَجَّاج (الفرعون العربي) وسلالاته المهاد»[(٢)]، وقد نشأ هذا التيار بعد فشل التيار الأول فأفضى ذلك إلى استسلام كاسح للحكم العضوض، «فالاندفاع يؤدي إلى الإحباط؛ **وقاعدة التغيير بالسيوف أفضت إلى الاستسلام للطغيان**»[(٣)]، وقد «كانت لعموم الفقهاء مواقف جريئة في سبيل الاصلاح السياسي بيد أن عتو الدولة وجبرها تنامى وأخفقت مساعي فقهاء العصر الأموي في لجم الطغيان، فعانى الفقهاء من الإخفاق فجرّهم ذلك إلى اليأس والقنوط، فألجأهم الإحباط إلى التعايش مع الفقر والجبر والجور»[(٤)].

وهذا «ممَّا يقلل من جدوى كثير من جهود الإصلاح، فهي لا تراعي سلم الأولويات في إصلاح المجتمعات، فتترك الأساسيات وتبدأ بالثانويات كأن تبدأ بإصلاح التعليم أو الاقتصاد، أو الزراعة أو الصحة أو الإدارة، ناسية أن المرض الأساسي في طبيعة النظام السياسي، وأن ما تراه في الزراعة والصحة، كالذي تراه في عيون مريض السكري وآذانه وأقدامه، إنما هي مضاعفات مرض

---

(١) أ.د. عبدالله الحامد، هل نكف علم السياسة عن ما شجر بين الصحابة، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٧٣و٧٤.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٥٨.

(٣) مرجع سابق، الجهاد صنوان، ص٨٠.

(٤) المرجع السابق، ص٧٨.

السكري»[1] بل إن **كل** «**جهود المصلحين ستذروها الرياح؛ إذا لم يقدموا الإصلاح السياسي على غيره؛ لأنه هو أساس صلاح جميع الأمور، وأن الدعوة إلى الإصلاح السياسي تسبق كل شيء**. من أجل ذلك تخفق محاولات إصلاح التعليم أو التربية أو الإدارة أو الاقتصاد أو الزراعة، لأن الاستبداد جرثومة كل فساد، ولا يمكن نجاح إصلاح ديني أو تربوي أو تعليمي فضلا عن غيرهما إلا في ظلال حكم شوري»[2].

فكما رأينا فتيار الإصلاح التربوي غير مجدي، وتيار جهاد السلاح غير مأمون المخاطر اليوم، لا لأنهما غير مشروعين من حيث الأصل، ولكنهما رغم طول العهد بهما لم يثمرا المأمول، وكما قال أبو بلال –رحمه الله–: « ولا يستطيع أحد أن ينكر أن مقاومة الظلم والاستبداد مشروعة بكل وسيلة، حتى لو كانت حمل السلاح، فهذه المسألة مقررة في كل شريعة وقد أكدها الفقهاء عبر العصور، ولا نشكك في أي اجتهاد شرعي سائغ، من حيث الحكم (النظري)، ولكن النتائج التي ظهرت تؤكد أن الاسلام تضرر وتشوه وتأخرت حركته وتعثرت بسبب الذين يتسلحون بالشجاعة والحماسة والإخلاص، دون أن تكون لهم بصائر كافية، يجنبون بها أنفسهم وجماعاتهم ومجتمعاتهم سوء المصائر، وكل عمل يقفز فوق تضاريس الطبيعة ليس من الشريعة، لأنه سيصطدم بصخرة الواقع، وستتناثر شظاياه دون أثر ملموس، وسيؤدي إلى تشويه الشريعة»[3]، من أجل ذلك «ينبغي لنا اليوم تجديد فقه الوسائل، فلننظر كيف نجح النضال الدستوري السلمي في التحول من الاستبداد إلى الحكم الشوري، في أكثر من مئة بلد، خلال أقل من خمسين عاما(١٣٨٠هـ–١٤٣٠هـ)، ولن يهب الفراعنة حرية ولا كرامة، لأكف الشحاذة المرتعشة ذات النصائح الرهبانية السرية، بل **ينتزعها فرسان الجهاد السلمي الأحرار وهم الفئة الثالثة، بالتضحيات الجسام والإصرار:**

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٣٢.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٠٠.

(٣) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص١٥و١٦.

وما نيل المطالب بالتمني ولكن تدرك الدنيا غلابا»[١]

الفئة الثالثة: تيار الجهاد السلمي: «إن الجهاد السياسي السلمي عبر التجمعات الأهلية ولا سيما المدنية أحمد عقبى وأجدى سعيا، ولو طال الانتظار، فالجهاد السياسي السلمي من أجل صيانة وإقامة الحكم الشوري والمناداة بالتجمع المدني فكرًا وعملًا؛ **هي طوق النجاة من الاستبداد**»[٢].

«فكل نهضة اليوم لا تقدم العقل المدني السياسي لن تصل إلى شيء، مهما كان فيها من الجهود والإخلاص والتضحيات، **وإن من الغفلة أن نتصور أن المستبدين سيسمحون للمربين المصلحين بإنشاء مدارس ومعاهد وجامعات تخرج النابهين، فالنابهون خطر على الاستبداد**، ومن أجل ذلك فإن إعلان الجهاد المدني هو طريق الظفر بالعقل المدني السياسي، فلا يمكن أن تسترد الأمة عقلها إلا بالخلاص من نموذج الحَجَّاج والسفاح الذي اعتقلها واغتال عقولها، وأشاع فيها الصراع بين أهل المدرسة العقلية، ومدرسة النقل، حتى عاشت الأمة طوال العصور العباسية والمملوكية والعثمانية، بلا نقل صحيح ولا عقل سليم»[٣].

إن «وظيفة الدولة حماية الحقوق؛ فلأجل ذلك صار الجهاد السلمي أمرًا بمعروف السياسة ونهيًا عن منكرها = هو السور الذي يحفظ الملة والدولة ومن أهم فرائض الإسلام، ومن أهم حقوق الإنسان السياسية والمدنية في الإسلام بل من واجبات كل فرد أن يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر في شقي العقيدة المدني والروحي، دون إذن الحاكم وبسخطه ورضاه، وهذا حق مقدس عرفته الشعوب بالطبيعة، واعتصرته بالتجارب الأليمة، وجاءت به كل شريعة قويمة، ومن البديهي إذن أن يكون له في الإسلام منزلة عظيمة = من أجل ذلك نص فقهاء السياسة الشرعية الهداة على حق الأمة في مراقبة الحاكم ومحاسبته، فقال البغدادي في أصول الدين: (إذا زاغ الخليفة عن الحق؛

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٥٨.

(٢) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص١٢١و١٢٢.

(٣) مرجع سابق، لكيلا نحرف الإسلام إلى طقوس، ص٩٢و٩٣.

كانت الأمة رقيبة عليه، في العدول عن خطئه إلى الصواب، أو في العدول عنه لغيره، وسبيلهم معه كسبيله مع خلفائه وقضائه وعماله. إن زاغوا عن سنة عدل بينهم أو عدل عنهم)، وهذا معنى الآيات الكريمة ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾، ولأن الإصلاح عمل جماعي لا يكون دون تواصي الجماعة به»[1].

آثار الجهاد السلمي:

يَحيي جهادُ السلم رغم الدجى يَهُدُّ حَيْل القامعِ الجائرِ

كناعـــمِ حبـــلٍ بتكراره لصخر أعراف الهوى حافرِ؟

فقد يفوز الظلمُ في جولةٍ والفوزُ للأحرار في الآخرِ[2]

«وللجهاد السلمي في عصر الإعلام المفتوح -وإن بدا لطيفًا- أربعة أدوار تقلب السحر على الساحر:

الدور الأول: تعرية الأوضاع الفاسدة، فالطاغية يتظاهر بالتقوى والعدالة. والكلمة الثائرة المصابرة تقول له: القضاء فاسد والدليل هو كذا وكذا، والإدارة فاسدة الدليل هو الأرقام. أنت تدعى أنك تحكم بالإسلام، وتعذيبك الناس في السجون ينقض البيعة، واستئثارك بالثروة والسلطة ينقض البيعة، فالإسلام والطغيان لا يجتمعان، الطغيان من نواقض الإسلام.

الدور الثاني: تعرية الطاغية أمام ضميره أيضًا، فمن المهم أن يتعرى الفاسدين أمام ضمائرهم، فينهزم الجائر أمام ضميره في الجولة الأولى؛ لأن العدل والحق مزروعان في فطرة وعقل كل إنسان ﴿فِطْرَتَ اللهِ الّتِي فَطَرَ النّاسَ عَلَيْهَا﴾ والظالم مهما التمس لنفسه المعاذير يكتوي بتوتر الوجدان، ومهما ظهر وحشًا قويَّ المراس مغلوبٌ من الداخل كثير القلق والهواجس، فعندما يشبع السفاح

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٦٤.

(٢) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٦١.

غروره وتسلطه، ويروي بالانتقام عطشه إلى الدماء وتوحُّشه يستيقظ ضميره بعد المنام، ويظل شبح الضحايا يطارده كلما غفا وصحا، كما ظلت أشباح الشهداء والضحايا كسعيد بن جبير تلاحق الحَجَّاج حتى مات مهزومًا مفلسًا، وكما ظل أشباح طغيان (نيرون) تلاحقه حتى أفضت به إلى الجنون.

وسيهزم الجائر أمام الناس في الجولة الثانية، إذ ستظل قضية الثأر تلاحقه، كما ظلت أشباح شهداء الإخوان المسلمين ومعذبيهم تطارد فراعنة مصر، فظلوا يعانون الجراح الداخلية، يتعذبون آناء الليل وآناء النهار ويموتون هلعًا وخوفًا في صور مأساوية أقسى من القتل المباشر، ويترقبون أن يشووا في التنور الذي أوقدوه عشية أو ضحاها، ولعذاب الآخرة أشد وأبقى.

ودور ثالث: تعرية فقهاء الظلام ومثقفيه من حراس الاستبداد من الخادعين المغضوب عليهم، والمخدوعين الضالين العميان.

وثمة دور رابع: شقُّ طريق نجاح الجهاد السلمي بإيقاظ الجماهير المخدرة التي أوهمها فقهاء الطغيان ومثقفوه، أن فقدانها العدل بسبب ذنوبها، وأن صبرها على الطغاة إنما هو من (التكفير)، وقالوا لها: لا بد من أن تنسحقي تحت أقدام الطغاة لتكفري عن (خطاياك) ولتحصدي الكرامة في الدار الآخرة»[1].

فوائد الجهاد السلمي:

«وإنكار المنكرات واجب قطعي حتى لو توقع المصلح إعراض المستكبرين والعصاة، بل حتى لو تيقن إعراضهم، بل حتى لو توقع أذاهم وعدوانهم؛ لأن في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا سيما الاحتساب السياسي الذي ترتعد لهوله الفرائص ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: فائدة شخصية تختص بالمُنكر: براءة ذمة المحتسب، فلا تبرأ ذمة أي

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٣٢و٣٣.

ساكت، فضلًا عن أن يعد سكوته إنكارًا بالقلب، فضلًا عن أن يعده الفقهاء الخانعون جهادًا قلبيًّا!! وبالإنكار يريح ضميره ويسعد باله، وبإنكار الظلم يحصل المحتسب على أجر أكبر الجهاد وأعظمه، بل قد يحصل إذا طلب الشهادة على درجة شهيد كحمزة بن عبد المطلب ﷺ، وذلك حافز كبير.

الفائدة الثانية: شخصية تختص بالمستبد: إقامة الحجة الشرعية عليه إن لم يستجب، ولذلك ورد في الحديث أن المخطئ يتعلق يوم القيامة برقبة من أقرَّه، فيقول: (رأيتني ولم تنهني).

الفائدة الثالثة الكبرى: إصلاح المجتمع، سواء كانت الساعة مناسبة للتغيير، أم كان التغيير يحتاج إلى تراكم أفكار وأعراف، ويتطلب نشر التنوير أولا بوضع معالم العقيدة السياسية، وخارطة الطريق إلى دولة الشورى، التي هي مقصد من مقاصد الشريعة»[1].

بجهادنا السلمي نفتح دربنا	حتى نسيلَ مع السيول سيولا
أمضى من البارود دوى صوته	جمعٌ تظاهرَ رافضًا تنكيلا
أقوى من الأوراق تنصح ظالمًا	مليونُ معتصمٍ يشُقُّ وحولا
إضرابُ عمالٍ بصمتٍ ناطقٍ	قد شقَّ في جبل الطغاة سبيلا[2]

أدلة صحة الجهاد السلمي:

وفضلا على تلك الآثار والفوائد فقد أصَّلَ أبو بلال -رحمه الله- للجهاد السلمي واستدل له بالأدلة التي تثبت وجوبه فقال: إن «السابقين من الصحابة وتابعوهم بإحسان، ناضلوا وجاهدوا من أجل تحقيق الحكم الشوري بشرط البيعة الشرعية: الانتخاب وقوامة الأمة = من أجل ذلك انحازوا إلى المنادين بـ(الحكم الشُوري) كعلي وعبدالله بن الزبير وعبدالرحمن بن الأشعث والحسين بن علي وذي النفس الزكية ضد أهل (الملك العضوض) فقاتلوا من أجل إقامة (قوامة الأمة) التي من دونها لا

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٨٦.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١٢٣.

يستقر عدل ولا حقوق، لا من أجل إقامة الصلاة، فكيف نلغي سوابق الصحابة والتابعين في جهاد الطغيان والاستبداد؟!»[(١)].

وفضلًا عن عمل الصحابة -رضوان الله عليهم- فإن الاستبداد قرينُ الظلم مرتبط به ارتباطًا عضويًّا، فيجب حينئذ أن يقوم أهل الإصلاح بإعادة هذه المظالم لأصحابها وإلا فـ«**عذاب عظيم لكل من خذل مظلومًا: فقد توعَّد الإسلام من خذل مظلومًا أو سكت عن حق محقور**، فعن سهل بن حنيف ﵁ عن النبي ﷺ أنه قال: (من أوذي عنده مؤمن فلم ينصره وهو قادر على أن ينصره أذله الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة) [رواه أحمد بسند حسن]، وقال الرسول ﷺ أيضا: (ما من مسلم يخذل امرءًا مسلمًا، في موضع تنتهك فيه حرمته، وينتقص من عرضه، إلا خذله الله في موضع يحب فيه نصرته، وما من امرئ مسلم ينصر مسلما في موضع ينتقص فيه عرضه، وتنتهك في حرمته ولا نصره الله في موضع يحب فيه نصرته) [رواه البخاري والترمذي].

وبيّن الإسلام لكل غافل أن التواصي بالدفاع عن حقوق المستضعفين هو السياج المتين، الذي يحفظ العرين ويقيم الدين، وينجي من أن يعمَّ العقاب الجميع، فعن أبي هريرة ﵁ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب)، وقال الرسول ﷺ: (لتأخذن على يد الظالم، ولتأطرنه على الحق أطرًا، ولتقصرنه على الحق قصرًا، أو ليضربن قلوب بعضكم ببعض) [رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه]، تأطرون: تردون وتمنعون. وورد في الأثر: (لا يقفن أحدكم موقفا يضرب فيه رجل ظلما، فإن اللعنة تنزل على من حضره حين لم يدافعوا عنه)، وقال ﷺ: (من مشى مع مظلوم حتى يثبت له حقه ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام) [صححه الألباني]»[(٢)].

(١) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص٣١.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٨٤.

وقد رغّب الإسلام وحفَزَ لمقاومة الطغيان وفي هذا يقول أبو بلال: «إن الله تعالى قال: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ أي جاهدهم بالقرآن، والنص صريح على أن الجهاد هنا جهاد كلام لا جهاد حسام، وقوله ﷺ: (جاهدوا المشركين بأنفسكم وأموالكم وألسنتكم) [رواه أبو داود والنسائي]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيّهَا النّبِيّ جَاهِدِ الْكُفّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾، وقد ثبت أن الرسول ﷺ لم يقاتل المنافقين، فتبين أن ذلك الجهاد جهاد مدني سلمي بالمصابرة والمعاركة السلمية، وعنْ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال ﷺ (إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر) [رواه الترمذي وحسنه، وصححه الألباني بطرقه، وله شواهد عند أحمد والنسائي]، وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله) [رواه الحاكم وصححه، وصححه الألباني أيضًا وله شاهد عند الطبراني في الأوسط]، فالأمة تحتاج إلى الجهاد السلمي طوال الحياة أما الحربي فمخصوص بدفع عدوان غزاة فهو في أوقات مستثناة. ومن أجل ذلك نجح الصحابة في العهد الراشدي؛ لأنهم وازنوا بين الجهادين الداخلي والخارجي، فاستمر المجتمع قويًّا، والخلافة راشدة قائمة. ثم اختل التوازن فظهر الجهاد الخارجي الحربي، وضمر الجهاد السياسي السلمي الداخلي وتضاءل، فسقط الحكم الشوري العادل، وبدأ البنيان ينهار من الداخل، وهذا الجهاد يتفق مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في أن كلًّا منهما أمر بمعروف ونهي عن منكر، ولكن الجهاد يختص ببروز عنصر المخاطرة والمغامرة، بل إن المظاهرات أسلوب من أساليب النصيحة، والتناهي عن المنكرات، وإنصاف المظلومين، ولذلك فإن الحاكم قد لا يأبه عندما يُكتب له خطاب سري فردي، وقد لا يصل إليه الخطاب أصلًا، ولكن سيستجيب عندما يحتشد العاطلون يطالبون بوظائف، أو يطالبون بشأن من شؤونهم، أو يطالبون بإطلاق ذويهم المعتقلين أو محاكمتهم علانية، ولذلك قال تعالى: ﴿لا يُحِبّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسّوءِ مِنَ

الْقَوْلِ إِلّا مَن ظُلِمِ﴾، والجهاد السلمي ليس ضد الدولة بل ضد منكرات الحكومة»[1].

«من هذه النصوص يتبيّن لنا حكم شرعي ينبني على الجزم واليقين، لا على الظن والتخمين، وهو أن **الدين يوجب مقاومة انحراف السلطان ويعدها جهادًا مفروضًا حتى إنه يجعلها في المرتبة الأولى من الجهاد**، وهذا ما تشير إليه عبارات الحديث عندما تصفها بـ(خير الجهاد) أو (أفضل الجهاد)، فهو أولى وأحرى وأجدى وأقوى؛ لأننا نحتاج على الدوام إلى الجهاد المدني الأكبر: جهاد الاستبداد حتى الاستشهاد، ولكننا لا نحتاج إلى الجهاد العسكري؛ إلا في حالات محددة مستثناة، هذا هو واقع التاريخ عمومًا والإسلامي خصوصًا.

ومن الطبيعي إذن أن يكون الجهاد المدني الأكبر صنوًا للجهاد العسكري، فهما فرسان يتباريان، ويتعادلان في الميزان، فالشهيد تحت ظلال الكلمة وسائر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل والطعام، كالشهيد تحت ظلال السيوف، حقيقة لا مجاز فيها»[2]، **ألا يكفي أن «يتساوى المجاهد بالكلمات وسائر الوسائل السلمية بمنزلة حمزة بن عبدالمطلب؟ ويصبحان جارين في الفردوس الأعلى؟ إنه في منزلة صحابي مهاجر من السابقين إلى الإسلام، الذائدين عن الدين يوم بدر العظيم، المستشهدين يوم أحد الشهير، فأي منزلة يريد الطالبون أفضل من منزلة حمزة؟ وأي فضيلة يسعون إليها أعلى من فضل حمزة؟ أن يكون إنسان عادي جدًا في رتبة حمزة بن عبدالمطلب وقد يكون رجلًا عاديًا لم يتدرب على فنون الحرب، وقد تكون امرأة وقد يكون ضعيف الجسم والحول، وقد يكون مهمشًا محتقرًا مستضعفًا»**[3].

جهادُ الحرب في دفعِ لغازٍ   يرومُ بدارةِ الإسلام شرا

(١) المذكرة (٦) من المحكمة الثالثة: المظاهرات جهاد سلمي ومن أساليب النصيحة، ص ٢-٦.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٠.

(٣) المرجع السابق، ص١١.

ولا سيفٌ لغير غزاةِ دارٍ وإن السلمَّ وسطَ الدار أحرى[1]

وسيلة الجهاد السلمي:

رغم ما للاستبداد من آثار وخيمة وأنه يواجه المصلحين بالقوة والعنف ولكن ينبغي علينا ألا نواجهه إلا بشرع الله، فالضابط الحاكم على المسلم هو أوامر الله لا الثأر والتشفي، وقد عانى أبو بلال ما عانى مما ذكرنا سابقًا ولكنه تسامى عن ذلك كله؛ لأنه ساعٍ لتطبيق شرع الله لا لجاه ومحمدة ولذا قال: «إن الله أمر عباده بالدعوة إلى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة فقال: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، ولذلك **ينبغي حسن التأني في مخاطبة الناس، بتقديم الكلام اللين اللطيف، مهما كان المخاطب عاصيًا أو ظالمًا أو كافرًا،** فقد أمر الله كليمه موسى وأخاه هارون عليهما السلام بالبدء باللين فقال: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾.

فالحلم والرفق ولطف الخطاب هو الأصل في الدعوة، وهو الذي تؤكده الشريعة، ولا ينبغي البدء بسواه، ولا التقليل من جدواه، بل يجب تكراره مرارًا، فقلوب البشر ليست أصلب من الصخر، الذي يؤثر فيه حبل السانية الضعيف، حتى يحفر فيه خطًا، يقسم كتلة الصخرة قطعتين، كما قال الشاعر:

اطلب ولا تضجر من مطلبٍ فآفةُ الطالب أن يضجرا
أما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

ومن المناسب مخاطبة السلطان أيًّا كان سياسيًّا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو قضائيا، بما اعتاد أن يخاطب به، إذا لم يكن في ذلك محذور شرعي، ومن الضروري ذكر محاسنه، والاعتراف بما له من فضل، فالاعتراف بالفضل عين الإنصاف، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾،

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٦٤.

والقسط هو العدل في الأقوال والأفعال، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ وقال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، وأفضل مقامات العدل هو العدل عند الغضب والموجدة والعداوة»[1].

إن «**علامة إنصاف الإنسان واعتدال مزاجه وحكمته هو أن يعدل في مثل هذه الحالات، وإذا أضاف إلى العدل: هدوء الأعصاب في الخطاب، كان ذلك من الدعاة بالحكمة والموعظة الحسنة**، فالأسلوب اللطيف قد يحفز المخاطبين على الإصغاء، ويزيل الوحشة بينهم وبين الناصح، فتصل الرسالة أو توشك، وقد يقتنع المخاطبون ويسمعون ويستجيبون، ويدركون أن الواعظ مشفق عليهم، صادق غير متكلف، ويدركون أن صديقهم هو من صدَقهم لا من صدَّقهم، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّن دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٣٣) وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤) وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾»[2].

وقال مرة أخرى: «من الضروري تجنب فرقعة البالون، أي ذلك الخطاب الذي يستثير العوام ويستفز الحكام وهو مجرد بالون فارغ يرعد ويُبرق ولكن ليس له أثر استراتيجي؛ لأن النفوس جبلت على كره من يستفزها، ولذلك قالت العامة: (الكلام اللين يغلب الحق البين).

ولذلك أمر الله نبيه موسى وأخاه هارون عليهما السلام، بأن يخاطب فرعون خطابًا لينًا مع سابق علمه بأنه لن يستجيب؛ وذلك لإقامة الحجة عليه، ولأن ذلك هو القاعدة في كل خطاب إصلاح لكي يشعر داخل نفسه بخطئه، وإن أخذته العزة بالإثم فقال تبارك وتعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾، **ولكن من يفحص هذا الخطاب اللين في أسلوبه؛ يجد مضمونه قويًا، فهما قررا بأنه**

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٧٤.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٧٦.

طاغوت بصراحة ووضوح.

لماذا أوصى الله موسى باللين في الأسلوب لفرعون؟ لأن القاعدة أن في نفس كل قاسٍ جوانب لين، وفي روح كل شرير جوانب خير، ومتى استثيرت جوانب الخير في نفس الإنسان أمكن أن يقتنع، أو أمكن على تقدير آخر أن يشعر بخطئه، أو أمكن أيضًا أن تتلافى حدة بوادره، أو أمكن على أقل تقدير إقامة الحجة عليه»[(١)]، لذا «ينبغي لدعاة الإسلام إذا أرادوا تمكين تطبيق الشريعة أن يتوصلوا إلى ذلك بالإقناع والدعوة بالتي هي أحسن لا بالجبر والانقلاب، وأن يبدأوا بقضية الحقوق والحرية السامية التي هي بوابة الحقوق كلها وأمها الكبرى، وألا يداهنوا أي حكم يجسد الطغيان، فالإسلام والطغيان ضدان لا يجتمعان»[(٢)].

واللين كما قال –تقبله الله– «لا يعني التخاذل والضعف والتهاون والتساهل»[(٣)]، ولا بد من الوضوح في الرؤية «فكثير من أهل الدعوة والإصلاح يشنع بالواقع الفاسد ويشير إلى المشكلات، ولا يقدم الاقتراحات، وهذا غفلة عن الأسلوب العملي الواقعي، فقد يكون الحاكم الجائر في أحيان غير قليلة مستعدًا لإرضاء أهل الإصلاح، ولكنه غير مقتنع هو ولا مراكز قواه بالمغامرة إلى المجهول في مثل قضية الربا. ثم إن إصلاح أمور الدولة يتطلب جهودًا ضخمة، **فهو يتطلب أولًا أن يكون طالبو الإصلاح عارفين بما هو المطلوب، وبالبديل المناسب، وبعوائق الإصلاح، وقادرين على طرح فكر موضوعي يعالج المشكلات**»[(٤)].

الجهاد السلمي جهري لا سري:

إن «المنكرات العامة أمور مشتهرة ولا يمكن أن تزول إلا بالجهر بإنكارها، **على أن الجهر**

(١) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص١٧٢.

(٢) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص١٤٠.

(٣) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٧٧.

(٤) المرجع السابق، ص٩٩.

لا ينبغي أن يعدل فيه عن اللين إلى الشدة، والصدع لا يعني الغفلة عن حسن الأدب، ولكنه يعني وضع العواطف الثائرة، والموضوعات الصعبة، في عبارات هادئة»(١)، وقد قال -رحمه الله-:

أدركتُ رغم النصح أن مواعظًا   سريةً لم تنقذِ المغلولا

يا ويحَ كل مواعظٍ فرديةٍ   هل كان طاغوت الظلام جهولا؟

أدركتُ أن حكومةً فرديةً   لا تقبل الإصلاح والتعديلا(٢)

لذا فالقاعدة الكبرى في الجهاد السلمي هي: الجهر لاعتبارات كثيرة منها:

«**أولًا: أن كثيرا من أهل الرأي والإصلاح لا يقدرون على مشافهة الحاكم**، ولأنهم لا يضمنون أن تصل مكاتبتهم إليه، ومن هنا لا ينبغي أن يترك الناصح المنكر محتجًا بأنه لم يستطع أن يناصح في السر.

ثانيًا: أن للاكتفاء بالموعظة السرية محاذير ينبغي إدراكها، منها: **أنه قد يخفق مسعى المصلح، ولا يزول المنكر، وتحال نصيحة الناصح إلى سلة المهملات.**

وثالثًا: **يحتمل أن يساء للمحتسب** في رزقه ووظيفته، أو جاهه ومنصبه، أو في نفسه وحياته، من حيث لا يشعر ومن حيث لا يدري الناس، وربما لفقت له تهمة تصوره بين الناس مجرمًا منبوذًا تشوّه سمعته.

ورابعا: **يحتمل ألا يتمكن الناس من معرفة جهاده المدني السلمي**، لاتخاذه قدوة وأسوة، بل قد يظنونه من أعوان الظلمة إن لم يكن منهم، ويعدونه راضيًا موافقًا، **وأخطر من كل ما مرَّ أن الناس سيظنون الجور والاستبداد وقمع الحرية السامية والفساد أمرًا مقبولًا في الشريعة**؛ لأن علماء الشريعة لم ينهوا عنه.

---

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٧٧.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة، ص١٢١.

الخامس: وهو أهمها أن **المحتسب في الشأن العام واحد من الرأي العام الذي وكَّل الحاكم، فالحاكم يحاسب أمام موكليه، ولهم إجباره على مشاورتهم، ولو أدى ذلك إلى عزله**.

ولا بد للمجاهد المدني من أن يوازن بين المصالح والمفاسد في النتائج، فليس الفطن من عرف الخير من الشر فحسب، بل هو من عرف أفضل الخيرين وأهون الشرين، كما ذكر ابن تيمية»[١]، **ولذا فيجب التزام الموعظة السرية في موضعين فقط هما:**

«**الأول: يجب أن تكون الموعظة سرًا في الجانب الشخصي من حياة الفاجر**، إذا كان الحاكم مقترفًا في السر بعض الموبقات كشرب الخمر والزنا واللواط، على أنه لا ينبغي للمحتسب أن يتعرف على هذا المنكر من خلال التجسس على الناس في بيوتهم، أو يرفع ثياب أحدهم ليرى ما تحتها، أو يكشف الغطاء ليعرف ما في الوعاء، إذ الشريعة أمرت بستر عورات الناس، ونهت عن التجسس عليهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، وقال رسول الله ﷺ: (ولا تحسسوا) [رواه البخاري] وقال عليه أزكى الصلاة والسلام: (من ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة) [رواه مسلم].

الثانية: ويجب أن تكون الموعظة سرًا أيضًا إذا كان المنكر في مجال أسرار الدولة العامة، التي يضر نشرها بمصالح الدولة العليا، ويبين ثغراتها للأعداء في الخارج، وللمنافقين والفوضويين في الداخل»[٢].

حين تفنى الأحداث يبقى حديثٌ ... في شفاه الزمان للناس يُروى

فاكتب اليوم ما تشاء سيبقى ... في غدٍ ما كتبت والعمر يطوى

سيدي الشعب جاهد الظلم تُفكك ... بالجهاد السلمي غِلًا وطغوى

لك وعظي لا للولاة فهيًا ... لنضال بالسلم واصل خطوا

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٧٧.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٧٥.

لو نصحنا الحكام سرًا وجهرًا ما استجابوا ما دمت تكتم شكوى

كل شعب عن حقه يتخلى ليس يلقي غير الإهانة مأوى[١]

والدليل على الجهر: **قول الرحمة المهداة رسولنا** ﷺ «في حديث (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله) **فالحديث ينص على الأمر والنهي، لا على الرجاء والالتماس**. والأمر عند الأصوليين هو طلب الشيء على جهة الاستعلاء، والنهي هو طلب الكف على جهة الاستعلاء، فالمجاهد السلمي إذن يأمر الحاكم وينهاه دون تذلل وخضوع، لأن الله خوله مباشرة بأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهو قوي بهذا التخويل الرباني»[٢]، «ولذلك رد الإمام الغزالي حجج فقهاء المداهنة والتبرير، فذكر أن تخصيص الأمر بالمعروف بتفويض الإمام تحكم لا أصل له، وتساءل: «كيف يكون الأمر محتاجًا إلى إذن الإمام، وأفضل درجاته كلمة حق عند إمام جائر، فإذا جاز الحكم على الإمام وهو راغم، فكيف يحتاج إلى استئذانه» ثم قال: «إذا كان الوالي راضيا فذاك، وإن كان ساخطا فسخطه منكر، يجب الإنكار عليه فيه!! فكيف يحتاج إلى إذنه في الإنكار عليه» [الإحياء: ٢٨٨/ ٢]، وأكد ذلك الإمام النووي في شرح صحيح مسلم وحكى الإجماع على وجوب إصلاح السلطان وهو راغم»[٣].

وفعل رسولنا ﷺ بأمته: «فكيف يقدسون المستبد ويجلُّونه عن أن يسمع من مواطنيه ما سمعه المصطفى ﷺ منهم؟ وكيف رد المصطفى الحجة بالحجة ولم يسجن ولم يضرب بل ولم يغضب؟ وذلك كثير كقول بعضهم له عليه الصلاة والسلام أمام الناس: ما عدلت يا محمد، واقسم بالعدل يا محمد، وقول ثالث له: ألأنه ابن عمتك؟ ولم يقل لهم ﷺ لماذا تجابهونني علانية؟ ولماذا تعترضون على أحكامي علانية؟ وعليكم بسرية المعارضة مالم آذن لكم بالعلانية. ولم يقل عمر بن الخطاب

(١) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١٦٤.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١١٧.

(٣) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٢٣.

ﷺ للمرأة التي اعترضت على تحديد المهور: هلا همست في أذن زوجتي، بدلًا من نصحي علنًا، أو اسكتي ولا تعرضي نفسك للتكشف والريبة، ولم يقل عمر بن الخطاب: لا تعظني إلا سرًا، لمن قال له في المسجد جهارًا أمام الملأ: إن انحرفت قومناك بسيوفنا، بل قال قولته الشهيرة: الحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يقومني. أفلا يسع الفقهاء-إذا كانوا يريدون الحقيقية- الاستدلال بهذه المواقف المضيئة، بدلا من التنقيب عن الأحاديث الأدلة المتشابهة والشاذة والواهية؟

يقضى على المرء في أيام محنته حتى يرى حسنا ما ليس بالحسن»[١]

وليحذر العلماء أن يكونوا كما قال أبو بلال -رحمه الله-:

وقال فقيهك الرسمي: من يصبر فقد يظفرْ
ألينوا نصحـــه ســـرًّا وحيوا كل من يقهرْ
فإن النصح للحكام سرٌ، ويلُ مَـــن يجهرْ
وقـــال: بأنهـــا فتنٌ وجرَّم كل من عبرْ
ولا ينجو من البلوى سوى من هان واستصغرْ
فتلك الشمس لن تشرق ذاك البدرُ لن يظهرْ
وجاء فقيهك السامي فجهَّل كل من فكرْ
فمَن يأمـــر بمعروفٍ ومن يصدع ومن يجهرْ
فكان الصبر مفتاحًا لقبر الأمة الأكبرْ
أجل هي فتنةٌ كبرى وأنت الفاتن الأكبرْ[٢]

الجماعية لا الفردية:

«ولا ينبغي قصر مفهوم الكلمة على ما يتبادر إلى الذهن من أنها كلمة من فرد، فذلك يجعلها

(١) المرجع السابق، ص٩٠و٩١.

(٢) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٢٠و٢١.

سلاحًا غير كاف أمام كثرة النوازل وتعقيد الوقائع. **فخطاب الفرد الأعزل معرض لمخاطر عديدة:**

الأولى: أنه صوت منفرد يضيع في سديم صمت الرأي العام.

الثانية: أنه قد لا يحظى بقبول الناس، فسيقول الناس: ولم لم يتكلم الآخرون، فلو كان ما ذكره حقا لشاركه آخرون كثير، فخطاب الجمع أكثر إقناعا للناس.

الثالثة: سهولة تسفيهه، في ضجيج أصوات المنافقين والموافقين والغافلين، ولسلطات الجور أعوان من الفقهاء والمثقفين، وظَّفتهم لمحاربة الإصلاح والمصلحين.

الرابعة: سهولة قمعه، لأن سلطان الجور يسهل عليه قمع الفرد، ولا يسهل عليه قمع الجماعة.

الخامسة: أن الإنسان قليل بنفسه كثير بإخوانه، فالعمل الجماعي أقرب إلى التؤدة والمراجعة والنضج.

السادسة: ينبغي للمحتسب أن يوازن بين الأرباح والخسائر، فقد يسجن أو يفصل لكلمة عابرة في صحيفة أو خطبة في منبر، أو صرخة في ميدان، وقد يدفع هذا الثمن عندما يشترك في بيان، فإذا أوذي عند اشتراكه في بيان انتشر البيان، وتداوله الناس، ونفع الله به أكثر ممَّا لو كان صرخة منفردة.

السابعة وهي أهمها: أن أمتنا طوال العصور لم تفتقد كثرة المصلحين، ورغم ذلك استقر الظلم والاستبداد، ولكنها افتقدت تجمع الكلمات، وتجمع الكلمات هو الأكثر تأثيرًا، قطرات الأمطار المتناثرة في القيعان لا تشق الصحراء إلا عندما تتجمع لتسيل واديًا، فإذا سالت واديًا شقت درب الحكم الشوري»[1].

«ولا يمكن الجهاد السياسي بل لا يمكن أمر بمعروف ولا نهي عن منكر إلا بالتجمع والتكتل، فإن سر نجاح المصلحين في كل زمان ومكان أن يجدوا على الخير أعوانا، إن علة

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٩٦و٩٧.

إخفاق المصلحين في كل زمان ومكان؛ هي ألا يجدوا على الخير أعوانا، كما صرح الحديث الصحيح، وكما صرَّحت عِبَر التاريخ وأحداثه. ومن تلك العبر عبرة أموية، فقد جاء أبو مسلم الخولاني إلى معاوية ﷺ، فجرى الحوار التالي: قال أبو مسلم: السلام عليك أيها الأجير. فقال أحد موظفي بلاط معاوية: قل أيها الأمير. فأصر أبو مسلم على صيغة السلام: بل السلام عليكم أيها الأجير، إنما أنت أجير استأجرك رب هذه الغنم، فإن أنت داويت مرضاها، ورددت أولها على آخرها، وقاك سيدك، وإن أنت لم تفعل عاقبك سيدك.

وهناك عبرة عباسية أيضًا، فقد خطب أبو جعفر المنصور فقال: أيها الناس، اتقوا الله، فقام إليه رجل من بين الناس، فقال: أذكرك الله الذي ذكرتنا به، فقال المنصور: سمعًا سمعًا لمن ذكر بالله.

هذان موقفان، أحدهما من حر مصلح في العصر الأموي، والآخر من حرٍّ في العصر العباسي فيهما عبرتان: الأولى: **أن الإنسان إذا جعل الله نصب عينه لم يخش إلا الله، فيستطيع أن يواجه الطغيان، بكلمة حق أمام سلطان جائر**. إنها تجلي قاعدة الإصلاح السياسي وقاعدة الحرية بعيدًا عن ترهات النصائح السرية، أوهام الإنكار بالقلوب، التي شاعت في عهد استقرار الاستبداد. **العبرة الثانية**: **أن أمثال هذه المواقف المجزوءة الصغيرة، إنما هي ومضات عابرة تضيء الطريق في لحظة خاطفة**، ثم يعود الظلام الحالك؛ لأنها لا تستطيع تغيير المسار، فهي من دون رأي عام واع متجمع متحرك، وهذا سبب إخفاق كثير من فرسان الجهاد السياسي في العصور القديمة هو فقدان الشروط الأربعة: **رأي عام، واع، متجمع، متحرك**»[١].

وثمة شروط لا بد من مراعاتها لتحقيق هذا الرأي العام الواعي المتجمع المتحرك:

«**أولها**: **أن الخطاب الذي يحرك الجماهير هو الخطاب الواضح البسيط على عمقه**، الذي يلاحظ طريقة القرآن الكريم في المزج بين خطاب العقل والوجدان، وكثير من الأكاديميين

---

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٦٧ و١٦٨.

ممَّن تعودوا التدريس في الجامعات أو العكوف في مراكز الأبحاث؛ يكتبون بلغة أكاديمية تخصصية عميقة، لكنها لا تحرك الجماهير.

ثانيها: البصيرة بعلم التغيير دراسة وممارسة معا.

وثالثها: تجربة الحراك وعراك السلطة القامعة تلهم خبرة لا تدرك بالقراءة، لا تدرك إلا بالنضال والجهاد، ودفع الثمن عزلًا وتضييقًا وسجنًا، والذين يدخلون في هذا المجال دون الاستعداد للثمن، ينحرمون الثبات فتخفق تجاربهم ويحرمون الجماهير من التقدم، ويعللونها بأوهام الصلاح والإصلاح.

ورابعها: فالجماهير لا تقتنع بصدق المطالبين بالإصلاح، إذا لم يصبروا على أذى السلطان، وقد لا تقرأ مطالبهم، إلا عندما يدخلون السجن، ولا تثبت مطالبهم في ذاكرتها إلا إذا خرجوا ثابتين مواصلين، أو على أقل تقدير صامتين من أجل أن تحمل الجماهير الأفكار، **لا بد أن تصبر النخبة على الامتحان، وصدق الله العظيم: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾**»[(١)].

«فمتى تعرف الأمة حقوقها وتجاهد جهادًا سلميًّا في سبيلها، لتسترد ثروتها وكرامتها وسلطتها من أولئك الملوك والأمراء والرؤساء الذين بنوا بأموال الشعب المسروقة القصور، وأنشأوا المزارع والمصانع، وأقاموا اليخوت الفارهة، وأنشأوا البنوك والشركات، ثم تظاهروا وهم ذئاب نهاب بثياب الوهاب، فبنوا -بالفتات- بعض المساجد، وأعطوا بعض الفقراء، وزعموا ذلك من المكرمات والمبرات، ودفعوا بعض الجوائز لحفاظ كتاب الله، وبعض الجوائز لحفاظ سنة رسول الله ﷺ، ولو وعى الشعب وجاهد في سبيل دولة قوامة الأمة على ولاتها، لعرف أن من ترك سنن العدل والشورى لم يحفظ من القرآن ولا من سنة المصطفى شيئًا!!»[(٢)].

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٠٤و١٠٥,

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٧١ و٧٢.

ألا يا شعبنا الغافي إلامَ النومُ والإطراقْ؟
بأي شريعةٍ نُغضي على الإذلال والإملاقْ؟
ألا يا ضيعة الإسلام والأوطان والأخلاقْ
ألا يا شعب مالك في كهوف الذل والإخفاقْ
شيوخُك في زنازينٍ وأنت بضيق الأطواقْ
أمسرورٌ ومن طلبوا حقوقك في أتون وثاقْ؟
ألا عقلٌ ألا روحٌ ألا قلبٌ بهم خفاقْ؟
ألا دينٌ ألا نبلٌ ألا حسٌ ألا أذواقْ؟[1]

الصبر والتضحية مفتاح النجاح:

يا فتية المجد هُبوا للعلا قُدما فبين ثورتكم والنصر أمتارُ
ضريبة المجد إقدامٌ وتضحيةٌ في كل دربٍ لها ومضٌ وآثارُ
وللدماء اشتعالاتٌ مجلجلةٌ يشقى بها التاجُ والظلماءُ والعارُ
ستشرق الشمس ما دامت أكفكمُ تدُّق باب الدياجي وهي إصرارُ[2]

وهي المعادلة التي أجمعت عليها الأمم أن النعيم لا يدرك بالنعيم، وأن البطال لن ينال منازل الأبطال، ودون الشهد إبر النحل، ومن يخطب الحسناء لم يغله المهر، والجنة حفّت بالمكاره، وقال -رحمه الله-:

إيهِ يا زورقُ أبحر فالرزايـــــا كالمزايـــا
ما استحق الدرَّ من لم يركب البحر مطايا
ويــــرى أن البلايـــا ربمـــا كانت عطايـا

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٥٠.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، ديوان: صرخة خادم، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٤٩.

ما استحق العيش جيلٌ　　فــرَّ عن عبء البرايــا
ما استحق العيش جيلٌ　　نام في جوف التكايا[١]

وقد أعاننا أبو بلال -رحمه الله- على إيضاح الطريق لكي نصل إلى جزيرة الشورى فقال متأملًا وشارحًا للحديث الذي رواه ثوبان ﷺ مولى رسول الله قال: قال رسول الله ﷺ: (يوشك الأمم أن تداعى عليكم، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها) فقال قائل: ومِن قلَّةٍ نحن يومئذ؟ قال: (بل أنتم يومئذٍ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السَّيل، ولينزعنَّ الله مِن صدور عدوِّكم المهابة منكم، وليقذفنَّ الله في قلوبكم الوَهَن). فقال قائل: يا رسول الله، وما الوَهْن؟ قال: (حبُّ الدُّنيا، وكراهية الموت)، «ما معنى هذا الحديث؟ **معناه لا مخرج لنا من الطغيان إلا بالإيثار، فالإيثار يعلمنا الشجاعة والتضحية للجماعة، والأنانية تعلمنا الجبن والخوف، والإيثار يفرز التضحية، والتضحية تفرز الشجاعة والعزيمة، وبالعزيمة يتعلم الناس فن النجاح**، كالتنظيم والمبادرة والاستراتيجية والتكتيك»[٢].

ثمن النصح أن تعيش حبيسًا　　أو شريدًا عن المرابعِ ينأى
ثمن الرأي أن تؤاخي فقرًا　　إن رأيت الجيوب بالمال ملأى[٣]

«**والمجاهد السلمي بعلمه ويقينه من أجدر الناس بأن يؤثر الآجل الباقي، على العاجل الفاني، ومن أجدر الناس أن يضرب نموذج التضحية**، بكل ما يحبه الأنانيون أهل الشهوات من متع وملذات، وتعلق بزينة وزخرف الحياة، وما فيها من أهل وأولاد، وجاه وشهرة ومال، وهو بسلوكه يوقظ الهائمين وراء السراب، في حظوظ النفس العاجلة، في شهوات الرياسة، وشبهات الفكر، ويوقظ الغارقين في نومة الكهف.

ومن أجل ذلك فهو أجدر الناس، وهو يرفع بصره إلى السماء، مشفقًا على الذين خفضوا

(١) مرجع سابق، صرخة خادم، ص٢٠٤.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٤٤.

(٣) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص٩٤.

أبصارهم إلى الأرض بالصبر على الأذى، ومسامحة المخالفين، وتلمس الأعذار لهم، وترك سوء الظن بهم، وترك تفتيش نياتهم، والتحلي بالحلم وسعة الصدر، والتجمل بالعفو والصفح، والابتعاد عن رد الفعل المتشنج»[(١)].

هل فازَ إلا ماجدٌ لما رأى الهول اقتحمْ
جدد حياتك إنَّ من أَلِفَ القيودَ بها انحطمْ
والنصر يمنح طامحًـــا إن كشَّرَ الهولُ ابتسمْ
مهرُ النجاح ثلاثةٌ: رأيٌ وإقدامٌ وهَمْ[(٢)]

وليتذكر المجاهد السلمي أنه سيموت كل سلطان جائر، وسيبقى موقف الفقيه؛ «لأن **كلمة الحق المكتوبة بالدم ليست نصًا مخطوطا بماء الذهب في مكتبة التراث إنما هي روح شفافة يمنحها الصبر والجهاد والاستشهاد هيئة طير محلق في السماوات، فتكتسي أجنحة وريشًا وتحلق في الأعالي فوق الوهاد، فتحدق إليها العيون، وتخفق لها القلوب، فتكون القدوة الحسنة،** وبذلك يصبح الضعيف الأعزل ذلك المرمي بين أرجل بوليس السلطان، بطلًا شاكي السلاح، يرسم بدمه وصبره طريق خلاص الأمة، ويضع لافتة كتب عليها: هذا طريق الكرامة. وينبغي للدعاة إلى الله أن يدركوا أهمية الدعوة إلى الحكم الشوري، وأن يسترخصوا الحياة، ليعبدوا الطريق لحياة أمة تبحث عن قدوات، تعلمها أن العدل ثمرة التضحيات المتواصلة المعلنة، لا دعوات القنوت الساكتة، إنه الجهاد السلمي، إنها الكلمة الهادئة والمظاهرة المنسابة تهزم الدبابة المجنزرة المصفحة، والمدفع الذي يدك المدن، إنها الكلمة الهادئة المجنحة بالموقف الثابت»[(٣)].

ثمن النصح أن تلاقي الرزايا باسمًا حينما تكشر بلوى

---

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٢١٩.

(٢) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص٧٦.

(٣) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٣١.

كلما دغدغ الهوى طرف عين ... أن ترى الحلم بالمسامير يكوى

ثمن الرأي أن تؤاخي فقرًا ... حين يُحثى من حولك المال حثوا

تكتسي طاويًا على البرد طمرًا ... إن كسا الزيف والتملق فروا

هي حرية تُنال طلابًا ... وجهادًا وليس توهب عفوا[١]

والتضحية والصبر مفتاح النجاح السياسي؛ لأن «النجاح السياسي يشبه مسألة الزراعة فإذا كانت الأرض خصبة وجيدة لم يبق إلا الحراثة وبذر البذور ثم السقي ثم الحصاد، أما إذا كانت الأرض صحراء قاحلة كما في المملكة العربية فإن العملية السياسية شاقة تبدأ باستصلاح التربة أولا فالمشوار طويل»[٢]، ولذا لا بد من صبر وعدم استعجال وأعظم مثبتات الصبر الإيمان بالله: «فالمجاهد السلمي يزوده إيمانه وصلاته وصيامه بسور متين وحصن حصين، فلا يقربه شيطان إلا خنس أو احترق، وإذ ذاك يتجلى اليقين بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، فيزداد صلابة على صلابة.

ويصبر على ما يتعرض له من أمراض الجسد، كالقرحة وضغط الدم والشلل، والسكري وتساقط الأسنان، والروماتزم وآلام الظهر والأطراف، ونحوها من أمراض التعذيب والسجون. مدركًا أن كل الناس يألمون حتى الطغاة في قصورهم سيموتون في فرشهم، والآلام تعبث في جسومهم، ويزيده مناعة إدراك الفرق: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾.

وهو صبر سنوات بل أعمار لا صبر ساعات: فصبر الجهاد المدني الأكبر ليس صبر ساعة، بل ولا ساعات، إنما هو صبر سنوات على الجهاد، وصبر عمر مديد على الثبات، وإن قُتل المجاهد المدني شهيدا لن يقتل بين عشية وضحاها، لن يقتل حتى يصابر على ما في السجن من تعذيب

(١) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص١٦٧.

(٢) مقطع على اليوتيوب بعنوان: بلا تأشيرة: youtu.be/U0J8GCySO2A

وتضييق، وقد تمر سنون وهو لم يحاكم، ولا يموت حتى يمر بصنوف الأذى والعذاب»[(١)].

والحق لا يعلو بدون طليعةٍ ... خلَّت نفيسَ نفوسها مبذولا

والمجد في الدنيا وفي الأخرى معًا ... من دون تضحية الفتى ما نيلا

إن لم تساقوا للسجون قوافلًا ... لن تقنعوا الدنيا بقولٍ قيلا

إن لم تسيروا للسجون مواكبًا ... لن يصبح الحلم العصيُّ ذلولا

إن لم تسيروا للسجون كتائبًا ... لن تمنعوا من قتلنا (قابيلا)

إن لم تسيروا للسجون قوافلًا ... لن يستجاب لكم دعاء قيلا

ما وفق الرحمن إلا من سعى ... ودعا وناضل رافعًا قنديلا[(٢)]

«**وليتذكر أنه لا يمكن أن يتم جلب خير ولا دفع شر إلا بالصبر والتحمل، ولذلك قرن الله الأمر بالحق بالصبر فقال تعالى فيما حكاه عن لقمان وهو يعظ ابنه:** ﴿يَا بُنَيّ أَقِمِ الصّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، وليتذكر مواقف الصالحين والصابرين، قال خباب بن الأرت ﷺ: شكونا إلى رسول الله ﷺ، وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة، فقلنا: ألا تنتصر لنا؟ ألا تدعو لنا؟ فقال: (قد كان من قبلكم يؤخذ بالرجل، فيحفر له في الأرض، فيجعل فيها، ثم يؤتى بالمنشار، فيوضع على رأسه، فيجعل نصفين، ويمشط بأمشاط الحديد، ما دون لحمه وعظمه، ما يصده عن دين الله) [رواه البخاري]، وليتذكر الآيات الكريمة التي أمرت بالصبر وأوصت به كقوله تعالى: ﴿يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتّقُوا اللّهَ لَعَلّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ وقوله: ﴿وَبَشّرِ الصّابِرِينَ (١٥٥) الّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنّا لِلّهِ وَإِنّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (١٥٦) أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَبّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾.

وليتذكر الأحاديث الشريفة، كقوله ﷺ: (من يرد الله به خيرا يصب منه) [رواه البخاري]

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٢٢ و٢٤.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١٢٣.

وقوله: (إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوما ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط) [رواه الترمذي وابن ماجه]، وليكن متمثلًا بالصالحين والصديقين، الذين يندر أن يجد منهم من لم يبتل في ذات الله، فضلًا عن الأنبياء والمرسلين، فليصفح وليغفر، وليكن شعاره قولة أحد الأنبياء، حينما ضربه قومه حتى أدموه، كما ورد في الحديث، قال عبد الله بن مسعود ﷺ: كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ، يحكي نبيًّا من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ضربه قومه، فأدموه، وهو يمسح الدم عن وجهه، ويقول: (اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون) [رواه البخاري ومسلم].

وينبغي للمجاهد المدني والسياسي أن يتذكر أن سلوك المستكبرين من الرؤساء والمترفين متشابه، رغم اختلاف الأزمنة والأمكنة، كأنهم توارثوه كابرا عن كابر فليعذرهم وليصفح عنهم، وليدرب نفسه على التحمل حتى يتحمل وعلى التحلم حتى يحلم وعلى التصبر حتى يصبر وعلى التشجع حتى يشجع، فالتحمل والحلم والصبر والشجاعة من الأخلاق المكتسبة، التي ينال حظ منها غير قليل بالرياضة والتمرين والتجربة»[1].

السجن مدرسةٌ بناها يوسف ... كم خرجت للخانعين بسولا

السجن جامعةُ الفضائل من يُرد ... يجد الزنازن في السجون فصولا

كم فكرة في جوفها ما نالها ... متشدقٌ جعل الدروس بقولا

كم لذة لعبادة في خلوة ... ما نالها من عنعن التأويلا

كم عزة وإمامة في أسرهِ ... ما طالها من طول التنكيلا

ومواقف الأحرار في أغلالهم ... يُهدين درب المجد جيلا جيلا

قلنا لسلطان الهوى وفقيهه: ... مثلًا على شفة الخلود مقولا:

كل المصائب والبلايا نعمة ... تهب المجاهد شوكها إكليلا

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٢١٤-٢١٦..

فهي السياحة إن طردنا عن الحمى وهي الشهادة إن تكن تقتيلا

هي خلوة لعبادة وتأمل إن تقضِ في سجن الطغاة نزيلا[1]

وليصبر المصلح في تربية الأمة سياسيًا فإن «تحول الأفكار من تصورات إلى تصرفات يحتاج إلى سقي تربوي كالري بالتنقيط كثير التكرار طويل الأمد؛ لأن الأعراف ليست شيئًا فرديًّا كمنظومة الإسلام الروحية، وما فيها من صلاة وصيام، وقراءة قرآن ودعاء، ينقلب فيها سلوك المرء بين يوم وليلة، فالإنسان في الأمور الفردية الروحية يحتمل أن يسلم ويحسن إسلامه بين عشية وضحاها عبر الانقلاب النفسي، ولكن الانقلاب الاجتماعي أصعب وأطول أمدًا، والصفات الاجتماعية كالإنصاف والعدل والإيثار والجدية والعزيمة والدأب والتضحية بحظوظ النفس العاجلة من أجل الأمة، والحرية والكرامة والمساواة يصعب تمثلها سريعا؛ لأنها أمور تتناول قيم التعامل والتفكير التي رسخت منذ الصغر عبر صورها وقوالبها الاجتماعية والثقافية الراسخة.

لننظر لهذه الظاهرة في الشعر فشاعر كحسان بن ثابت ﵁ نموذج لصعوبة الانتقال الفكري، فقد أدرك الأصمعي أن شعره ضعف بعد الإسلام، وعلل الأصمعي ذلك بأن الإسلام يُضعف الشعر، وشق ملاحظة الأصمعي الأول يبدو صحيحًا، فشعر حسان ضعف بعد إسلامه، ولكن تعليل الأصمعي يبدو غير صحيح؛ لأن الإسلام لا يضعف الشعر ولكن الإسلام انقلاب ضخم في التصورات والتصرفات روحية ومدنية، ولا بد لهذا الانقلاب الحضاري من أن يتجلى في الفكر الأدبي، والفكر الأدبي هو موضوعات وأفكار ومضامين تتجلى في صور ذهنية ومجازية وقوالب لغوية، والمضمون والصور والقوالب اللغوية ترسخ في ذهن الشاعر شيئا فشيئا عبر القراءة والتجربة الشعرية، فإذا استقر الشاعر عليها صعب عليه أن يغيرها، ولذلك ضعف شعر حسان بن ثابت ﵁ ونحوه من الشعراء الذين حاولوا أن يحولوا الانقلاب الديني الحضاري إلى انقلاب أدبي، من خلال التجربة الشعرية، ولم يكن أمام

(١) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص٨٩، و٩٦.

آخرين إلا أن يسكتوا، كلبيد بن ربيعة»[١].

إذا الشعب رامَ الكرامة ضحى فلا بد أن يكثر التضحيات
وإن تضحيات الشعوب توالت فلا بد أن يستجيب الطغاة
شجاعةُ قلبٍ وحكمةُ رأيٍ هما توأمٌ لنجاح الدعاة[٢]

الأمة منصورة إما بالعلماء والمثقفين أو الشباب:

ينبغي لأهل العلم والثقافة أن يتقدموا ركب الأمة في الجهاد السلمي؛ لأن «**المجتمعات التي لا يتقدم مثقفوها مضحين بحظوظهم العاجلة في سبيل مصالح الأمة العظمى من خلال قواسم المصالح العامة المشتركة: والشورى والنظام = غير حَرِية بالتقدم**، وأغلب المثقفين العرب يمشون لواذًا، ويهمسون عبر كواليس الرمز والغموض، وكل منهم يأخذ فتوى الشاعر الرصافي على محمل الجد ويردد في سريرته:

يا قوم لا تتكلموا إن الكلام محرمُ
أما السياسية فاتركوا أبدا وإلا تندموا
لا يستحق كرامة إلا الأصم الأبكمُ
إن قيل إن بلادكم يا قوم سوف تقسمُ
فتحمدوا وتشكروا وترنحوا وترنموا»[٣]

«ليت نخب الأمة الغافلة ولا سيما المثقفين وأساتذة الجامعات والفقهاء تتقدم مواكب الجهاد السياسي السلمي، لتبين للناس حقوقهم المنهوبة، وتقودهم لاستردادها من حكام دول الجبر

(١) مرجع سابق، هل نكف علم السياسة؟، ص٧٦.
(٢) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٧٧.
(٣) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٥٢.

والجور العربية، وحواشيهم من أقارب وأصهار وأتباع»[١]، «وإنه لأمر جلل أن يُعد الإنسان نفسه داعية مصلحًا، أو مرشدًا واعظًا، أو صحفيًّا لامعًا، أو كاتبًا، أو أديبًا مخلصًا، أو أستاذًا متخصصًا ناجحًا، أو متدينًا ملتزمًا، **وهو لم يسجل مرة واحدة موقفًا شجاعًا، يقاوم به الفساد السياسي،** فكل مثقف لا يستثمر مركزه الاجتماعي أو الثقافي لدور في الإصلاح السياسي فهو مثقف متخلف، أو غير عضوي حسب تعبير غرامشي، لا صلاح إلا بأن يكون للمثقف دور في الشأن العام، ودوره هو جهاد القلم والموقف السياسي»[٢]، ولا يكون كما قال:

باع المثقف في المزاد ضميره ... فغدا شريبا للطغاة أكيلا[٣]

«وإذا لم يتقدم أهل العلم والثقافة الصفوف، ويصبحوا طلائع الأمر بالمعروف السياسي، فسيظلون من دون دور ولا ريادة، ولذلك فإنه لا يعوّل على دور رجال العلم والثقافة المختبئين بمكاتبهم ومختبراتهم وطلابهم وكراسيهم إلا بدور سياسي أساسي؛ لأنه إن تحقق مع العلم عمل سياسي مصلح، ومواقف إصلاح حاسمة = سيكونون نماذج لقيادة وريادة المجتمعات، ليصبحوا رموزًا ومعالم يقتدى الناس بفكرها النير. لقد افتقد كثير منهم ما أشار إليه الإمام محمد بن عبدالوهاب في الأربع المسائل التي تجب على المسلم وهي: العلم ثم العمل ثم الدعوة إلى العلم ثم الصبر على ما ينال الداعي.

ولا يمكن أن تتغير المجتمعات إلا بكثرة ذوي الوعي السياسي الصابرين المخلصين الذين يشكلون قدوة بأفكارهم النيرة، مع سلوكهم وصبرهم منارات يهتدي بها الناس ويقتدون، فيؤَثِّرون في الرأي العام، ويشكلون بتعاونهم قوة ضغط على الحكومات، لتنقاد إلى الإصلاح والعدل والشورى.

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٧١ و٧٢.

(٢) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص١٩٥.

(٣) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١١٩.

أما إذا لم يكثروا فسيزداد بهم الفساد والطغيان، والفسوق والانحلال، برغم كثرة حفاظ القرآن، ورغم كثرة المدارس الدينية، ورغم عمران المساجد بالأذان والصلاة، ورغم كثرة الصالحين، الذين لا يأمرون طاغية بمعروف، ولا ينهونه عن منكر، كما قال عمر بن عبد العزيز: (إن الله لا يعذب العامة بذنب الخاصة، ولكن إذا عمل المنكر جهارا فلم يستنكروه، استحقوا العقوبة كلهم) [مختصر شعب الإيمان]، فهل نهلك وفينا الصالحون؟ وهذا سؤال وجهته الصحابية زينب أم المؤمنين إلى الرسول المصطفى، لما قال: (ويل للعرب من شر قد اقترب)، فماذا قال لها؟ قال: (نعم إذا كثر الخبث)»[١].

ولكن إن لم يتقدم الصفوف أهل العلم والثقافة، فإن الدين منصورٌ بغيرهم، «**فكم كلمات مضيئة ومواقف نابضة قام بها رجال ليسوا من الفقهاء ولا من القراء؛ لأنهم ملكوا البصيرة الشجاعة والإخلاص والفقه الكافي، وإن لم يملكوا الفقه الوافي**، وأذكر منها أن أحد العامة في إحدى بلدان نجد خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر، استمع إلى الخطيب وهو يدعو، فعندما قال الخطيب: اللهم العن الظلمة، قال العامي: ألا تسمع يا مهنا؟ (اسم أمير الإقليم) وعندما قال الخطيب: وأعوان الظلمة قال الرجل: ألا تسمع يا ابن نحيط؟ (اسم مساعد الأمير)!!»[٢].

وقد كان النصر –بعد فضل الله– في الثورات العربية بالشباب: «هؤلاء الذين ظنوهم دون وعي سياسي، بتضحياتهم ينضجون، ويعمرون الميادين والشوارع بالمظاهرات والاعتصامات، يستشهدون ويدخلون السجون ويضحون. إنهم يملكون بوصلة لما يريدون ويحددون الإصلاح السياسي الذي يريدون: (الحكم الشوري)، وعندما تمردوا على الواقع الفاسد عرفوا كيف ينجحون كما نجحت الأمم التي قدرت على أطر حكامها ليأتمروا بأمرها، هؤلاء هم الذين أدركوا كيف يصلون كما قال

(١) مرجع سابق، لكيلا نحرف الإسلام إلى طقوس، ص١٣٤و١٣٥، بتصرف يسير.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٩٨.

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾.

سيقوم الناس ولا سيما الشباب المهمش بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسيتقدمون الصفوف، نعم إنهم الشبان، يتقدمون الرأي العام المستنير وغير المستنير، إنهم أصحاب إقدام لا إحجام فيه، ولأنهم أصحاب قضية: الكرامة الحرية والرغيف كلها مطالب مشروعة، قد يندفعون ولكنهم لن يخفقوا، سيواصلون وبعون الله سينتصرون.

ما أكثر الأمثال التي تصف الشبان بالطيش وعدم النضج، قالوا لهم: الشباب جنون لا يبرأ إلا بالكبر، وقالوا لهم: الشباب مطية الجهل، وقالوا لهم: ثمل الشباب أقوى من سكرة الخمر. ولكن علم النفس والاجتماع السياسي قال: **الشباب هو فترة البراءة وأخلاق الفطرة والعطف والرحمة والإيثار، وهو الأقل تلوثًا بعوامل التعرية والفساد، والشباب هو عالم الأحلام والطموح، وهو حامل المثل العليا، وهو الأكثر إقدامًا وتضحية، ولذلك فهو الذي يقود التغيير، وهو وقود التغيير، وهو الأكثر استشهادًا وصبرًا.**

إن ميادين تونس ومصر وصنعاء وبنغازي ودمشق إنما قام ليلها بمظاهرات الشباب والمهمشين، وإن سجون الطواغيت العرب كالسعودية تعج بعشرات الألوف من الشباب. قد يخيب أمل الأمة في فقهاء شربوا الذل تحت ضباب الحكم الجبري العضوض، ولكن توهج بهؤلاء الشباب»[1].

وما فعل هؤلاء مثل هذا ولا قالوا مثل ذلك إلا حينما استشعروا أن لكل فرد من الناس دور في الصلاح «للخاصة دور، وللعامة دور، **فليس الناس بالأتباع والرعاع الذين لا إرادة لهم، بل على كل إنسان تبعة، وله دور في النهوض أو السقوط،** كما بين الله تبارك وتعالى في آيات عديدة تبعة (الأتباع) و(المتبوعين) معًا، فبين أن لكل منهم دورًا، ولكل واحد منهم ثوابًا أو عقابًا، كما قال تعالى: ﴿قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لا تَعْلَمُونَ﴾، **ولقد حكم الله على قوم فرعون بأنهم ليسوا مساكين**

(١) مرجع سابق، لكيلا نحرف الإسلام إلى طقوس، ص١٣٦ و١٣٧.

ولا ضحايا أمام يد جلاد، ولا صالحين بيد مفسد، ولا مظلومين أمام ظالم، بل شاركوا في إنتاج الجلاد والطاغي والظالم، وهم في الجملة فاسدون، أنتجوا الحاكم المفسد، ففرعون ليس أمير الصالحين بل أمير الفاسقين، قال تعالى: ﴿فَاسْتَخَفّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾»[1].

صفات المجاهد السلمي:

أولًا: ليحذر المجاهد السلمي «من وساوس الشيطان، **فإن الشيطان ما يزال بالمؤمن حتى يوقعه في المعصية الظاهرة، فإذا أفلت المؤمن وعرف الدرب وسار، نازعه الشيطان يحاول أن يوقعه في المعصية الخفية**، فيقع في الرياء والشرك، فيصبح عمله يوم القيامة كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف. **ومن أجل ذلك فإن على الإنسان أن يخلص في البدء نيته الحسنة، وأن يجدد الإخلاص في كل حين حتى يثبته الله على الإخلاص والاستقامة**، ثم ليثق بعد ذلك بأن الله سيمنحه الاستقامة وتتنزل عليه الملائكة وتبتعد عنه الشياطين، كما قال تعالى: ﴿إِنّ الّذِينَ قَالُوا رَبّنا اللّهُ ثُمّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنّةِ الّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ (٣٠) نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ عندها يكون من المؤمنين الذين ثبت الله الخلوص من الرياء والزيغ في قلوبهم، كما وعدنا الله تبارك وتعالى: ﴿يُثَبّتُ اللّهُ الّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثّابِتِ﴾.

فليحذر الإنسان من أن يشرك في الطاعة غير الله فيحبط عمله، كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾، **كأن يمتطي الإنسان خدمة الأمة ورعاية المصلحة العامة، لكي يقال إنه بطل مصلح، وكأن يقول كلمة الحق عند الطاغية، لكي يقال عنه إنه شجاع جريء، ومن فعل ذلك فقد خسر حظ المجاهدين وحظ الشهداء**، كما ورد الحديث الشريف عندما سئل الرسول ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية: أيهم في سبيل الله؟ فقال: (من قاتل

---

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص٧١و٧٢.

لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله)»[١].

ثانيًا: وعلى كل السَّراة الذين يريدون الجهاد السلمي أن يكونوا «من العناصر ذات السمعة المشرقة المشرفة التي تحظى بتقدير اجتماعي التي أيضًا تؤمن قولًا وعملاً وظاهرًا وباطنًا بالحفاظ على ثوابت الملة والأمة والدولة، **فالإصلاح في كل بلد عربي فضلًا عن بلد متدين لم ولن ينجح ما لم يكن لدى دعاة (الحكم الشوري) مصداقية شعبية، ولن تكون لهم مصداقية شعبية ما لم تكن لهم مصداقية دينية، ولن تكون لهم مصداقية دينية ما لم تكن أفكارهم مؤصلة فقهيًّا** عبر العلوم الأربعة: أصول الفقه ومقاصد الشريعة والعقيدة والسياسة الشرعية»[٢].

ثالثًا: ولا بد لمن يريد أن يجاهد جهادًا سلميًّا أن يتصف بالقوة والأمانة؛ لأن: «**سر تقدم الأمم = معادلة: القوي + الأمين، فالذي يتأمل مسألة الحضارة من قديم التاريخ أو حديثه، يجد أن الأمم إنما تسود بصفات (الإرادة) كالقوة** والشجاعة والعزيمة والصبر والإقدام والدأب والمثابرة والإصرار والتضحية والإيثار والمساواة وتداول السلطة والتسامح والتعاون أكثر من سيادتها بالعلم والذكاء النظري التجريدي والفطنة والحيوية والنشاط وسرعة البديهة وخفة الحركة والحذر والحيل، فالأقوياء المستعدون للتضحية -حقا كما يقول غوستاف لوبون- **يغلبون الأذكياء المتصفين بالحذر والدهاء. وقوة الإرادة هي أساس النجاح في صراع الحضارات**، ولذلك قهرت الروم الإغريق لأنها أقوى، وقهرت العرب الرومان لأنها أقوى، كما قهر التتار العرب عندما لانت وأسرفت وأترفت، وبذلك استعمر الغرب الشرق، **ومن أجل ذلك ينبغي أن يُعنى المربون من آباء ومعلمين بتربية الناشئة على الحرية، التي هي حقل نشوء الإرادة القوية**. كما ينبغي أن يعنى المخططون بوسائل اكتساب استقلال (الإرادة) من كافة مصادرها وجوانبها، سواء كانت صناعة للسلم أم صناعة

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٢٠٤.

(٢) المرجع السابق، ١٥٦.

للحرب، لأن القوة هي التي تحمي الحق، فلا انتصار للحق من دون قوة كما قال الشاعر:

والحق ما قال القوي   وإن تحايل أو ظلم»[(١)]

القمع منتج للعنف:

ولقمع الحراك السلمي ضرر ظاهر لا مناص ولا حيدة عنه «فالدولة التي تقمع الحراك السلمي تنتج العنف والتطرف الأحقاد، وإذا أرادت الدولة أن تسحب البساط من تحت أقدام أهل الغلو والعنف، فآلة ذلك هي السماح للناس بالكلام والتعبير والتجمع السلمي الشرعي، لكيلا يكون الكلام والتجمع في السراديب وراء الكواليس فينتج الغلو والعنف؛ لأن الحل البوليسي لا يكفي، فغياب تجمعات المجتمع المدني وفقدان حرية التعبير المشروعة هو الذي أدى إلى الصراعات الدموية. وتفسير العنف والغلو مسألة مقررة في علم الاجتماع السياسي: إن أي بلد يفتقد فيه الناس الحد الأدنى من التعبير لابد أن يعاني من أزمة ثنائية الفقر والقهر التي هي سبب الاختلال في أي بلد ولذا قال جون كنيدي: (إن الذين يجعلون التغيير السلمي مستحيلا سوف يجعلون التغيير الثوري حتميًّا)»[(٢)].

يكمل أبو بلال فيقول: «**إن هناك علاقة وثيقة بين القمع والعنف، والإنسان المقموع لا يمكن التنبؤ بتصرفاته**، ومن المناسب إذن أن يُسمح للأفكار بأن تعيش فوق السطح حتى لو كان فيها غلو أو تخلف؛ لأن ذلك هو الأسلوب الصحيح لترشيد الأفكار الغاوية وتنوير الاتجاهات المتخلفة؛ لأن كبتها يساعد على بناء منظومة من الفكر المنغلق أو الغالي أو العنيف؛ ولأن انسلال هذا الفكر تحت الأرض على شكل تنظيمات سرية بحيث لا يمكن معرفة مساربه ولا حجم جمهوره؛ ولأنه عندما يقدم نفسه بمظهر المضطهد يتكسب أنصارًا محبطين يؤيدون كل فكرة يائسة؛ ولأن عنفه يظهر مفاجئًا دون أن يتوقع زمانه أو مكانه كحركة البراكين لا يدري أحد متى تحدث ولا أين.

---

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٢٩ و١٣٠.

(٢) المذكرة (٦) من المحكمة الثالثة: المظاهرات جهاد سلمي ومن أساليب النصيحة، ص ٧.

إن كل سلطة لا تسمح للناس بالتعبير لن تكتشف ما لدى الناس من آراء، فيصعب عليها أن تكون تعبيرًا صحيحًا عن إرادتهم، ومعرفة آراء الناس ستتيح للحاكم أن ينفذ ما هو أصوب وأفضل، وتجعل الناس شركاءه في المسؤولية عن كل قرار كبير، ولا سيما إذا جاءت نتائجه سلبية كما وقع في أكثر من قطر عربي.

إن التيارات الميالة إلى التشدد وأحادية الرأي والعنف أكثر نجاحًا وتأثيرًا في المجتمعات المنغلقة؛ لأنها بشجاعتها تستثير الإعجاب، بدون أن يربط الناس بين الشجاعة والصواب، بيد أنها تفتقد كثيرا من وهجها عندما يتاح المجال للحوار والعلن»[1].

فعلام تزعم دعوةً	سلميةً مثل الهراش
وعلام تزعم سلمنا	فتنًا تحيق بكل ماش
وتشيع أن جهادنا	غشٌ به ذو الحقد جاش؟
إن الحوار إذا اختفى	**فالعنفُ بالرشاش طاش**
نهرُ العدالة ليس يجري	**دون تضحية العطاش**
ما مات مقتول الطغاة	**إنـــه والله عـــاش**
لا لن أقول قصيدةً	أرجو بها وصل المعاش
لا لن أقول قصيدةً	لهوى حذام أو رقاش
لا لن أقول قصيدةً	أسرى ارتعادٍ وارتعاش
لكن أروم قصيدةً	للخاملين بها انتعاش[2]

إن تفسير العنف والغلو مسألة مقررة في علم الاجتماع السياسي كما قال أبو بلال سابقًا: «فأي بلد يفتقد فيه الناس الحد الأدنى من الكرامة والعدالة، لابد أن يعاني من أزمة ثنائية الفقر

---

(١) المذكرة (٦) من المحكمة الثالثة: المظاهرات جهاد سلمي ومن أساليب النصيحة، ص٧.

(٢) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٣٥.

والقهر التي هي سبب الاختلال في أي بلد، **ويمكن صياغة هذا المبدأ بالعبارة التالية: (القمع وفي لمنهجه وليس حليفًا ولا وفيًّا لمنتجه)** إن من يعود أبناءه على استخدام المسدس، دون أن يربيهم على التسامح يمكن أن نجد أحد الأولاد قد صوّب المسدس إلى رأس الأب في أي خلاف»[1].

إذن فالقمع منتج فعال للعنف والتمرد، «**والتمرد نوعان: ارتدادي على الذات يفجر فيه الناس مشكلاتهم على ذواتهم، وهذا يفسر كثرة الأمراض البدنية والنفسية**، كالسكري والضغط والسرطان والكآبة والانتحار والتفحيط واللجوء إلى الخمور والمخدرات، **ونوع: هجومي عسكري يفجر فيه المتمردون تمردهم عن طريق مواجهة السلطة بنفس أدواتها المادية والعسكرية**، وهذا يسمى الخروج على الدولة»[2].

ولأبي بلال -قدس الله روحه- تحليل بديع لأسباب نشوء التيارات المتطرفة يقول فيه: «قد يستغرب بعض الناس ظاهرة الشيخ أسامة بن لادن -رحمنا الله وإياه-، ويستغربون أن يبدع عربي أو مسلم هذا المستوى من العنف التقني، ولكن ابن لادن كما يقول أحد الكتاب هو ابن لكن **هو ابن (ثلاثية) القمع والعنف العربي والأطلسي والصهيوني**، إنه علامة استدراك واحتجاج صاخب. لماذا استطاع أن يكتسب تعاطف المضطهدين في العالم والمهمشين، فضلا عما اكتسب من تأييد كبير في الرأي العربي والإسلامي العام؟ لأنه بإقدامه على مغامرات يشيب لهولها الولدان حطم جو اليأس والهزيمة والإحباط، فانتزع إعجاب الناس عفوًا؛ عندما أثبت أن أمريكا ليست قلعة محصنة الأبواب لا يمكن غزوها في عقر دارها.

إنه عالم مجنون كما أشار الأمير السعودي سعود الفيصل **وفي هذا العالم المجنون يصبح الهدوء في إجازة مرضية، ويصير العنف سيد الموقف بصرف النظر عن صحة المبادئ والدوافع**

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٢.

والنتائج، ولكن لماذا لا نتساءل عن أسباب الجنون؟ أجل لو حاولنا أن نحكم المنطق المعرفي لقلنا: إن قانون الشريعة لا يجيز للمسلمين تعريض المدنيين أثناء الحرب لأي أذى فضلًا عن النساء والشيوخ والأطفال، وهذه المسألة من الأمور القطعية في الدين التي لا خلاف فيها بين الفقهاء ولا تحتاج إلى إطناب، **ولكن لماذا نحاول أن نحكم قانون الأخلاق والشريعة دون أن نفهم قانون الطبيعة؟** فليس بمنطق الأخلاق والقانون وحدهما تدرس لحظات الانتقال السريع في المجتمعات، فضلًا عن الاختلال والانقلاب، ونحن العرب نمر بمرحلة انقلاب درامي.

إن للحوادث الاجتماعية عند اختلال المعايير منطقًا آخر، **إنه منطق العلاقة بين الضغط والانفجار**، والاستياء العام يفرز إجاباته وردود أفعاله حسبما في الثقافة الاجتماعية من أعراف وأدوات، **وعندما يسود الإحباط سينتقي الغاضبون والمحبطون كل الذرائع والمبررات من الدين والأخلاق والقانون.**

لكل فعل رد فعل مساو له في القوة مخالف له في الاتجاه، والعنف جنين وليد بسبب ازدواج عنفين على المواطن العربي: عنف داخلي عربي، وعنف خارجي أمريكي صهيوني: أجل لأمريكا ودولة صهيون دور كبير في نشوء العنف العربي والإسلامي، كما أشار منصفون أمريكيون ويهود كتشومسكي، عندما اعتبر أمريكا أم الإرهاب. **وأمريكا بعد ما فعلته في اليابان وما ساندته في فلسطين ولبنان آخر من ينبغي أن يتحدث –إن تحدث ولم يخجل– عن القانون والأخلاق. إنها تدوس الشعوب والحضارات كما يدوس الفيل الأعمى الحشرات من أجل بناء روما الجديدة: جنة السادة وجحيم العبيد.**

ولكن كل ذلك لا يجوز أن يبرئ السلطة العربية من مسؤوليتها عن إنتاج العنف، كيلا نهمش السبب الداخلي على متن الخارجي، ينبغي أن نؤكد: العنف إفراز عربي داخلي، ظهر في مصر والجزائر ودول الجزيرة العربية وإن تعولم، **من أجل ذلك لن يجدي الوعظ ولا التذكير، فالبراكين**

لا تحتاج إلى من يفتيها بتحريم رميها الحمم، والزلازل لا تحتاج إلى من يعلمها أن القانون الدولي ينص على الهدوء، إنما الآخرون يحتاجون إلى التحليل الاجتماعي للعنف ودوافعه.

وليس صحيحًا أن أسبابه الأساسية دينية، لذا نحتاج إلى تعديل مناهج الدين، إنه إفراز لجرح داخلي وآخر خارجي، **ولكن من الطبيعي في بيئات دينية أن يستدعي خطابًا دينيًّا، وفي بيئات قمعية من الطبيعي أن ينهج نهجًا عنفيًّا، فالعلاقة إنما هي بين الضغط والانفجار وليست بين العنف والإسلام، والعنف كاللطف ليسا عقيدتين إنما هما منهجان وأسلوبان يستدعيان حسب الأفعال، وكل مجتمع مقموع اجتماعيًّا أو خارجيًّا لابد أن يعيد إنتاج القمع ويستدعي خطابًا تبريريًّا عبر العقيدة الاجتماعية السائدة علمانية أو قومية أو إسلامية.**

إن كل سلطة لا يشاركها الرأي العام في إنتاج القرار لا يمكن أن ترضيه، ومواقفها تجاهه لا بد أن تكون هي الكراهية، والكراهية تتخذ أساليب تعبير انسحابية، وأخرى عدوانية، وثالثة مثالية، **فالانسحابية تنتج اللامبالاة بالمصلحة العامة في القطاع العريض من الناس،** ويؤدي ذلك إلى فقدان الحيوية المجتمعية وإلى تآكل الأخلاق والمثل الاجتماعية والإدارية والمدنية، ويتجلى جزء من المشهد في تكاثر العيادات البدنية والنفسية. **أما العدوانية فتنتج المجرمين** والمخدرات والمسكرات، **والجانحين** كالمفحطين ونحوهم الذين يشير إلى تمردهم ارتفاع معدل حوادث السيارات، **أما المثالية فتنتج التمرد العقلاني وغير العقلاني** الذي يندفع أصحابه إلى ما يسمى بالتمرد السياسي سلمًا وحربًا»(١).

لم لا نجاهد جهادًا سلميًا؟!

إن من أعظم أسباب الركون إلى الظلمة وعدم الجهاد السلمي هو الترف ولذا يقول أبو بلال: **«والملاحظ أن الإسراف في اللذائذ كالطعام والمراكب والمشارب والمساكن يذكي**

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ١٥٩-١٦١.

الصفات الحيوانية البهيمية في البشر، ويفضي بهم إلى الاسترسال في الشهوات ومتع الحياة، فتضعف استقامتهم الروحية والمعنوية من إحسان وإيثار وتواضع، وتحل محلها الأنانية وقسوة القلب والاستكانة، وتؤدي الشراهة إلى تبلد الأذهان، والانصراف عن تغذية العقل والروح، كما قيل: البطنة تذهب الفطنة، وتصرف عن تزكية النفس والسمو بها عن النقائص، فينخلع الإنسان عن إنسانيته ويصبح كالحيوان ، كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾، ولذلك نهى الإسلام عن استعمال أواني الذهب والفضة، ونهى عن لبس الرجال الحرير، فقال الرسول ﷺ: (من لبس الحرير في الدنيا، لم يلبسه في الآخرة) [رواه البخاري]، **وذلك أن الترف من أهم عوامل انحلال صفات القوة في الأمم لما فيه من الإنفاق المسرف، وإتباع سبل الشهوات والاستسلام للملذات، والاسترسال في المتع والشهوات في ظلال الاطمئنان والرخاء. وإيثار لين العيش على شظفه يبعد الناس عن الكد والجد، فيورثهم الخنوع والذل، فتشيع في الأمة أخلاق الرخاوة، وتصاب بالذل والصغار، وتترك الاستعداد للجهاد والعراك والتضحية، فتستحق العقاب التلقائي الذي كتبه الله في سننه الاجتماعية والسياسية، ولذلك قرن القرآن الكريم زوال النعم وذهاب الحضارة والإيمان بالرفاهية؛ لأن طبيعة الترف معادية لأعمال الجد والصبر والطموح الصالحة** كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ (٣٤) وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ وقال جل شأنه: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾»[(١)].

ومن ألف الهوان هوى بكهف	ومن طلب المعالي طار صقرا
فإنَّ تقبُّل الإذلال فخٌ	إذا أدمنته أدمنت خمرا
ومن لم يستطع عيشًا كريمًا	فإن الموت بالأحرار أحرى

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص ٧٦ و٧٧.

يموت الحر في الأصفاد ليثًا ... ولا يحيا بجوف الكهف فأرا

فكم من قدوةٍ في تضحياتٍ ... حبت أجيالنا نبراس ذكرى

وتلك شهادة في درب عدل ... بها الثمراتُ للأجيال تترى

وتلك ريادة لشبـــاب عــزم ... رأى الشورى من الإسلام جذرا[1]

وقد ذُمَّ المترفون أكثر من الفقراء «لخمسة أسباب:

الأول: أنهم أكثر الناس حفاظًا على الواقع الفاسد؛ لأنهم تقليديون يكرهون كل تغيير حتى لو كان إصلاحًا، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾.

الثاني: أنهم ميالون إلى الشهوات والشهوات تستدعي الاستسلام للمغريات؛ لأن المبادئ تستلزم التضحية بكثير من رغبات الجسد وملذاته.

الثالث: أنهم يستعبدون الناس، فهم أكثر الناس فتكًا بالمساواة، فالمترفون هم صناع الاستعباد الذي يتحولون هم به إلى عبيد للرخاوة مستسلمين لجلادهم؛ لأنهم لا يطيقون التضحية؛ ولأن الترف والاستسلام يضعفان الإرادة ويجعلان الناس حريصين على استدرار ما هم عليه من أثداء الترف والنعومة والاستكانة، والمترفون هم منتجو نظام الطبقات من أجل ذلك لم يتحرر الهنود من استعمار الإنجليز حتى تحرروا نسبيًّا من نظام الطبقات المقيت الذي قسمهم إلى براهمة وشودر.

الرابع: أنهم من علامات الاستكبار في الأرض، ولذلك كان المترفون أول من يحارب الأنبياء ودعاة القسط، فكبرياؤهم يصم آذانهم عن سماع الحق، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾، فإشباع بطونهم وشهوات فروجهم وإرضاء ملذاتهم وملء جيوبهم هو الهدف الذي يحيون لأجله، وبذلك تتنامى فيهم الرخاوة والأنانية والأثرة، وتضعف

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٥٦.

صفات الإيثار والصدق والشهامة والاستقامة.

الخامس: أن استشراءهم من علامات دمار الأمة والدولة، كما في قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ﴾. ولذلك رأى (منتسيكو) الفيلسوف الفرنسي أن الترف مجلبة لفساد الدولة؛ لأنه يصرف الناس عن حب الوطن، ويجعل النبلاء (الأرستقراطيين) يجرون وراء مصالحهم فيعم البلاء. **وبما أن المترفين ينتجون المستبدين قرر القرآن أن الترف كالاستكانة كلاهما يهلك الأمة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (٢١) إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾**»[١].

وبسبب هذا الترف فإن «أكثر الناس في مجتمعاتنا العربية والإسلامية يكرهون التضحية والعمل الخيري العام، ويحبون ظلال الأنانية والأثرة، ويستكينون للراحة ولو في مستنقع الذل، **ولذلك يصعب عليهم أن يتصوروا الطموح النموذجي المثالي الساعي في سبيل المصالح العامة ولا سيما الكبرى، فهم يقيسون المجاهد السلمي المدني على أنفسهم، فليعفُ عنهم وليسامحهم إذا تصوروه طامعًا في مال، أو طامحًا إلى مكانة**، أو باحثًا عن وظيفة، أو طالب شهرة وجاه، أو حاقدًا على أشخاص أو مؤسسات، أو ثائرًا منتقما لنفسه، بسبب ظلم أو حيف أصابه، أو بسبب حرمانه من منصب أو مكسب، ولذلك فإن المصلح أولى الناس بالصفح، **فينبغي للمصلحين توطين النفس على دفع الثمن، بالصبر على المحن في أنفسهم أو أموالهم أو أعراضهم أو راحتهم أولًا. والحلم والتحلم والصبر والتصبر على الأذى ثانيًا، فما من مصلح إلا وقد اتهم بشتى التهم، وبذلك أرشد الله نبيه ﷺ: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾. وكما قيل: (من ركب طريق الإصلاح فقد تصدق على الناس بعرضه).**

فينبغي للمصلح أن يتعود الصفح والتغافل حتى يقنع الناس بسلامة طويته، فقد يعتبرونه

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٧٨ و٧٩.

مندفعًا مغرورًا، أو حاقدًا موتورًا، أو مريضًا نفسيًّا يحب الصراع والمشاكسة، أو مجنونًا أو مخبولًا، فلا بد للمجاهد المدني من أن يرد السيئة بالحسنة، والغضب بالحلم، والعنف بالرفق، والعدوان بالصفح، وأن يحذر من الاستفزاز الذي يلجئه إلى الشطط في الدفاع عن الذات، والرد العاطفي الهائج، وقد يقوده إلى التطرف، ويبعده عن حسن التصرف، فيحيد عن سنة العدل والإحسان، وينزع إلى ما لا يليق بذوي العقول الراجحة، وقد يوقعه ذلك التعصب في الباطل والهوى، وليتذكر صفح الأنبياء والمرسلين، الذي صوره القرآن الكريم في مواضع كثيرة، كقول بعضهم: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾»[١].



(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٢١١-٢١٤.

المبحث الثاني: تشييد بنيان العدل



عودًا على سؤال الإصلاح الذي أقضّ مضاجع المصلحين من العرب والمسلمين، فقد رأينا أن بعض دعاة الإصلاح استغرق جهده في التعليم والتربية، وبعضهم أراد «استيعاب التقنية لصد عدوان المعتدين بها ومنافستهم باستثمارها، وبعضهم أراد مقاومة التحدي الثقافي والإعلامي بالبدائل الإسلامية المكافئة، وبعضهم أراد اقتصادًا متينًا، ولكن لن يتيسر لهم ذلك إذا لم يبدأوا بالعدالة السياسية التي هي أساس الحضارة، ولا بد لهم إذن من الاتفاق على أن **الهم الأساسي هو العدل السياسي**»[1]، وقد جعلت «الشريعة إقامة العدل فريضة كبرى، وأصبح تحقيق هذه الفريضة لا يتمكن منه إلا بوسائل، **فلا يمكن تحقيق العدالة من دون ترسيخ مبدأ الشورى**، وهذا يؤكد أنه لا يكون تطبيق الشريعة شاملًا ولا تامًا ولا فعالًا ولا بريئًا من التجزئة والهوى إلا بإقامة الحكم الشوري، **ولو افترضنا أنه يمكن تحقيق العدل في الدولة القديمة دون النظام الشوري أو يمكن تحول مساوئ الاستبداد إلى أمور ثانوية، لوجدنا خطورة الجمع بين أعنة السلطات الثلاث في الدولة الإسلامية الحديثة ماثلة للعيان لا يكاد يختلف فيها اثنان**؛ لأن الدولة الحديثة تختلف عن الدولة القديمة في طبيعتها ووظيفتها، وقد كثرت تنظيمات الدولة التي تقيد حرية الأفراد في الإقامة والسفر والبناء والبيع والشراء والأحوال المدنية والمرور.

لقد أصدرت الدولة عديدا من الأنظمة والقوانين التي تمس حياة جمهور الناس، وهذه الأنظمة قد تحد من حرياتهم التي أعطاهم الله أو تضايقهم في أرزاقهم أو تحرم عليهم ما أحل الله من حقوق سياسية وثقافية، أو تفرض عليهم رسومًا وضرائب، أو على أقل تقدير لم تقررها جهة مفوضة من الناس بتقرير مصالح ليس لها ضرورة، أو لا تنبع من أساس موضوعي لمعالجة المشكلة،

---

(١) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص٢٧.

وصارت للدولة الحديثة أجهزة أمن تقنية وتقنيات متطورة في التحري والمراقبة تنشد بها حفظ الأمن والسلامة، ولكنها قد تنال من حرية الأفراد والجماعات المشروعة التي إنما دور الدولة حمايتها، فأصبحت بحاجة إلى ضوابط لكي لا تضر بحقوق الأفراد، وصارت الدولة ذات علاقات خارجية سياسية واقتصادية معقدة مركبة، وكثُرتْ الاتصالات والمواصلات، وتضخم السكان وكثُرت المدائن من أجل ذلك صارت للدولة أنظمة وقوانين تنشد التنظيم والأمن، فصارت شورى أهل الحل والعقد أمرًا لا مناص منه»[1]؛ لأن الدولة الحديثة «صارت ذات أنياب شداد حداد، فأصبح شبح الخوف منها ماثلًا عند كل خطوة ومهاتفة، ومجلس وبيت، ولا يستطيع المجتمع الأعزل أن يبدي أبسط مقاومة تجاه أفدح ظلم. إذن لم تقتصر مهمة الدولة الحديثة، كما كانت في العصور القديمة على حفظ الأمن الداخلي والخارجي وإيجاد القضاء فحسب، بل ظهرت للدولة الحديثة وظائف وطبائع تتجاوز دور الدولة السائسة والحارسة إلى الدولة الخادمة المسؤولة عن التعليم والصحة وسائر الخدمات، وصار من واجب الدولة أن تحقق لمواطنيها حياة أفضل ورعاية أشمل في جميع النواحي، **وكثُرت تدخلات الدولة في شؤون الناس، فكل شيء بإذنها برخصة وفسح من شهادة الولادة حتى شهادة الوفاة»**[2].

والعدل السياسي لا بد أن يسعى الجميع لتشييده؛ لأنه «قد يدفع غرور السلطة والقوة إلى أن تبتلع الدولةُ المجتمع وحرياته فتقوم على أمن جبري بوليسي، ويشجعها استسلام الناس على تحويل الناس إلى قطيع وظيفته أن يسمع ويطيع فينفذ واجباته ويضيع حقوقه، **وإذا حملت السلطة جنين الاستبداد ولدت وليد الفساد، ويبدأ الوليد طريقه الحتمي إلى التعدي والظلم تحت ستار إقرار الأمن وقمع الفتنة، فتوأد الحريات تحت ستار التحريات،** وتطحن حقوق الفرد تحت ستار

(١) أ.د. عبدالله الحامد، استقلال القضاء لا يمكن والملك الجبري، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، ص٣٢.

(٢) أ.د. عبدالله الحامد، معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الشريعة الإسلامية، رُوجع رجب١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية، ص٢٠.

حقوق الجماعة، وتطحن حقوق الجماعة تحت شعار حقوق الدولة، وتلك هي الدولة البوليسية. وفيها قد يسعى رجل البوليس لانتصار شخصي أو لنجاح فردي يحاول من خلاله أن يثبت لرؤسائه الإخلاص والمهارة فيؤذي الضعاف والمساكين، فقد يتجاوز سجان حدوده، فيعامل السجين معاملة غير إنسانية ويتركه دون طعام صحي أو شراب أو علاج أو كساء، وقد يتجاوز محقق حدوده فيشتم ويسب ويضرب ويعذب ويتهدد ويتوعد لينتزع اعترافات إكراه وإجبار، وقد يتجاوز أمير حدوده فيزج بالمتهمين في السجون ويلهب ظهورهم بالسياط وهو في ظاهر الأمر يؤدب ويهذب كل متمرد، ولكن الأمير في الحقيقة هو المتفرعن حين يلوي أذرعة المساكين وقد يتظاهر بأنه من المصلحين وهو من المفسدين، **ولذلك كان لابد من رقيب على الحسيب، ولا بد من ردع الأجهزة التي تتعدى**، وإلا صار المحامي هو الحرامي»[1]، «**فهل بقيت حجة أو شبهة في أن الدولة الحديثة القامعة المقموعة واقع جديد غير مألوف في الفقه القديم، لذلك فإن من أكبر الجنايات على العقيدة محاولة تطبيق أحكام الدولة القديمة عليها لاختلاف أساس القياس، وهذا الواقع يحتاج عودة إلى المبادئ النبوية والراشدية من أجل إنشاء آليات وإجراءات لتطبيق المبادئ الشرعية على أحوال ووقائع جديدة**»[2].

وفضلًا عما سبق فإن بين تشييد بنيان العدل وتحرير فلسطين[3] ارتباط وثيق، وفيه يقول -تقبله الله:

لن يرد القدس جيلٌ ... أثقلـــوه بالسلاســـل

(١) مرجع سابق، حقوق المتهم، ص١٢٤ و١٢٥.

(٢) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص١١٣.

(٣) في أثناء المراجعة الأخيرة لهذه البحث قام الأشاوس من كتائب القسام من رجال المقاومة في فلسطين بدكِّ الكيان المحتل وتمريغ أنفه بالتراب في عملية طوفان الأقصى، وهي أيام مشهودة ولحظات فارقة في تاريخنا الإسلامي لم يشهد جيلنا ولا جيل آبائنا مثل هذه الأيام. والله أسأل أن يتمَّ لهم النصر العزيز العاجل وأن يجعل لنا فيه أوفر الحظ والنصيب بمساهمتنا بتحرير بلداننا من الطغيان ليتسنى لنا نصرتهم من الاحتلال.

إن كسرنا قيد طاغٍ وعضوضٍ في القبائل
وأقمنا حكم شورى فتحها تحصيلُ حاصل[1]

وقال في أخرى:

لو كان جيشُك في عديدِ مباحثٍ لكففتَ عنَّا شرَّ إسرائيلا[2]

تشييد العدل بإقامة المجتمع المدني:

لا بد لمن رام العمل على تشييد العدل أن يكون عمله مؤسسيًّا، «فكل عمل ناجح لابد له من استراتيجية، والاستراتيجية تقوم على تحليل الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، ووضع فروض محتملة وكيفية التصرف أمامها، وتحليل النتائج المتوقعة، ودراسة مدى تفهم الناس مدى الحاجة إلى الإصلاح السياسي، والاستراتيجية تبدأ بالاقتراب من سؤالين: **أولهما ما هو الهدف؟ ومن دون تخبط فليس في الهدف قولان، بل قول واحد إنه (الحكم الشوري). ثانيهما: ما الطريق المناسب لتحقيق هذا الهدف؟ وسائل الإصلاح السياسي عبدتها تجارب الأمم الحديثة: المجتمع المدني هو الحل لكيلا نجتهد من دون بوصلة**»[3].

والمجتمع المدني هو: كل «ما كان من لوازم الحياة في المدائن التي يتجسد فيها الرقي في وسائل المعايش والثقافة والمساكن والملابس سواء أكان في: القيم المشتركة بين الدولة والمجتمع، أم في إطار الدولة وهو الشكل الدستوري، أم في إطار المجتمع وهو التجمعات الأهلية، إذن ثمة ثلاثة معان يتضمنها مصطلح «المدني»:

الأول: أن **تتقرر في الثقافة السياسية والاجتماعية التي تحكم الدول على أساسها حقوق**

(١) مرجع سابق، تلميذ مقموع، ص٢٠٢.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١٣٤.

(٣) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٤١و١٤٢.

الإنسان التي عرفتها الطبائع بالفطرة، وأكدتها الشرائع، كحق الناس في الغذاء والكساء والسكن والتعليم والعلاج والعمل، وحقهم في الحرية السامية والكرامة والمساواة والعدالة، وسائر الحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ومهنية وسياسية.

الثاني: **أن تقوم العلاقة بين الحاكم والأمة على التعاقد والتراضي** بأن يستمد الحاكم سلطته من كونه (وكيلًا) عن الأمة لا (وكيلًا) عليها، فتقوم الدولة بحفظ حريات الناس. هذا المعنى يؤكد أن تكون الدولة تجسيدا لإرادة مواطنيها، وهذا هو الشرط الأول في مفهوم قيام النظام الدستوري. ليس المجتمع المدني ضد الدولة، ولكنه ضد وصاية الدولة على المجتمع، وضد المقولة الشائعة: «ولي الأمر أدرى بالمصلحة» أي ضد استفراد الدولة بالقرار.

الثالث: **أن الضامن للمجتمع من الاغتيال والضامن للدولة من الزوال والضامن لاستمرار ثقافة الكرامة والحرية والعدالة والمساواة هو أن تبرز «تجمعات للمجتمع المدني»** أهلية غير رسمية مستقلة استقلالًا نسبيا عن الدولة، فتظهر فيه تجمعات أهلية تعبر عن رأي المجتمع، فلا تكون الدولة أدرى بمصلحة الناس بل يكون الناس هم الذين يقررون ما هي مصلحتهم، وتقوم الدولة بتنفيذ إرادتهم»[1].

وقال مرة أخرى في بيان ارتباط هذه الثلاث في تشييد بنيان العدل: «**والشورى أساس الحكم؛ لأنها هي حوض العدل، والحرية هي هواء الشورى، والتجمعات المدنية هي مصدات رياح الأهواء والسدود أمام الطغيان،** وتقرير مبدأ الشورى وما يترتب عليه من مناقشات يستلزم أيضًا حرية التجمع، فلا يمكن تطبيق الشورى من دون حرية تجمع، ومن الخطل أن يتصور أحد قيام الشورى، دون حرية الرأي أولًا، وحرية التجمع ثانيًا، ولذا وجب أن يتربى الأفراد والجماعات على حرية الرأي والتجمع، وكان الخلفاء الراشدون يعيبون الناس إذا سكتوا، قال رجل لعمر بن الخطاب:

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٦و٧.

اتق الله يا عمر، فقال عمر: (ألا فلتقولوها فلا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها).

وكلمة اتق الله تشمل النصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا كله يقتضي حرية التعبير.

ولذلك صارت الشجاعة من مستلزمات حرية الرأي فلا حرية لرأي، إذا لم يكن الناس على قدر كاف من الشجاعة والجرأة والجسارة، إن خوف الشعب وتهيبه من السلطان أمارة هلاك الأمة، وقال النبي ﷺ: (إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تودِّع منها)»[١].

تيارات مواجهة المجتمع المدني:

وقد جرى تشويه مفهوم المجتمع المدني من طائفتين:

«**الأولى: بعض الباحثين من المنظرين لعنف الدولة من مناهضي الحكم الشوري اعتبروه مفهومًا ضد الدولة**، والمفهوم ليس ضد الدولة إنما هو ضد دولنة المجتمع، وحيث إن المفهوم نقيض استبداد الحكومة، فقد جاء به بعض الباحثين مفهومًا ثوريًّا انقلابيًّا ضد الدولة، وفي ذلك خطأ منهجي؛ لأن المفهوم ضد استبداد الدولة ولكنه يلتزم بالمنهج السلمي للإصلاح.

الطائفة الثانية: -وهي الأخطر على ثقافتنا- عندما حاول العلمانيون المتطرفون بناء قيم المجتمع المدني على المرجعية العلمانية والافرنجية، فنظروا من خلال بوتقتها للحرية ولحقوق المرأة ولحقوق الإنسان من خلال الرؤية الغربية، فلقيت طروحاتهم إهمالًا شعبيًّا»[٢]، **فأيدت هذه الطائفة «استبداد الدولة من أجل فرض الحداثة ما دام التحديث لا يمس شهواتها في الخمر والنساء، ولا انهماكها في حفلات الرقص والغناء**، ولا استرسالها في الإلحاد والبوهيمية»[٣]، وهؤلاء هم «أغلب كتاب الحداثة فحداثتنا كمحافظتنا، كلتاهما دلفين أليف يجيد النسخ والتقليد،

---

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٨٥و٨٦.

(٢) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٢٩و١٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص١٣٢.

وجهان اثنان لروح واحدة مقموعة: وجه يقلد الغرب، وآخر يقلد التراث، هذه محافظة انكماش، وتلك حداثة انبهار، وقد سبقنا الصين واليابان والروس في الاحتكاك بالحضارة الغربية ولكننا أخفقنا فيما نجحت فيه؛ لأن تلك الأمم ترجمت العلوم التقنية التطبيقية وأُسسها البحتة، وطوعتها لتربتها الخاصة، أما نحن فأردنا أن نصبح قطعة من أوربا بخيرها وشرها كما دعا طه حسين، وكما فعل أتاتورك والخديوي إسماعيل = **فكانت أغلب مترجماتنا في الأدب والقصص والمسرحيات فقدمنا الملاعب والملاهي على المصانع والمخترعات**، واهتممنا بأنواع الأطعمة والمشروبات والمركبات والسيارات والرياش والملبوسات، وأنواع الترف والترفيه، ونشرنا في مجتمعاتنا الفواحش والمنكرات»[(١)].

ولم تتصور هذه الطائفة مفهوم المجتمع المدني «**إلا محاكاة للنموذج الأوروبي، أي بتبني القيم الغربية الثلاث: العلمانية والليبرالية والرأسمالية، هذه القيم الثلاث لا تطابق الشريعة الإسلامية بل تناقضها في أمور جوهرية، وسبب ذلك أنهم لم يتعمقوا في الفقه السياسي في الإسلام**، ولا في كليات الشريعة الكبرى التي تحدد مقاصدها ووسائلها.

وغفل هؤلاء وهؤلاء عن أن العرب والمسلمين ليسوا أمة لقيطة على المستوى الحضاري من دون هوية وثقافة عريضة، وأنه ينبغي لنا تأصيل القيم في بوتقة الشريعة الإسلامية بتحرير مفاهيمه الإنسانية من أوهام الخصوصية الأوروبية، ولكيلا تنحبس مفاهيمه بخصوصية نشأته الأوروبية، وبصورة تحرره من ظلال صياغته عند كثير من العلمانيين اللائكيين الذين اتخذوه أداة لنشر العلمنة والتغريب، ولضرب الاتجاهات الإسلامية التي وصموها بقيم المجتمع المتخلف، فحوّلوا هذا المفهوم إلى إطار مغلق أرادوه أداة لفرض ما اعتبروه حداثة وتنويرًا وحاربوا به ما اعتبروه تخلفًا وظلامًا، فمن أجل ذلك استخدموه لاستئصال من اعتبروهم تقليديين، **ونظروا لقيام الدولة العلمانية وفق النمط الأتاتوركي،**

(١) المرجع السابق، ص١٥٦.

وقمعوا به الجماعات الدينية والفئات التي توصف بأنها تقليدية في المعجم الحداثي العلماني. لقد وضعوه مقابل الدين فاعتبروا الحكومة المدنية ضد الدينية! فمفهوم المجتمع المدني مفهوم مفتوح لا يقصي الجماعات الدينية، بل ولا يقصي المجتمع القبلي، ولكنه يضع نشاطهما ضمن الحوار والسلمية. **إنه لا يرفض القبيلة والطائفة، بل يرفض القبلية والطائفية**»(١).

«**لقد ظنوا أن بناء الثقافة والحضارة مسألة مادية بحتة** كبناء العمارة لا علاقة لها بالتاريخ فبناء عمارة في الصين أو في أوربا أو في العالم العربي أو الإسلامي متماثل المواد فلا غنى لبانٍ عن الحديد والإسمنت والحصباء والعمالة المدربة والمهندس البارع والمال، وتصوروا أن اختلاف الأماكن إذن كاختلاف النيّات والدوافع لا يمنع من الالتقاء على النتائج وفتح الطرق الموصلة إلى الاستقلال الحضاري، وغاب عنهم أن الحضارة ليست بناء ماديًّا فوقيًّا، بل هي من إفراز القيم والأعراف الثقافية تجسد عقيدة الأمة وأصالة عبقريتها؛ ولذلك ينبض شكل البناء بروح الأمة، وهو مادي من أحجار وطين، وهو فني وشكل هندسي كما نجد ذلك في نماذج البناء القوطي والروماني وغيرهما»(٢).

إذن فالمجتمع المدني هو مفهوم أشبه ما يكون بالمثلث يمكن أن يعرف بأضلاع ثلاثة:

«**قاعدة المثلث وضلعه الأساس: القيم، وضلع المثلث الثاني: إجراءات القيم في قمة الهرم (الدولة)** بتنظيم إدارة الدولة بصورة تمنع أن يتمركز القرار في يد شخص محدد أو أشخاص معدودين، **وضلع المثلث الثالث: إجراءات القيم في قاعدة الهرم (الشعب)** بتنظيم وتفعيل التجمع الشعبي، أي: قيام التجمعات المدنية الأهلية»(٣)، ومن هذه الأضلاع الثلاث ستتكون مباحث هذا الفصل، فالمجتمع المدني هو وسيلة بنيان العدل، فلذا كان المطلب الأول هو معرفة قيم بنيان العدل

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٣٠و١٣١.

(٢) مرجع سابق، السلفية الوسطى العدل عديل الصلاة، ص٢٢٥.

(٣) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٢٧.

وهي حقوق الإنسان، وأما المطلب الثاني فهو قوامة الأمة على أمرها وتقييد سلطات الحاكم، وأما المطلب الثالث ففي تفعيل الشعب عن طريق قيام التجمعات المدنية الأهلية.



المطلب الأول: حقوق الإنسان

مفهوم حقوق الإنسان:

«عندما ترد كلمه حقوق الإنسان يظن عدد غير قليل من الناس أنها مفهوم دخيل على الإسلام، وأنها مرتبطة بالعلمانية، وأن الأديان لم تعن بحقوق الإنسان، وهذا الوهم قد انجر إليه كثير من الناس متهمين الأديان السماوية على العموم والإسلام على الخصوص بأنها تؤيد الحكم الدكتاتوري المستبد، وتسمح بالظلم والبطش، والحق أن حقوق الإنسان ليست مفهومًا علمانيًّا، بل إن الأديان السماوية ولاسيما الإسلام أقرتها وقررتها وأكدتها وفرضتها.

ولذلك **صار على الدعاة من كافة الاتجاهات والتيارات فضلا عن الحريصين على بعث الحضارة الإسلامية** من جديد والحريصين على العقيدة الإسلامية أن يبدأوا ببيان حقوق الإنسان في الإسلام، وأن يسعوا جاهدين لتجريد الإسلام مما علق به من آثار الزمان والمكان خلال ليل الطغيان الطويل.

فإنه من مقتضى عبودية العباد لله حريتهم عمن سواه، لقد منح الله بني آدم الحياة وسخر لهم المخلوقات التي من حولهم ليقوموا بعبادته، ومقتضى عبودية الناس لله حريتهم وغناهم عمن سواه، وألا يخضعوا إلا لله، وألا يرجوا إلا الله، وألا يخافوا إلا الله. بل إن الإسلام اعتبر تنازل الإنسان عن حريته شركًا، فإذا رجى الإنسان بشرًا أو خافه فقد أشرك، وقد أفاض العلماء في بيان مفهوم الشرك الأكبر والأصغر والظاهر والباطن، وحاصل ذلك أن الانحناء للطغاة مخل بالتوحيد كالطواف حول الأضرحة والأموات، فليس الطواف حول قصور الفاسدين أقل شركًا من الطواف حول قبور الصالحين.

لقد حمى الإسلام كرامة الإنسان من الإهانة والإذلال، **فلا خير في الذليل المهين؛ لأنه لا يصلح لحمل رسالة الإسلام إلا الأحرار الأعزة الكرام**، ولذلك قال عمر بن الخطاب ﵁: (لا

تضربوا المسلمين فتذلوهم)، وأي حكومة تذل الإنسان وتروضه على الخضوع والركوع والطاعة العمياء فقد حرمته شيئًا أغلى من المال والشراب والغذاء والدواء = إنه الكرامة والعزة: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ [من الحكام وفقهائهم الخانعين] لَا يَعْلَمُونَ﴾»[1]، ولذا فإنه «لا صاحب سمو ولا أصحاب دنو في الإسلام»[2].

«ويمكن تحديد الحقوق الأساسية للمواطنين بأنها بضع عشرة حقًا منها: العدالة، والمساواة، والشورية، والحرية، والتعددية، والكرامة، والالتزام بالروح السلمية، وحل الخلافات بالحوار، والتعلم، والأمن، وقيام الحكم على رأي الأكثرية مع ضمان حقوق الأقلية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوى، والتراحم، وسائر حقوق الإنسان التي عرفها البشر بالطبيعة وأقرتها الشريعة قبل تنادي الأمم الحديثة إليها.

وهذه الحقوق أساسية للمواطنين من أصول الدين في شطر الشريعة المدني، وقد صرحت بها النصوص ولا سيما في الآيات المكية، وما صرحت به النصوص في الآيات المكية يمتاز بأمرين:

الأول: أنه من أصول الدين، الثاني: أنه لا يدخله نسخ، وإنما قد يتخلله التخصيص والتفصيل كالزكاة في شطر الشريعة المدني، والصلاة في شطر الشريعة الروحي، وهذه قطعًا من أصول الدين»[3].

حقوق الإنسان السياسية:

ويقصد بحقوق الإنسان السياسية، جملة من المبادئ والضمانات، تنبثق من القاعدة الشرعية: أن الأمة هي الحفيظة على الدولة والشريعة، وتقوم على هذه القاعدة العلاقة بين الحكومة والأمة،

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٥-١٧ و٢٩-٣١.

(٢) المرجع السابق، ص٣٢.

(٣) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٢٨.

فتضبط القوة عن الاستبداد، وتضبط الشورى عن الفوضى، ويترتب عليها بضعة مبادئ[1]:

أولها: قوامة الأمة على كل نوابها وقضاتها وولاتها: إن الإسلام أكد أن مركز الأمة فوق الحاكم، لا العكس كما دلت الأدلة القطعية من الخطاب القرآني في الشؤون السياسية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ولم يقل يا أيها الفقهاء ولا يا أيها الحكام، فقوامة الأمة من مقاصد الإسلام العظمى.

ثانيها: الحكم في الإسلام شوري انتخابي.

ثالثها: أن الإمام إنما هو وكيل أدنى عن الأمة، وليس وكيلا عليها، وأنها عبر عرفائها ونوابها الذين يمثلون إرادتها وقوامتها توليه أي توكله.

وهذه المبادئ الثلاث لأهميتها في فكر أبي بلال قد جعلت الحديث عنها مستقلًا في المطلب الثاني.

رابعا: لا يجوز للحاكم استخدام العنف لا للوصول إلى السلطة ولا للاحتفاظ بها.

خامسها: تولية الأكفاء قال الرسول ﷺ: (من استعمل رجلًا على عصابة، وفيهم من هو أرضى لله منه، فقد خان لله ورسوله والمؤمنين) [صححه الحاكم]، ولما بعث أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان إلى الشام واليًا، قال له: يا يزيد إن لك قرابة عسيت أن تؤثرهم بالإمارة، وذلك أخوف ما أخاف عليك بعدما قال رسول الله ﷺ: (من ولي من أمر المسلمين شيئا، فأمر عليهم أحدا محاباة فعليه لعنة الله! لا يقبل الله منه صرفًا ولا عملًا حتى يدخله جهنم) [رواه أحمد وصححه الحاكم]، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلًا لمودة أو قرابة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمسلمين) وتولية الأقرباء حتى لو كانوا أكفاء تخل بالبيعة الشرعية على الكتاب والسنة.

سادسها: القاضي كالسلطان وكيل عن الأمة، لا عليها ولا عن السلطان.

سابعها: المواطنة في دولة الإسلام هي أساس الحقوق والواجبات، كما نصت وثيقة

---

(١) راجع: كتاب حقوق الإنسان، ص١٥٣ – ١٥٦.

المدينة، ومقتضى ذلك التعددية والتسامح وحرية الرأي والضمير والتعبير.

ثامنها: التزام الدولة بحفظ الملة ونشر محاسن الخلاق، وتعبيرها عن عقيدة الأمة وهويتها، وحفاظها على الشعائر الروحية والمدنية.

تاسعها: الحرية: حرية الرأي والتعبير على العموم، وحرية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الخصوص، و«الحكم الجبري لا يمكن أن يحتضن عدالة ولا مساواة ولا كرامة، لأنه قص جناحي الإسلام: العدل والحرية»[١].

حرية الرأي للإسلام عنوانُ　　　وإن تنكر أحبارٌ وسلطانُ

حرية الرأي والتعبير بوصلةٌ　　　مهما تنكَّر عميانٌ وطرشانُ[٢]

الحرية هي أم الفضائل:

إن الحرية حق «وسَّعه الله على عباده ولا سيما حرية الرأي والتعبير، فما اعتبره الخليفة الراشدي كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه حقًا سياسيًّا للجماعات (كالخوارج) عدَّه بعض الناس فتنة، فقال أحد ساجعي السلطان: (الخروج على الإمام بالكلام، كالخروج عليه بالحسام)، وعدُّوا بعض الفرق من أهل القبلة كفارًا فكثر الغلو في التكفير والتبديع، ويا ليتهم أجروا عليهم أحكام أهل الذمة»[٣]، **وينبغي علينا وعليهم ألا ننسى أن «دينًا يتوعد بجهنم كل من يعذب هرة كيف استباح من يحكمون باسمه تعذيب واستعباد الأمة الحرة»**[٤].

«وما ضعف المسلمون وخضعوا لاستعباد الغزاة إلا عندما ضعفت شموع الحرية والصراحة والوضوح، وضعف دور أهل الرأي فيهم وأُبعدوا عن الرياسة، وابتعدوا عن شؤون المجتمع والسياسة

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٩٧.

(٢) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٢٢.

(٣) مرجع سابق، معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الشريعة الإسلامية، ص٥٠، بتصرف يسير.

(٤) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٥٤.

فسكتوا وسكنوا فضاعت السفينة، ولم يكن ذلك لولا خضوعهم لاستبداد الولاة، **وعندما استسلمت الشعوب لاستبداد الولاة؛ واستسلمت لتكميم الأفواه = ضعفت الحضارة وتهاوت دول الشرق والإسلام** خاضعة ذليلة، فنُهبت ثرواتها وديست محرماتها، ولولا ذلك ما ضعفت مناعتها ولا استسلمت لعدوان الغزاة، ولا صار المسلمون والعرب والشرقيون يسترفدون معالم الحضارة من الغرب ويرونها جديدة»[١].

إنها الحريةُ اليوم إذن ... سر عزمٍ ونهوضٍ في الأممْ

إنها الحرية تحيي ميتًا ... ماتَ من قمعٍ بكهفٍ وظلمْ

كل شعب لم يعانق شمسها ... سوف يكبو منه في السهل القدمْ[٢]

والحرية أساس الأمن، وهناك علاقة وطيدة بينهما، فيقول -تقبله الله-: «**القاعدة الأولى: لا أمن من دون عدل، الثانية: لا عدل من دون شورى، الثالثة: لا شورى من دون حرية رأي وتعبير وتجمع**»[٣]، وقد أدرك «المثقفون الأوروبيون أن التفريط بالحرية يؤدي إلى التفريط بالكرامة وبالمساواة، وأن التفريط بالمساواة يفضي إلى التفريط بالعدالة، وأن نهاية مسرحية التفريط هي فقدان الأمن والسلامة، فبدأوا مسيرتهم بخارطة صحيحة، فأدركوا ارتباط القمع بالظلم والخوف، فناضلوا من أجلها جميعًا، فظفروا بها كلها، ونحن منذ العصر الأموي حرفنا خريطة الصراط المستقيم، فظننا أن مطية القمع لا تفضي إلى مدينة الظلم، **فأفضت بنا رحلة القمع إلى الظلم، فسكتنا وقلنا: لا بأس من تحمل شيء من الظلم، كيلا نفقد الأمن، ففقدنا الثلاثة معا: الكرامة والعدالة والأمن**»[٤].

---

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١١٧.

(٢) مرجع سابق، صرخة خادم، ص١٦٤.

(٣) مرجع سابق، الجهاد صنوان، ص١٣.

(٤) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٤٩.

وهل يبني الحضارة غير شعبٍ ... يكسر قيده ليعيش حرا؟[1]

فالحرية ثالوث النهضة كما يقول أبو بلال –رحمه الله–: إن «النهضة في أي أمة تنحصر في ثلاث: **الأول**: **حيوية الروح العلمية والمعرفية المتحررة من الترهات والأساطير، والثاني**: **حيوية الحركة السلوكية**: الدأب والعمل والجد والعزيمة والصبر والإرادة، **وثالثها**: **الحرية الفطرية** التي تؤمن بأن دفع ثمن الكرامة على نفاسته أحرى بالناس من دفع ثمن الهوان، فكلٌ من الراضي بالقمع والمشرئب إلى الكرامة يدفع فاتورة خياره، ولكن الحر يقول:

ومراد النفوس أصغر من ... أن نتعادى فيه وأن نتفانى

غير أن الفتى يلاقي المنايا ... كالحاتٍ ولا يلاقي الهوانا

أما الذليل فيعيش على الوهم، ولسان حاله:

وحب العيش أعبدَ كلَّ حرٍّ ... وعلَّمَ ساغبًا أكل المرار[2]

«**فالحرية السياسية هي أم الفضائل وأهم قيم المجتمع المدني أثرا**»[3]، «ومن أجل ذلك ينبغي التركيز على فضيلة الحرية؛ لأنها هي منبع الإرادة، من أجل ذلك ينبغي للرواد والطلائع والمصلحين في الدولة العربية والإسلامية ألا يسيروا في ليل دامس دون بوصلة، وينبغي لهم أن يحددوا نجمة القطب بحصر أولويات الجهاد التربوي في هدم أصنام الاستبداد، إذ من دون البدء بهدم الطغيان؛ لا يمكن بناء نموذج الإنسان القوي المتين، إذا لم يتعلم المصلحون من فشل ألف عام فلن يهتدوا إذن أبدًا»[4].

فاسكب لنا حرية ... إنا لتحريرٍ عطاش

(١) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص١٦٤.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٦٦و٧٦.

(٣) مرجع سابق، تعليم القرآن، ص١٦.

(٤) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ١٣٢، بتصرف.

ما نال قوم عزةً   والرأي فيهم ذو ارتعاش[1]

ومن الضروري «تجديد فقه الحرية وإعادة تشكيله على الثوابت من قطعيات الكتاب والسنة = كيلا يشكك الفوضويون والعدميون بالدين تحت لافتة الحرية، وكيلا يوأد الإبداع والتجديد الحضاري الديني باسم الدفاع عن الدين، ولابد من بناء هذه المفاهيم على الكتاب والسنة وتطبيقات الرسول ﷺ ثم جيل الراشدين وتقديم القطعي على الظني وما صح من العمل»[2].

دينُ التحرر كيف صار لقامعٍ   يَستَلُّ منه على الضياع دليلا

دينُ العدالة كيف صار مطيةً   للظالمين تُميته تأويلا[3]

الحرية تمنع العنف:

كما ذكرنا فالحرية مرتبطة ارتباطًا عضويًّا بالأمن، وللحرية علاقة وطيدة بالعنف، فإن «انعدام الحرية هو بداية النهاية لأي نظام سياسي؛ لأن انعدامها تعقبه كثير من التداعيات تؤدي إلى الانهيار؛ لأنه يترتب على ثنائية الاستبداد والانقياد أمور خطيرة وهي: الدرجة الأولى: الاستياء عندما تقوم دولة الاستبداد باتخاذ قرارات دون تفويض الشعب، تتصرف فيها بمصير العباد والبلاد من دون مشاورة الناس، وتأتي الدرجة الثانية: عندما يضج الناس، فتقوم السلطة بالتضييق على الحريات العامة، وفي الدرجة الثالثة: يصاب الحاكم بالهستيريا، فيُنكِّل بمن يتصور أنهم خصومه حتى وإن لم يكونوا كذلك، ويلغي الحريات فيؤدي الاستبداد إلى الاستياء، وفي الدرجة الرابعة: يستشري الاستياء، ويؤدي استشراء الاستياء إلى الانهيار الذي لا يعلم إلا الله عاقبته، وقد يكون انهيارًا فوضويًّا كالذي حدث في الصومال»[4]. وكنت قد فصّلت علاقة انعدام الأمن وانتشار العنف بالظلم والاستبداد في مطلب

(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٣٤.

(٢) مرجع سابق، السلفية الوسطى العدل عديل الصلاة، ص١٨٧.

(٣) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص٩٢.

(٤) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص١٧٤.

الجهاد السلمي، فليراجع.

لوازم مبدأ الحرية:

١. **الحوار**: **وهو من أهم لوازم الحرية،** فينبغي علينا «نحن المنتسبين إلى العلم والثقافة أن نعلن مع المعلنين فضل الحوار، ولكن لأننا تربينا في ظلال القمع السياسي لا نمارس الروح الحوارية التي نحاولها، وتنمو في نفوسنا نوازع الأنانية ونوازع النرجسية، من أجل ذلك سرعان ما تتحول خلافاتنا إلى أحقاد شخصية، وقد تفرز الأحقاد قذائف دينية، بالتكفير والتفسيق والتجريم والتخوين لذلك نفسد جو الحرية -رغم تطلعنا إليه-؛ لأنه يصعب علينا أن نتخلص من آثار حقل التربية القمعي.

وكل هذه المعوقات لا ينبغي أن تطفئ أشواقنا إلى الحوار؛ لأنه هو العلاج الفعال لصداع الفوضى والدوار، لا بد من الإيمان العملي بقيمة الحوار؛ لأنه لا يمكن إنتاج العدالة السياسية وهي أساس الحضارة دون جو الحوار، الذي يفكر فيه المثقف بصوت عال ويتطارح الناس فيه الرأي والسؤال عبر المناقشة والجدال دون خوف أو خجل، فجو الحوار ضروري للمسلمين اليوم وهو أكثر ضرورة للذين ينتسبون إلى الشريعة، والذين يعنون بإصلاح الناس إليه أحوج.

بالروح الحوارية سيكتشف الناس مدى صلابة أفكارهم، ومدى مصداقيتها ومدى قدرتها على الإقناع، فالتعليم الحواري هو أساس التربية الاجتماعية الراشدة، فإذا لم يستطع المثقف الديني إقناع الآخرين، فعليه أن يراجع تجربته؛ لأن فشله ليس دليلًا على أن الآخرين ميؤوس منهم، كما أنه ليس دليلًا على أن الإسلام غير قادر على اقتحام الآذان والعقول، ولكنه قد يعني أن اللحظة غير مناسبة، أو أن الداعية كالذي يغشى الهيجاء بدون سلاح أو أنه لم يسلك الطريق المناسب، **ولذا فسلاح الحوار بديلًا عن حوار السلاح**»[1].

٢. **التسامح**: «ومن لوازم مبدأ الحرية السامية التسامح والتآلف والروح الإنسانية وقبول الاختلاف،

(١) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص٢٢و٢٣.

وكما طبق هذه القاعدة أيضًا الإمام أحمد عندما انتصر على خصومه في عهد المتوكل، وكفَّ المتوكل عن التنكيل بالمعتزلة، فكانوا يقولون: قدرنا على أحمد فآذيناه، وقدر علينا فكف عنا، وكما طبق هذه القاعدة أيضًا الإمام ابن تيمية عندما انتصر على خصومه في عهد الناصر ابن قلاوون، وكفَّ الناصر عن التنكيل بالقضاة والفقهاء الذين تواطأوا على سجنه وقال للناصر: إن قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم، فقال له السلطان: إنهم آذوك وأرادوا قتلك مرارًا، فقال: من آذاني فهو في حل، حتى قال ابن مخلوف -أحد فقهاء القمع هؤلاء-: ما رأينا كابن تيمية حرضنا عليه فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح عنا وحاجج عنا.

ومبدأ التسامح والتآلف أن تسود بين الناس قيم التعايش الاجتماعي كالتسامح والاعتراف بالآخر الموجود في الوطن وقبول الاختلاف والالتزام بحل الخلاف بأسلوب سلمي، وهذا ما يعبر عنه بـ(السلمية)، وحاصل ذلك أن يلتزم الناس جميعًا أفرادًا وجماعات بالروح السلمية أي بحل أي خلاف بالتشاور والتحاور، فيصبح الصراع الرمزي هو القاعدة المهيمنة عند الاختلاف ويحل محل الصراع المادي»[1].

إذا لم نُؤسسْ تسامُحَ فكرٍ	فما هي دولتنا المرتجاة
إذا لم نُؤسسْ تسامُحَ فكرٍ	علامَ نضيقُ بقمع الطغاة
وكيف نُقارع حكمًا عضوضًا	ونحن سنقمع كل الفئات
إذا لم نوطِّد سلوك التساوي	فنحن -إذن- مثل تلك الطغاة[2]

٣. **التعددية**: ومن لوازم الحرية القبول بالتعددية «التي تقوم على أن تكون قرارات الأمة مبنية على رأي الأكثرية مع ضمان حقوق الأقلية، وهو مبدأ يضم شمل قيم عديدة، كالتعايش، وقبول التعددية

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٢١و٢٢.

(٢) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص١٢٣.

المبنية على عدم تحكم الأقلية بالأكثرية، والاحتكام في القرارات إلى معيار الأغلبية، مع التوافق الاجتماعي وحفظ حقوق الأقلية.

والكتاب والسنة قررا حرية الأفراد والجماعات وأقرا التعددية الثقافية والاجتماعية والمذهبية ورفضا تكفير أهل القبلة أو قمعهم وأدانا النيل من حقوق الأقليات، ونموذج تطبيق ذلك جسده الخلفاء الراشدون كعلي بن أبي طالب ﵁ ولاسيما في اعترافه بحقوق الخوارج وهم أكثر أهل القبلة غلوًا كما ذكر أحمد بن حنبل رحمنا الله وإياه، وكما جسَّد ذلك عمر بن عبد العزيز وعبدالله بن الزبير في تعاملهما أيضًا مع الخوارج، ومقتضى ذلك الأخذ برأي الجمهور أو الأكثرية مع حفظ حقوق الأقليات وهذا ما يعبر عنه (التعددية)، والتعددية شرط لتآلف المجتمع؛ لأن أفراد الأقليات التي تعيش في ظل الحضارة الإسلامية مواطنون أنداد لهم مثل ما لغيرهم وعليهم مثل ما على غيرهم، وهذا معنى ذمة الله ورسوله والمسلمين وعهده لهم.

والتعددية فكرية واجتماعية وثقافية هي مقتضى المساواة بين الناس، ومشروعية قيام الناس بمبادرات جماعية حرة للتعبير عن قضايا أو مصالح أو مشاعر مشتركة، فمن وأد التعددية فهو لا يجسد مفهوم الحكم بما أنزل الله، فما أنزل الله يؤخذ من نصوص الكتاب والسنة ومن تطبيقات حكام العدل والشورى الراشدين ومن استن بسننهم»[(١)].

ضوابط الحرية:

لكن ما المقصود بالحرية أهي قسيمة الحرية لدى الدول العلمانية أم للإسلام مفهوم آخر للحرية؟ يجيب عن ذلك أبو بلال -تقبله الله- في سبر وتقسيم أصولي بديع: «ومفهوم الحرية في الإسلام يشبه المفهوم العلماني في جانب إنساني فطري، ويخالفه فيما هو غير إنساني، **فهو يوافقه في أن حرية كل إنسان تنتهي حيث تبتدئ حريات الآخرين، ويخالفه في أمور أخرى هي:**

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٢١و٢٢.

١. **الحرية في الإسلام مرتبطة بالفطرة** فالإسلام هو دين الفطرة، فكل ما هو طيب في الفطرة كالزواج والعفة والأمانة هو طيب في الإسلام، وكل ما هو خبيث في الفطرة الإنسانية فهو في الإسلام خبيث كالزنا والشذوذ الجنسي وشرب الخمر، فالأديان إنما جاءت –في الجوانب المدنية– لترسخ وتتمم محاسن الأخلاق الفطرية التي يعرفها البشر بأنها حسنة وينكرون مخالفتها، ولذلك جاء مصطلح الأمر بـ(المعروف) والنهي عن (المنكر).

٢. وكذلك تختلف عنها في أن **الأديان السماوية لا تسمح بالحرية السياسية المبنية على غطرسة القوة** التي تسمح باستخدام أسلحة الدمار الشامل كالتي استخدمها الأمريكان في ضرب اليابان.

٣. كما أن مفهوم الإسلام لحقوق الإنسان يختلف عن مفهومه العلماني، فالفرنجة يحل لهم برلمانهم أهواءهم وما تراه عقولهم حلالًا، فقد يحل لهم الزنا واللواط وشرب الخمور والربا فتعتبر هذه الأمور –عندهم– داخلة في مفهوم الحرية، فالإنسان فيهم حر فيها عندهم؛ لأن الحقيقة في العقيدة العلمانية نسبية، فما يراه قوم سيئًا، قد يراه آخرون حسنًا، **أما الحقيقة في الأديان السماوية فهي مطلقة، فكل ما استقبحته الفطرة قبيح حرام، وكل ما استحسنته الفطرة فهو حسن مباح،** فالحرية في الإسلام هي الحرية الإنسانية، حرية الإنسان المكرم لا حرية البهيمة الحيوانية»[١].

ويقول أيضًا في ضابط حرية الرأي والكلام: «وكل مفكر أو مثقف أو طالب علم أو عامي يجهر برأي **لا يخالف قطعيات الكتاب والسنة**، فقد قال كلمة حق وهو مجاهد مدني، حتى لو كانت كلمته في رأينا خطأ؛ لأن قمع الحرية الدينية والثقافية من الباطل، وفتح النوافذ للشمس والهواء من الحق»[٢].

ورغم هذه الضوابط للحرية كيلا تكون حرية علمانية فإن أبا بلال يؤكد على أن: «كل حركة شورية (ولو كانت علمانية) فإنها في صالح الأمة والملة والدولة (كما وقع في تركية)، وكل إسلام قمعي

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٤٤.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص٧٠.

يقوم على (الملك العضوض) فإن نهايته ذل الأمة والملة والدولة وفساد الذمم والأخلاق (كالنموذج السعودي)، ومن أجل ذلك فالجماعات والحركات والدول لم تقصر في شيء ذي بال من الأشياء أكبر وأخطر أثرًا من تقصيرها في تجديد خطاب (الحكم الشوري) في الفكر الديني»[١].

حقوق الإنسان الأخرى:

وهناك حقوق أخرى ذكرها الشيخ لتشييد بنيان العدل، منها:

١. **حقوق المتهم**، وله في ذلك كتاب مهم بعنوان: (حقوق المتهم بين نور الإسلام وغبش الحكم العضوض)، ومن تلك الحقوق: «تطبيق قاعدة: (المتهم بريء حتى تثبت عليه التهمة)، وقاعدة (لا عقوبة على الشبهة)؛ لأن الأصل براءة الذمة. قال ابن تيمية: (لا تسوغ العقوبة بالشبهة) بل سقوطها بالشبهة أقرب إلى قواعد الشريعة من إثباتها بالشبهة، ولذلك جاءت قواعد إثبات الجرائم في الإسلام متشددة جدًا إذا قورنت بقواعد الإثبات الوضعية؛ لأن إفلات المذنب من العقاب أفضل من وقوع البريء فيه، فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: (ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم لمسلم مخرجًا فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ بالعقوبة) [رواه الترمذي وصححه الحاكم]، وهي قاعدة قضائية مشهورة، وقد رسخ الإسلام قواعد لنزاهة القضاء في الإسلام مثل: عدم الأخذ بإقرارات الخوف والتخويف (الإكراه)، وممَّا أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذا (ليس الرجل بمأمن على نفسه إن أجعته أو أوثقته أو ضربته أن يعترف على نفسه) كما ذكر عبد الرزاق في المصنف، وهذا المبدأ الإسلامي الفريد لم تصل إليه البشرية إلا متأخرا»[٢]، بل «قرر الفقهاء أن التهديد إذا صدر ممَّن يملك ما هدد به يعتبر سالبًا الرضى أو الاختيار، وهذا يجعل الاعتراف لا قيمة له، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: (ما من ذي سلطان

(١) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص٧٧.

(٢) مرجع السابق، حقوق المتهم، ص٥٥.

يريد أن يكلفني كلاما يدرأ عني سوطًا أو سوطين إلا كنت متكلمًا به)، فإذا كان التهديد بسوط أو سوطين عند عبد الله بن مسعود ﷺ يبطل الإقرار فما بالك بالتهديد بالضرب بالأسواط، بل ما بالك بالتهديد المتواصل بآلات التعذيب كآلات الصعق الكهربائي، وغرف التعذيب السرية التي يعلق بها الإنسان كتعليق الخرفان في المجازر، حيث يتعرض الإنسان للشلل والجنون، فما بالك حتى بسجن التعويق فضلا عن سجن التضييق فضلا عن الزنزانة المفردة»(١).

٢. **فتح باب الاجتهاد**، «فالاجتهاد ليس حقًّا من حقوق الإنسان فحسب بل ضرب من الجهاد أيضًا، وقد قرر الإسلام أن من حق العالم أن يبحث ويجتهد ويوافق غيره أو يخالفه دون أن يضار في وظيفته فضلًا عن أن يضار في معاشه من بيت المال، ودون أن تفرض عليه إقامة جبرية في مكان = هذه هي صورة الإسلام المشرفة التي يجب أن تجلَّى للناس؛ لأن أهل التفكر والتفقه إذا لم ينالوا حقوقهم المشروعة صارت أولًا حريتهم مهددة كلما نطقوا برأي وكلما جهروا بكلمة حق، فسادت ثانيًا عقلية القطيع في التعليم وهي من أعظم مفاسد الأمم قتلًا للمبادرة والحيوية والإدارة، كما فصَّل (باولو فريري) المفكر البرازيلي في كتاب (تربية المقهورين) عندما وازن بين منهج التعليم الحر ومنهج تربية القطيع.

فأهل العلم وطلابه لا يجوز إلزامهم برأي سواء كان هذا الإلزام من عالم أو حاكم، فليس للحكومة قطعًا أن تلزم الأمة برأي فئة من الفقهاء مهما كان لهم من المعرفة والتقوى، كما صرح الإمام ابن تيمية رحمنا الله وإياه في [الفتاوى: ٣/ ٢٤٠] (أما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالالتزام؛ فقول بلا حجة من الكتاب والسنة فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين، ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك، إلا إذا كان معه حجة الرجوع إليها، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها سواء).

(١) المرجع السابق، ص٦٠.

ومعنى هذا أن المرجع في تحديد حق هذا التفكير هو أمران: الأول صريح كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. الثاني: مقاصد الشريعة الكلية القطعية المستنبطة لا سلطة حاكم؛ لأن الله جعل الشريعة قاضية -في مقاصدها- في كل خلاف بين الأمراء و(العرفاء) أولي الأمر بين الناس، قال تعالى: ﴿يا أَيّها الّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُم فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدّوهُ إِلَى اللهِ وَالرّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء ٥٩)»[١].

٣. **حق النشء في تعليم مستقل: هذا التعليم «لا يُمجد من سرق سلطة الأمة:** «وما أحوج الناس اليوم إلى جلاء هذا الحق من حقوق الإنسان الذي تصان به العقول الأسر والذراري من الدمار والتشرد والانهيار، ومن انتهاك حقوق الإنسان سيطرة الحاكم المستبد (وكل مستبد فهو ظالم) على التعليم من خلال التصرف بمحتوى مناهج التعليم وبرامجه، ومن خلال إشراف حكومات غير منتخبة على مناهج التعليم وعلى إدارته، ومن خلال تزييف تاريخ الأمة، فتجد أيضًا كتب التلاميذ مملوءة بالكذب والتزييف المتعمد، أو بأنصاف الحقائق التي تمجد المستبدين والطغاة الذي سلبوا الأمة إرادتها وقوامتها عليهم وسرقوا ثروتها وأفسدوا تربيتها.

وشر من ذلك أن تصف حاكمًا اغتصب قوامة الأمة، أو دمر أحرارها بسجون التعذيب بأنه أب للشعب، أو بطل الأمة، أو حامي السنة، أو بطل الإسلام أو العروبة، ولولاه لما قامت للأمة دولة، ولولاه لهلكت الأمة، حتى ينشأ النشء على الولاء للأشخاص المستبدين لا للمبادئ والدين والأعمال، وفي ذلك بلاء عظيم.

ومن ذلك أن يشعر منهجُ التعليمِ التلاميذَ بأن ما قدمه الحاكم للأمة هو (هبة) منه وكأنه من ماله الخاص، ونحو ذلك مما لا يجوز شرعًا أن يقوله قائل ولا أن يقبله مجتمع، فالحاكم موظف أجير

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١١٥.

عن الأمة ويعمل لها بأجر، وما يعمله ليس صدقة منه ولا تبرعًا، وما يقدمه ليس من كده الخاص، ولا من كد أبيه، ولا حاجة للأمة بكده، ولا بكد أبيه ولا بماله الخاص»[(١)].

٤. **حق المعارضة السياسية** فقد «كفل الإسلام حرية المعارضة السياسية، وأجاز تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية، حتى لو كانت غالية مبتدعة، مادامت تلتزم الخيار السلمي. والدليل المحكم على ذلك أن علي بن أبي طالب سمح للخوارج أن يبدوا آراءهم، وأرسل لهم ابن عباس مناقشًا، ولم يمنعهم من التجمع، وقالوا: كونوا حيث شئتم، بيننا وبينكم ألا تسفكوا دمًا حرامًا، ولا تقطعوا سبيلًا، ولا تظلموا أحدًا، فإن فعلتم نبذت إليكم بالحرب. بل إنه ﵁ أجرى عليهم أرزاقهم ومعاشاتهم ولم يحرمهم منها رغم أنهم عارضوه وشتموه وكفروه»[(٢)].

٥. **الحقوق المالية**: أما ما كان لموظفي الدولة فلا بد من: «تحديد رواتب الموظفين بما يكفي حوائجهم: وجرت مقاصد الشريعة التي تضافرت عليها الأدلة لفظية ومعنوية على أن تتضمن أجرة الموظف ثلاثة أمور: أولا: أن تناسب الأجرة أهمية عمله (كالتخصص النادر والعالي)، وثانيا: أن تكفي حوائجه فتكف يده عن السرقة والرشوة واستغلال النفوذ ولا سيما إذا كان في وظيفة يخشى عليه من استغلالها كالقضاء والوظائف القيادية المالية والبلدية. والثالث: أن تفي الأجرة بالحد الأدنى من المعاش الذي يصرف لكل فرد، والحد الأدنى للأجور في الإسلام هو أن يسد حاجات الموظف من: أسرة ومسكن ومركب، كما في حديث المستورد بن شداد يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: (من ولي لنا عملًا وليس له منزل فليتخذ منزلًا، أو ليست له زوجة فليتزوج، أو ليس له خادم فليتخذ خادمًا، أو ليست له دابة فليتخذ دابة، ومن أصاب شيئًا سوى ذلك فهو غال) [رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة والحاكم والألباني]، وكما ورد في توصية عمر بن الخطاب أبا عبيدة

---

(١) المرجع السابق، ص١١٤.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٠٥.

-لما ولاه- بموظفيه: (إذا استعملتهم فأجزل لهم العطاء والرزق حتى لا يحتاجوا إلى الخيانة)»[1].

والحقوق المالية لا تقتصر على الموظفين بل حتى العاطلين و«الأصل أن يكفي الإنسان نفسه من كد يده، فإن لم يجد عملًا وجب على الأمة دولة ومجتمعًا أن تيسر له مجالًا يدر عليه رزقًا حلالًا، وأن تشتري له من آلات الحرفة والمهنة ما يكفيه كآلات الصناعة والزراعة إقراضًا أو هبة، فإن لم يجد العاطل عملًا ولم توجد الدولة له عملًا وجبت رعايته على المجتمع أفرادًا وجماعات، وتكون هذه الرعاية من الأمة بما يلي: إعطاؤه ما يكفيه حتى يجد عملًا، أو الإقراض وهو أفضل من الصدقة أو الزكاة، فيجب على الدولة إن لم يسدد ذلك حاجته أن تعطيه من بيت المال، قال ابن تيمية (والمحتاجون إذا لم تكفهم الزكاة أعطوا من بيت المال على وجه التقديم على غيرهم من وجوه الصرف) [السياسة الشرعية:٥٣]. فإذا لم تقم الدولة بهذا الحق الذي عليها ولم تكفله فله أن يقيم الدعوى عليها ويحكم له القاضي به، كما ذكر الفقيه ابن عابدين أن للقاضي أن يلزم الدولة بالإنفاق على الفقير العاجز، ومن أجل ذلك صار من حقوق الإنسان العاطل أن يعطى معاشًا يكفيه ويغنيه عن الشحاذة والوقوف على أبواب المتاجر والمجالس والمجامع والمساجد والجوامع. معاشًا يقيه خطر الانحراف والسقوط في جرائم السرقة والسطو والنهب، ويقيه خطر الفراغ وصحبة الأشرار الذين يوقعونه في المعاصي والمهالك. فما أعظم عدالة الإسلام، وما أقسى جور حكام الاستبداد، وما أشد غفلة الفقهاء في رين الاستبداد، الذي شاركوا في تثبيط الفقراء والمستضعفين عن المطالبة بحقوقهم. فإذا كان بيت المال خاليًا لا يكفي المحتاجين؛ فإن كفالة المحتاجين تنتقل إلى القادرين من أفراد الأمة، كما صرح بذلك بعض الفقهاء»[2].

(١) المرجع السابق، ص٦٧ و٦٨,

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٩١ و٩٢.

المطلب الثاني: قوامة الأمة



ليس الولاة إلا وكلاء عن الأمة لا وكلاء عليها؛ لأن الحكم في الإسلام شوري، وقد أفرد الشيخ لهذا المعنى الكثير من مقالاته وكتبه، فقال: «جذر **كل المشكلات**: **نظام الحكم الجبري، وجذر كل الحلول**: **النظام الشوري**، فالحكم الشوري الدستوري أيًّا كان لون دعاته أساس كل خير؛ لأنه يرسخ الحرية السامية أم الحقوق، والحكم الجبري أيا كان لون دعاته أساس كل شر؛ لأنه يرسخ القمع الذي يسلب كرامة الإنسان. إن الشورى هي سر تماسك المجتمعات والدول مهما كان فيها من منكرات أخرى وآثام، والاستبداد هو سر خراب المجتمعات والدول مهما كان لأهلها من بعد عن المنكرات والآثام، ولا يمكن في ظل أي حكم مستبد أن توجد حقوق ولا عدالة»(١).

فَصِحْ: يا سيدي الشعب المرجى ... ويا أهلي افتحوا الأجفان طرا

ونادوا كل مسؤولٍ يُجبكم ... وإن لم تفعلوا فالموت أحرى

شعبٌ أيقِظوه (ولي الأمر) ... يراقب أو يحاسب من أضرَّا

شعبٌ أيقِظوه (ولي الأمر) ... ليصبح سيدًا والحكم شورى(٢)

مكانة الشورى في الإسلام:

وللشورى مكانة عظيمة في الإسلام «فمبدأ ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ هو أسلوب تربوي وإداري وسياسي **بأن تكون الشورى (نظامًا) للأمة بناء على أن العدالة أساس الحكم، وأن شجرة العدل لا تنمو إلا في ظلال الشورى، وأن العدل لا بد له من حارس هو الشورى، فتصبح الشورى عند جدولتها في المركز الثاني بعد التوحيد على مستوى الجماعة والدولة**، ويصبح الفرق بين الحكم الإسلامي واللا إسلامي هو الشورى الشعبية الملزمة، والشورى الجماعية ملزمة حتى ولو كان رأي

---

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص١٣٨.

(٢) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص١٦٦.

الناس خطأ كما طبق ذلك النبي ﷺ ولاسيما في غزوة أحد»[1]، «**ولم يختلف الفقهاء في اشتراط كون الحاكم شوريًّا، وعدم صحة البيعة للمستبد فضلًا عن الظالم، وإنما اختلفوا في جواز عزله إذا طرأ عليه الاستبداد**، فرأى بعضهم تجنب العزل خوفًا من الفوضى، ولكن العصر الحاضر أثبت سهولة عزل المستبد فضلًا عن الظالم عبر الجهاد السلمي مظاهرات واعتصامات»[2].

وقد «**وردت كلمة الشورى السياسية في القرآن الكريم صريحة بلفظها في الآيتين الشهيرتين** بها:

١. ارتبطت الآية الأولى بتأسيس الجماعة المسلمة في مكة، قال تعالى: ﴿فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِندَ اللهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٣٦) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (٣٧) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾، **هذه آيات مكية كريمة، وجاءت قبل تكوين الدولة الإسلامية لتؤكد حقيقة كبرى في حياة المسلمين، أن الشورى ليست نظامًا سياسيًّا للدولة فحسب، بل طابع أساسي للأفراد والجماعات**، فهي إذن نظام تربوي تعليمي ونظام اجتماعي إداري وهي ثالثًا نظام سياسي، وقد وصف الله بها عباده على = أن طابع الدعوة كان **سريًّا في مكة حيث عتاة الكفر، والمؤمنون قليل والعذاب شديد، والمؤمن مشغول بأمور كثيرة، والسرية التي هي طابع الحركات الناشئة تجعل الشورى طريقًا محفوفًا بالمخاطر، في هذه الظروف الصعبة جاء الأمر بالشورى**، فالشورى إذن من الفرائض الدينية على المسلمين سواء أكانوا أفرادًا أم جماعات أم دولًا، وجاءت آية الشورى بصيغة الخبر، وصيغة الخبر عند الأصوليين تفيد أن الأمر للوجوب ما لم تقم قرينة تصرفه إلى الاستحباب كما في قوله تعالى ﴿قَدْ

---

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص٨٥و٨٦.

(٢) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٩٢.

أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون﴾ وقوله ﴿وَالّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُون﴾ فالصلاة واجبة وإن جاء وجوبها بصيغة الخبر»[١].

٢. **وارتبطت الآية الثانية بأهمية الالتزام بالشورى حتى لو أدى رأي الأكثرية إلى الهزيمة،** فقد «خرج النبي ﷺ محاربًا بناء على رأي الأكثرية، فلما انهزم المسلمون تبادر إلى ذهن بعض الأغلبية أنهم لو لم يُلِحُّوا على الرسول ولو لم يأخذ برأيهم لانتصروا، وأن انعدام الشورى أوفق = فنزلت آية: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْر﴾ بعد هزيمة أحد **لتُثبّت المسلمين وتعلمهم أن الشورى هي أساس شؤون الحياة كلها ولا سيما الحكم، وأن الأكثرية لو أخطأت خير من الأقلية وإن أصابت؛ لأن صواب الأقلية كان مصادفة عابرة، وخطأ الأكثرية كان مصادفة نادرة، أي الأصل أن تصيب الأكثرية وتخطئ الأقلية، فلئن خسر المسلمون معركة فقد كسبوا مبدأ سياسيًّا عظيمًا يكسبون به عشرات المعارك»**[٢].

إذن «فالأمة هي المخولة بتقرير مصالحها، فالقرآن لم يقل يا أيها الفقهاء، ولا يا أيها الأمراء مروا الناس بكذا وكذا، بل الخطاب جاء للأمة، وفي ذلك دليل على أن الأمة مخاطبة بهذه الأوامر ومسؤولة بجميع أفرادها عن القيام بذلك كما نص الفقهاء ومنوط بها تنفيذ شرع الله، واتخاذ الوسائل المناسبة لذلك، يؤيده ويبينه الدليل العملي الصريح في تطبيقات النبي ﷺ حيث كان المصطفى يشاور الناس في كل أمر هام وعام، فالأمة هي ولية أمر نفسها، فهي صاحبة السلطة والسيادة، وهي المخولة باتخاذ ما تراه لتحقيق مصالحها كما صرح بذلك القرآن من خلال خطابه المتكرر: ﴿يا أَيّها الّذِينَ آمَنُوا﴾ في ٨٩ موضعًا، سواء في أمور القضاء أم أمور الإدارة السياسية أم أمور الأخلاق العامة أم أمور الحرب والسلام.

---

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص١١٦و١١٧.

(٢) المرجع السابق، ص٤٧و٤٨.

ومن قبيل الذكر لا الحصر نشير إلى ما ورد في (سورة الممتحنة) من توجيهات للأمة في الحرب الدفاعية العادلة: الجهاد وقضية إفشاء أسرار الدولة، وما ورد في سورة (الحجرات) في معالجة الشقاق الأهلي، وهذه النصوص القرآنية صريحة كلية قطعية، فضلًا عن البراهين العملية التطبيقية من السيرة النبوية.

وهذا المعنى على خفائه عند عامة الناس مقرر بصريح العبارة عند الفقهاء كما قال ابن تيمية: (إنا لا نسلم أنه [أي الإمام] يجب أن يكون حافظًا للشرع، بل يجب أن تكون الأمة حافظة للشرع، وحفظ الشرع يحصل بمجموع الأمة) [منهاج السنة ٦/ ٤٥٧]»[1].

ومن سنة رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده نجد الأدلة واضحة صريحة لبيان مكانة الشورى في الإسلام فقد «شاور النبي ﷺ أصحابه يوم الخندق، في مصالحة الأحزاب على ثلث ثمار المدينة عامئذٍ، فأبى ذلك سعد بن عبادة رضي الله عنه، فترك النبي الصلح ومزق مسودة الصلح، وقد كان رسول الله ﷺ كلما حزبه أمر دعا مناديه: الصلاة جامعة، ثم وقف في المسجد يقول: (أشيروا علي أيها الناس)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه: (ما رأيت أحدًا أكثر مشورة لأصحابه من الرسول ﷺ، وقال لصاحبيه أبي بكر وعمر: (لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما)[أخرجه الترمذي].

وفي خطبة الصديق رضي الله عنه لما بويع دستور يدل على أن الإمامة مشروطة بالشورى عندما قال: (إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني أو سددوني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم)، قال الإمام مالك، (لا يكون أحد إمامًا أبدا إلا على هذا الشرط)، وكتب أبو بكر إلى أحد قواده: (ليكن الإبرام بعد التشاور) وكتب لآخر: (لا تخزن عن المشير خبرك فتؤتى من قبل نفسك).

وجاء الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرويت عنه أخبار تدل على أن مبدأ الشورى تبلور بصورة

---

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٥٦.

أكثر تحديدًا؛ لكثرة المستجدات في عصره من وقائع وفتوح، وعناصر جديدة دخلت في الإسلام، قال الزهري: كان مجلس عمر غاصًا بالعلماء والقراء، كهولًا كانوا أم شبابًا، وكان يقول: (لا يمنع أحدكم حداثة سنة أن يشير برأيه، فإن الرأي ليس على حداثة سن من فكر به، ولكن أمر يضعه الله حيث يشاء) [البدائع: ٣١٣/ ١٠] وشاور عمر الناس في المسجد في توليه الولاة، وفي الإدارة، وفي قسمة الأموال، وعندما سمع رجلا يقول: لو مات عمر بايعت فلانًا، نادى في المسجد: (من بايع رجلا من غير مشورة المسلمين، فلا يبايع له ولا الذي بايعه)[رواه البخاري]، بل هدد بقتل المبايع والمبايع له بقوله: (من دعا إلى إمارة نفسه أو غيره من غير مشورة من المسلمين، فلا يحل لكم إلا أن تقتلوه) [مصنف عبد الرزاق بن همام] وإنما قاله زجرًا عن ترك الشورى الشعبية، ومن أقواله المهمة: (يحق على المسلمين أن يكونوا وأمرهم شورى بينهم بين ذوي الرأي منهم، فالناس تبع لمن قام بهذا الأمر ما اجتمعوا عليه ورضوا به لزم الناس، وكانوا فيه تبعًا لهم، ومن قام بهذا الأمر تبع لأولي رأيهم) [الطبري: ٤٥٨/ ٣]، ولذلك عندما عمر رشح للخلافة ستة رجال بيّن لهم كيفية الاجتماع وأخذ الشورى: (ثم اجمعوا أمركم فمن تأمر منكم من غير مشورة المسلمين فاضربوا عنقه).

ولعثمان ﷺ مواقف غراء أثبت بها قبوله مبدأ مراقبة الأمة، وعدم تمسكه بمقاليد السلطة عبر الإلزام بالعنف رغم أنه خليفة منتخب، وعلي ﷺ كانت له بصمات واضحة في تأييد الحريات الفطرية والاجتماعية والحقوق السياسية، أهمها موقفه من الخوارج الذي دل به على سعة عقل سياسي وصحة دين وكثرة علم، وموقفه منهم أرسى مبدأ جواز المعارضة السلمية، وأنها مقبولة ما دامت سلمية، وأنها لا تصبح خروجًا على الإمام، وفي عهده للأشتر النخعي قيم سياسية مهمة ترسخ مفهوم الشورى»[(١)].

ولذلك كله «قال ابن العربي: (المشاورة أصل الدين، وهي حق على عامة الخليقة من الرسول إلى أقل خلق بعده) [البدائع: ٣٠٢/ ١]، ومن أجل ذلك اعتبر الرسول ﷺ الشورى علامة على فلاح

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص١٢٠ و١٢٤-١٢٦ بتصرف.

المجتمع حكامًا ومحكومين، (إذا كان أمراؤكم خياركم، وأغنياؤكم سمحاؤكم، وأمركم شورى بينكم، فظهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا كان أمراؤكم أشراركم وأغنياؤكم بخلاءكم، وأموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير من ظهرها)[أخرجه الترمذي]»[1].

الحكم في الإسلام للشعب الذي   ولَّى وقلَّد حاكميه عدولا

والدين لم ينزل ليجعل دارنا   تستعذب التحقير والتدويلا[2]

وأما «تشبيه الحاكم بالراعي وتشبيه الأمة بالرعية الذي ورد في الأدبيات الإسلامية كثيرًا كما في قول عثمان ﵁: (إنما أمر الله الأئمة أن يكونوا رعاة، ولم يتقدم إليهم أن يكونوا جباة)، لم يقصد به تشبيه الناس بالماشية التي يجب أن تنقاد للراعي، بل جاء للإفادة بأن الراعي وكيل أجير (من قبل أهل الماشية) يجب عليه أن يرتاد الأماكن المخصبة، فالراعي عادة هو أجير يستأجره الناس لرعي مواشيهم ويعطونه على ذلك أجرًا، فهو تشبيه مجازي قصد به تأكيد الرعاية والشفقة في البيئة الصحراوية، فالتشبيه بالراعي قد يفهم منه في الثقافة الشعبية أن علاقة الإمام بالأمة علاقة الراعي بالقطيع، أي أن دورها أن تسمع وتطيع، وتضرب بالعصا حتى تألف الخضوع وذلك غير مقصود، بل المقصود أنه يجب على الحاكم أن يكون حفيًّا مشفقًا، لا جابيًا متجبرًا»[3].

من هذا كله نستنتج أن «**شورى الأمة ركن من أركان الإسلام العظام ومن أصول الدين العظمى**، وأن تلك مسألة قطعية، عبر المقدمات التالية:

المقدمة الأولى منهجية: وهي التي دلل عليها الشاطبي: أنه يمكن تقرير قاعدة قطعية من مجموع دلالات وقائع أو نصوص ظنية، فيمكن من خلال دلالات النصوص والوقائع الظنية إنتاج قاعدة قطعية.

---

(١) المرجع السابق، ص١١٩.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١٠٥.

(٣) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص٣٦.

المقدمة الثانية أصولية: فكل أمر تترتب عليه أو على فعله مصالح كبرى للأمة، فإنما هو معدود في أصول الدين، وكل أمر تترتب عليه مفاسد أو مضار كبرى للأمة، فإنما هو معدود في نواقض الإسلام، وهي قاعدة أصولية، دلل عليها الشاطبي أيضًا.

المقدمة الثالثة سياسية: أكدها ابن تيمية: العدل والطغيان أساس بقاء الدول والحضارات وفنائها، لا الكفر والإيمان.

المقدمة الرابعة سياسية أيضًا: لا يمكن تحقيق العدل من دون الشورى، فهي حارسة العدل، وقد ثبت أنه لا يتحقق عدل من دون شورى، فالاستبداد والعدل نقيضان لا يجتمعان.

عبر المقدمات الأربع نصل إلى قاعدة: **أن الشورى من أصول الدين العظام، وهي عمود شق الشريعة المدني، كما أن الصلاة عمود شقه الروحي**، إن لم نقل: إن الأمر بمعروف العدالة والشورى أولى من الأمر بالصلاة»[(١)].

وبناء على هذا كله فإن «الذين يطالبون اليوم بالشورى النيابية لا ينسجمون مع الإسلام فحسب، بل يبتكرون وسائل عملية لتنفيذ مقاصد السياسة الشرعية القطعية، وإن اقتبسوا أسلوبًا عالميًّا في الإدارة السياسية؛ لأن (كيفيات) السياسة الشرعية ووسائلها -كما ذكر ابن القيم وابن عقيل- هي كل ما ظهرت فيه مصلحة العباد والبلاد، وقام به الحق وزهق الظلم وإن لم ينزل فيه كتاب ولا سنة»[(٢)].

فأصحابُ الصليبِ وقومُ بوذا ... بنوا شورى بها الحكمُ استقرَّا
وخطُّوا سلطة للشعب تعلو ... على كل الولاة تخطُّ أمرا
وما اخترعوا (ولي الأمر) يقضي ... على شعب سمَا قمعًا وأسرا

(١) مرجع سابق، البرهان بقوامة الأمة، ص١١١و١١٢.

(٢) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص١٤٨.

على الشورى بنوا برجًا عليًّا فسادوا في الورى جوًّا وبحرا

هي الأمم الأميرة كل والٍ هو المأمور معصومًا بشورى

وما ذاك الأمير سوى وكيل فهل من دونها يختطُّ أمرا

إذن فعلام في الصحراء قهرٌ أكان القهرُ للإسلام صهرا؟

وأمة يعرب في الكهف ترضى لنيل الأمن أغلالًا وجورا(١)

محاسن الشورى:

ومن محاسن الشورى «التدرب على ممارسة الحرية وإعلان الرأي والتمدن على الحوار، وذلك مما يفتح العقول لمعرفة الصواب وتجنب الخطأ؛ لأنها تدرب الناس على الإسهام في الحكم والإدارة وتثري التجارب، وتصقل الرأي والتفكير، ولذلك كان الرسول ﷺ ينادي في المسجد كلما حزبه أمر: (أشيروا علي أيها الناس). وكذلك كان خلفاؤه الراشدون ولا سيما عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ومن محاسن الشورى أن الإنسان إذا شاور واستمع إلى الناصحين، ثم قرر المضي في أمر بناء على الشورى لن يذم ولو أخطأ؛ لأنه بذل جهده في أخذ الرأي والاستماع إليه. ولذلك قيل: من أكثر الاستشارة لم يعدم عند الإصابة مادحًا، وعند الخطأ عاذرًا. وقيل: من ترك المشورة لم ينج مع الندامة إن أخطأ، ولم ينج من اللوم إن أصاب. وقيل: الخطأ مع الاسترشاد أحمد من الصواب مع الاستبداد.

والشورى ترسخ عرف (الاجتهاد الجماعي)، فبالشورى يصبح الناس أمة ناضجة لو خفي الصواب عن واحد منها لما خفي عن الآخر، كما قال صاحب كليلة ودمنة: لا بد للحاكم من مستشار مأمون يعاونه في رأيه، فإن المستشير قد يزداد برأي المشير كما تزداد النار بالدهن ضوءًا ونورًا، ولذلك قال أعرابي: ما غبنت حتى يغبن قومي، قيل: وكيف ذلك؟ قال: لا أفعل شيئا حتى

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٦٢.

أشاورهم.

والشورى تقضي على العرف السائد الذي يبدو فيه الحاكم أو المدير أو الوزير أبًا للشعب والأمة أو الهيئة أو الوزارة وأن الجميع إنما هم أولاده، وليته كان والدًا حفيًّا، بل صار فظًا عتيًّا، يحوّل الشعب والمرؤوسين إلى أيتام على مائدته، فالأمة التي لا يكون قرارها جماعيًّا ريشةٌ في مهب الريح، فإن سكنت الريح ذبلت، وإن اشتدت الريح تكسرت، وإن هدأت الريح نعمت.

فإن حكمها صالح صلحت وإن حكمها فاسد فسدت، إن استولى عليها (حَجَّاج) أسال دماءها وبدد أموالها، وإن حكمها (الخديوي إسماعيل) بنى الملاعب والمسارح، وإن حكمها (عمر بن عبد العزيز) أقام الدين والعدالة، فالقيادة لم تضبط برأي الأمة؛ لأن القرار شخصي فردي غير جماعي كما قال الشاعر:

يومًا يمانٍ إذا لاقيتُ ذا يمنٍ وإن لقيتُ معديًّا فعدناني

والشورى تجعل قوة الأفكار في خدمة قوة السواعد، وأسوأ الأمور في أمة من الأمم أن يكون الذين يفكرون لا يعملون، والذين يعملون لا يفكرون فذلك هو ضياع الأمور، الذي أشار إليه أبو فراس فقال:

كيف أرجو الصلاح في أمر قومٍ ضيَّعوا الحزم فيه أيَّ ضياعِ

فمُطاعُ المقال غير سديدٍ وسديدُ المقال غير مطاعِ»[(١)]

وللشورى محاسن على صحة الأمة!! «فلو ألقينا نظرة على واقع أي دولة عربية غير شورية ومن دون مجتمع مدني لرأينا تكاثر الأمراض الجسدية ذات العلاقة بالتوتر والكبت كأمراض السكري والسرطان والجلطة وقرحة المعدة، فأرقامها التي نسمع غير طبيعية، ولماذا يزداد المعدل عن أمريكا

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص٤٣-٤٥.

والكويت»[١].

افتح معاهد درسنا	دِرّس لنا درس الكويتْ
تلك الثلاثة في العقيدة	مثل أركانٍ لبيتْ
١- لا أمن دون مشورة	ولئن كتبت وإن روَيتْ
٢- لا حكم دون عدالة	ولئن قمعت وإن حكيتْ
٣- لا عدل دون تشاور	هل شمعةٌ من غير زيتْ؟[٢]

هل الديموقراطية هي الشورى؟

بعد أن أصَّلْنا للشورى وعرفنا أنها أصل من أصول الإسلام قد يرد علينا سؤال دائم التكرار: هل الديموقراطية هي الشورى؟! وما الفرق بينهما؟! وكنت قد قرأتُ كثيرًا عن هذا الموضوع فلم أجد إجابة تروي الغليل وتشفي العليل كما وجدت عند أبي بلال -تقبله الله-، وسأجعلها -اجتهادًا مني- في نقاط:

أولًا: مراجعة لما سبق: إن من الرزايا التي أصابت أمتنا العربية والإسلامية أنهم «قلدوا الأمم الكافرة في السفاسف حذو القذة بالقذة، ولم يقلدوها فيما هو مشترك بين الحضارات، وكأنهم لم يفرقوا بين ما يقتبس وما يرفض، بل أخذوا من الحضارة الغربية أدوات الترف والنعيم، وتركوا أدوات الجد والمجد والقوة، وأخذوا أساليب اللعب واللهو والرياضة الفارغة والفنون الفاسقة، وتركوا الحكم الشوري الذي هو أساس العلم النافع والصنائع»[٣].

ثانيًا: في بيان أحوال الناس مع الديموقراطية: فقد «تسربت إلى بعض الباحثين الحداثيين بعض المبادئ الغربية كالديمقراطية اللائكية العلمانية، فالديمقراطية العلمانية قائمة على إنكار إرادة

---

(١) المذكرة (٦) من المحكمة الثالثة: المظاهرات جهاد سلمي ومن أساليب النصيحة، ص ٧.

(٢) مرجع سابق، مقهوي السجن، ص١٢٧.

(٣) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ١٣٤.

الله وتضخيم إرادة الإنسان، وإنكار ثبات القيم الإنسانية (المطلق)، وعلى إحلال رأي الشعب محللًا ومحرمًا محل الفطرة الإنسانية فجميع الفضائل عندها نسبية، كما أن كثيرًا من الباحثين المحافظين، ضربوا فكرة الشورى الشعبية في الديمقراطية الغربية عندما خلطوا بين: الديمقراطية الغربية بصفتها عقيدة علمانية، والديمقراطية أسلوبًا للإدارة السياسية»[1]، لذا نحتاج إلى أن نفرز في الديموقراطية بين «أمرين يحتاجان إلى فرز:

١. **الديمقراطية مبدأ** من مبادئ (العلمانية) وهي فرع لـ(أيديولوجية)، ولا يمكن فك ارتباط الغصن بشجرته، هذه الديمقراطية الإمبريالية لا يمكن أن تقبلها إلا الأمم التي تقبل التبعية، أي التي لا أصلًا حضاريًّا لها، أي (اللقيطة) على المستوى الحضاري؛ لأنها تجد في العلمانية خلاصها»[2].

رغم ذلك فإنه من المهم أن «ندرك أن جو الديمقراطية –حتى لو كانت في صيغتها الغربية– هي استراتيجيا أصلح للإسلام من الحكومات العسكرية والشمولية والقبلية القامعة الجائرة حتى ولو لم تطبق جزئيات الشريعة؛ لأن أي حكم شوري قد طبق المعنى الشوري للحكم، وهو من كليات الشريعة، والإسلام ينتشر في أي جو ديمقراطي»[3].

٢. «**الديمقراطية وسيلة** إنسانية لتطبيق مبادئ الإدارة الاجتماعية والسياسية فهي لا تعارض أي عقيدة شيوعية أو بوذية أو إسلامية، بل تنسجم معها؛ لأنها كالثوب للجسد، فهذه من ضمانات العدل وسيادة الأمة على حكامها، ومن مكارم الأخلاق السياسية، ولا بأس علينا من الاقتباس إذا لزمنا الاحتراس وقيدناها بلفظ مانع فقلنا: (الديمقراطية الإسلامية)»[4].

ثالثًا: في الفرق بين الديمقراطية الغربية والإسلامية:

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص٧٧و٧٨.

(٢) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص١٢٣.

(٣) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص١٦٧.

(٤) مرجع سابق، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه، ص١٢٣.

«الفرق الأول: في الديمقراطية تكون السلطة مطلقة لجمهور الشعب حتى لو خالف الشعب هدي الفطرة التي اهتدت إلى الطبائع وأكدت عليها الشرائع، فلا تغير القوانين إلا برأيه، ولا تسن إلا بعقله، فمدار التحسين والتقبيح على عقولهم؛ لأن الشعب يحكم نفسه فيضع الدستور والقوانين، ويحدد ما يجوز وما يجب، وما يحرم وما يباح تحديدًا بشريًّا حسب ما يريد، فإن شاء أحل الربا وإن شاء حرمه، وإن شاء حرم اللواط وإن شاء أباحه، وإن شاء حرم الزنا وإن شاء أباحه، أما الديمقراطية الإسلامية أو (الشورى الشعبية) فالمعايير الأخلاقية مطلقة، لا يجوز لبشر أن يحل ما حرمته الشرائع الإلهية، تحريمًا قطعيا كالزنا واللواط ونحوهما.

الفرق الثاني: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فلا ينبغي للأمة أفرادًا وجماعات طاعة الحكومة في أي أمر يخالف الشريعة، فالبرلمان ليس له أن يبيح الربا ولا أي أمر يناقض الفطرة، وكل أمر فيه نص شرعي قطعي لا يجوز تجاوزه، ولا ينبغي للمسلمين تشريع ما يناقض حكمًا شرعيًّا قطعيًّا أو يعطله، أما ما ليس فيه نص شرعي قطعي صريح فللمسلمين أن يشرِّعوا فيه، فللعقول اجتهاد في مسألتين منه: (فهم النص الشرعي، وفهم كيفية تطبيقه)»[1].

رابعًا: إن الناس في الديموقراطية الإسلامية إذا تباحثوا في أمر لا يخرجون عن خمس حالات:

«**الحالة الأولى: أن يجدوا نصًا شرعيًّا، فالله أعلم بشؤون عباده منهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، وفي هذه الحالة لا قيمة لإجماع فضلًا عن أكثرية أو أقلية**، ما لم تكن القضية حول إمكان التطبيق على المسرح الاجتماعي؛ لأن الحكم الشرعي لا يطبق عبر الانقلاب الذي يقفز فوق الواقع الاجتماعي.

الحالة الثانية: وإما أن يجمعوا على رأي، (وما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن)،

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص٩٠و١١٠و١١٤و١١٥، بتصرف يسير.

كما ورد في الحديث وكما ورد أيضًا: (ولا تجتمع أمتي على ضلالة).

الحالة الثالثة: وما أن يغيب عن الناس اليقين في معرفة المصلحة، **فلا بد من أخذ رأي الأغلبية** سواء كانت أغلبية ممثلين أم أغلبية مجتهدين أم أغلبية الناس، فإن كانت القضية علمية، فالرأي لأغلبية العلماء، وإن كانت القضية في طريقة إدارة شؤون الناس فالرأي لأغلبية الممثلين أو لأغلبية الناس.

الحالة الرابعة: وإما الأخذ برأي الأقلية دائمًا، وهذا مخالف للنصوص والمواقف الدينية، وهو مخالف لطبيعة السياسة والإدارة والتربية، ويؤدي إلى اصطدام الأغلبية بالأقلية.

الحالة الخامسة: وإما الأخذ برأي الأقلية تارة، والأكثرية تارة أخرى، وهذا أمر لا يمكن أن يقبل من حاكم، وإن قُبل من عالم بلغ درجة الاجتهاد والورع والسداد كأبي بكر وعمر في مسألة شرعية. أما في إدارة شؤون الناس فإن الأغلبية خير من الأقلية، وترك الأكثرية إلى الأقلية يثير إشكالية المرجعية، فما المرجعية التي يقبل بناء عليها رأي الأقلية تارة والأكثرية تارة أخرى، أهي مرجعية الإلهام وزعم الإنسان أنه أفضل من الآخرين رأيا؟ أم مرجعية الهوى؟»(١).

خامسًا: وما الحل إذا خالفت الأغلبية الشرع؟!

«هل يحتمل أن تخالف الأغلبية حكمًا قطعيًّا؟! هذا وهم؛ **لأن الشورى لا تكون فيما فيه نص شرعي صريح صحيح،** نقول للناس هذا لا يجوز لكم كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ فإذا وجد الماء بطل التيمم، وإذا جاء حكم الإسلام ضرب بغيره عرض الحائط؛ لأن حكم الإسلام ليس رأيًا إنما هو حكم مُطهر فإذا عارضته أكثرية أو أقلية، فلا عبرة بها!

هذا من حيث الدعوة بالكلام، أما من حيث التطبيق **فيجب مراعاة رأي الأغلبية إذا كانت**

---

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص٩٠و١١٠و١١٤و١١٥، بتصرف يسير.

لا تريد تطبيق الشريعة، وعلى الحريصين على تطبيقها ألا يجبروا الناس جبرًا، بل يجب أن يبدأوا بتربية الناس وزرع القيم الإسلامية قبل المحاسبة والمعاقبة على تركها، فالتدرج في تربية المجتمع أمر صريح صحيح في الدين، نزل به الكتاب وطبقه الرسول ﷺ، والتذرع عند تطبيق الشريعة جبرًا وقهرًا على جمهور الناس بأن هذا حكم الله، دفع كثيرًا من الدعاة والمرشدين إلى الاصطدام الكارثي بسنن الله الاجتماعية.

يجب على دعاة الإسلام أن يراجعوا برامجهم وأسلوب دعوتهم ليقنعوا الناس بالإسلام؟ ويجب عليهم اختيار كوادر البناء والإدارة من المصلحين القادرين على حسن الأداء الاقتصادي والإداري والخدماتي ليقنعوا الناس بانتخابهم»(١).

أخيرًا: فالديمقراطية إذن «**تنسجم مع مفهوم الإسلام للحكم، بل هي أفضل الصيغ لهيكلة مفهوم الشورى؛ لأنها أخذ رأي الشعب وإعطاؤه حق تقرير الأمور**، فتعبيرات الصحابة رضي الله عنهم تدل على أنهم يقصدون بمصطلح الشورى نفس نظرية الديمقراطية: أن الحاكم أجير موظف، وأنه وكيل عن الأمة، وأن عليه أن يكون أمينًا على مالها وأمورها أمانة العبد لسيده، فهي إذن الحكم الرشيد الذي يقوم على التشاور بصرف النظر عن قنواته ومجالاته، وهي آلية مناسبة لممارسة الحرية ليتخذ الناس قرارهم عن رضا الناس واقتناع.

هذا الأمر صحيح لأن الديمقراطية هي آلية في الإدارة السياسية وهذا يشير إلى فك ارتباطها بالعلمانية، بحيث لا ينفرد الحاكم بتقرير صواب أمر أو فساده، وبحيث لا ينفذ أمرًا لم تخوله الأمة تنفيذه»(٢).

كَفِّي بكفك كي نمضي بلا كلل   صفًا وصفًا إلى تسوير أوطانِ

(١) المرجع السابق، ص٩٠و١١٠و١١٤و١١٥، بتصرف يسير.

(٢) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص٩٠.

غدا ستُعلن (شورى الحكم) رغم هوى | فالشعب أكبر من طاغ وفتانِ
إن نطرق الباب نلقى الشمس واقفة | فوق الكهوف غدا في كف شجعانِ
من يخطب الشمس يدفع مهرها ذهبًا | وباخل سوف يثوي جوف غيرانِ(١)

العقد الاجتماعي:

إذا كانت الديموقراطية الإسلامية تنسجم مع مفهوم الإسلام للحكم فلا بد من فهم ما يسمى بالعقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، «فطبيعة الدولة ومنشؤها على العقد الاجتماعي، ومعنى ذلك أمور:

أولها: سلطة الأمة وسيادتها: فالأمة هي المخولة بتقرير الوسائل المناسبة لتحقيق مقاصد الشريعة كما هو مقتضى الخطاب القرآني: ﴿يا أَيّها الّذِينَ آمَنُوا﴾ بدلًا من يا أيها الحكام أو الفقهاء فهي المخولة بتقرير مصالحها، وهي صاحبة القوامة، وهذا ما دل عليه القرآن دلالة قطعية بأدلة صريحة وأدلة مستقرأة، فالقرآن لم يخاطب السلطان مرة واحدة وإنما خاطب الأمة، فالأمة هي المكلفة بحفظ الشريعة لا الفقهاء ولا الأمراء.

ثانيها: العلاقة بين الحاكم والأمة تعاقدية مبنية على التراضي: العلاقة بين القيادة والمجتمع هي علاقة تعاقدية هي (ميثاق) أو (عقد) يقوم على الرضا والاختيار والتعاون وتوزيع الأدوار، ليست علاقة بين (راع) يملك عبيد رقاب أو يسوق (رعية) تجري خلفه كالقطيع الذي وظيفته أن يسمع ويطيع، ولا بين (حاكم) ومحكوم عليه، بل هي عقد بين وكيل وموكلين.

والعقود عادة تفرض على كلا الطرفين حقوقًا وواجبات حسب ما نص عليه العقد أو حسب الأعراف والعادات التي دلت عليها الفطرة والخبرة، فالعقد بين المكتب العقاري ومجموعة من الراغبين في إنشاء مساكن يلزمهم بدفع الثمن ويلزم المكتب العقاري بتخطيط الأرض وتجهيزها

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص٣٢.

وبنائها سكنًا للمسهمين وتأمين كل ما يلزم الساكنين، وعقد البيعة في الإسلام يقوم على الكتاب والسنة ومقتضاها قوامة الأمة، وطاعة الحاكم أولي الأمر أصحاب الشورى ذوي الرأي الثاقب وأهل الحل والعقد»[(١)].

«وهذا العقد الاجتماعي كان حاضرًا في الفكر السياسي الإسلامي قبل (هوبز) و(لوك) و(روسو)، فهو من مبادئ القرآن والسنة، وهو واضح في تطبيقات النبوية والراشدية، وهو برنامج وتطبيق يتجسد في الإسلام، بمبايعة (حاكم منتخب) على الطاعة المشروطة بالتزام الكتاب والسنة التي يلتزم فيها المجتمع بالسمع والطاعة لمن ولَّوه ممثلًا إرادتهم، فهو وكيل لهم لا عليهم (بالمعنى القانوني)، ويلتزم الحاكم بسيادة الأمة عليه؛ لأن الأمة هي الحفيظة على الدولة والشريعة.

ولم يكن العرب في فهم العقد الاجتماعي هذا على حد سواء، بل كان أكثرهم لا يدرك معنى الحكومة المدنية، وكانت الصحراء هي مصنع الإخلال بالقيم المدنية، ولذلك جاءت الأحاديث النبوية ذوات مستويين:

أولهما: نصوص معيارية مطلقة: ترسم العقيدة السياسية فتأمر بأطر الظالم على الحق أطرًا.

ثانيهما: نصوص مقيدة بالحالة الانتقالية: حالة الثقافة السياسية الفجة، فتركز على التحذير من الفرقة، وتأمر بطاعة السلطان وتعظم من حقوق الدولة وتحذر من الخروج إلا في حالة الكفر البواح.

كان هناك تركيز من القرآن والرسول ﷺ على أهمية الدولة، وتذكير متتابع بأهمية الجمع بين توحيد العقيدة وتوحيد الأمة، وتأكيد في أحاديث كثيرة على أهمية الانصياع للقانون الصادر من إرادة الأمة التي هي الحفيظة على الدولة والشريعة؛ **لأن العرب المسلمين آنذاك لم يكونوا بحاجة إلى من يذكرهم بحقوقهم الاجتماعية ولا السياسية؛ لأنهم لا يزالون يؤمنون بحقوقهم الطبيعية التي لا زالت مستقرة في أغوار النفوس**، ومن المحتمل أن ينقلب الطائع عاصيًا، المسلم نصرانيًّا

---

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص٩١.

= إذا مست الدولة ما يعتبره من حقوقه كما فعل (جبلة بن أهيم) الذي عاد إلى النصرانية؛ لأنه أنِف أن تقتص منه الدولة من أجل لطمة، وتنصَّر معه أيضًا قومه؛ لأنهم تعلموا أن ينصروا أخاهم ظالمًا أو مظلومًا.

لم يكن العرب إذن بحاجة إلى من يؤكد لهم حقوقهم المدنية ولا السياسية، ولكنهم كانوا بحاجة إلى من يؤكد عليهم واجباتهم، وهذا سبب كثرة أحاديث طاعة الأمير والحاكم، ولكن خلال طول عصور الاستبداد حرَّف الناس مدلول أحاديث الطاعة لتكون لحاكم جبري جائر، وملاحظة هذه النقاط وأمثالها يساعد على بلورة الفقه السياسي في الإسلام من خلال النظرة الكلية لمناخ الخطاب الإسلامي آنذاك»[١].

العقد الاجتماعي يتمثل بالدستور:

عادة ما يتمثل العقد الاجتماعي بالدستور، فالعقد الاجتماعي هو المفهوم والدستور مصداقه، والدستور يعرف بأنه: الوثيقة التي تتضمن القواعد الحاكمة على الدولة، والدستور في أي بلد إسلامي نوعان:

أولًا: الدستور العلماني: وهو «دستور كافر أو فاجر لا يجسد قيم الأمة المسلمة يتيح للناس الحرية في ممارسة الزنا والفجور وشرب الخمور والإلحاد»[٢]، والنموذج العلماني لم يحل مشكلة الاستبداد لثلاثة أسباب:

١. «أن الدولة فرضت نظامًا على الشعب من خارج ثقافته وهويته فصار شعوره نحو القانون ضعيفًا، وجاء على شكل تلفيق وكأن الأمة لقيطة حضاريًّا، ففقدت جزءًا من استقلالها القومي.

٢. أن الدولة العربية وهي في طبيعة نشوئها وتاريخها دولة جبر وجور فصَّلته على مزاجها، فجاء مهلهلًا

(١) مرجع سابق، هل نكف علم السياسة؟ ص٦٨

(٢) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص١٣٣و١٣٤.

كعش العنكبوت يصطاد الحشرات الصغيرة وتفريه الطيور ولاسيما الصقور بما لها من مخالب وأظفار.

٣. أن الدولة العربية الحديثة اتخذت مسار الفصل بين الدين والدولة محاولة تقليد النموذج الإفرنجي من دون اهتمام بالخصوصية الإسلامية، والإفرنج فصلوا المسيحية عن الدولة؛ لأن المسيحية كانت نظامًا رهبانيًّا روحيًا ولم تكن كالإسلام نظامًا روحيًّا ومدنيًّا معًا، وكانت الكنيسة محالفةً للسلطة السياسة الظالمة وتقاسم رجال الكهنوت ورجال السلطة المكاسب والمغانم، ويسلبون الشعوب كرامتها وطعامها. **ولم يكن الفقهاء في الإسلام حلفاء السلطان في وأد كرامة الناس وسرقة طعامهم**، فقد ظل الفقهاء على العموم محافظين على هذا الخط، وقد جسدت ثورة القراء التي قادها عبدالرحمن بن الأشعث مطالبة الفقهاء بحقوق المستضعفين والمستذلين والفقراء، ومن وقع من الفقهاء في أحابيل السلطان ليس إلا شذوذًا مبتذلًا، وأكثر من دار منهم في مدار السلطان إما غافلون استدرجوا، وإما واقعيون رأوا أن الضرورة تدعو إلى الامتزاج بالسلطة من أجل تقليل مفاسدها، ومن هادن السلطان منهم فهم ممن أحبطوا ويأسوا بعد تجربة خاصة مرة.

وكانت النتيجة المرة لاستيراد القوانين الأجنبية أنها توسعت في مفهوم الحرية الشخصية والاجتماعية، فأباحت المحرمات الأخلاقية التي أجمعت على تحريمها الأديان كالزنا والخمر القمار والفجور ووسائلها إما بالتساهل فيها مباشرة أو بالتساهل في فتح الأبواب المؤدية إليها فأسهمت في اختلال الأسرة والمجتمع وظهر أثر ذلك على الأخلاق عامة وعلى الاقتصاد أيضًا»[١].

ثانيا: الدستور الإسلامي: وهو الذي «يلتزم بقيم الإسلام فلا يحل ما حرم الله ولا يحرم ما حلل الله. وعندما نميز الحكم الإسلامي (الدستوري) عن الحكم (الجبري) الإسلامي الصحراوي الكسروي نذكر أولا بأنه: لا يصح إطلاق حكم إسلامي إلا إذا كان شوريًّا، وأن الدستور هو تنظيم

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص١٣٦.

للمفهوم الشُوري للحكم»[1].

«ولا يكون الدستور إسلاميًّا إذا لم تُضبط طاعة أولي الأمر بطاعة الله ورسوله وفق نص سورة النساء، لكيلا تصبح سلطة الأكثرية مطلقة العنان، كما هو في الغرب فتبيح ما حرم الله أو تحرم ما أحله الله، فتقع في المفهوم العلماني للدستور، وإذن ينبغي أن تكون سلطة الأمة مؤطرة بالشريعة ليكون الدستور تجسيدًا لسلطة الأمة الملتزمة بالشريعة، وبطاعة الله ورسوله في أي قانون تصدره الدولة، ويمكن بلورة ذلك بعبارة محددة: **كل قانون تصدره الدولة غير شرعي فهو غير دستوري، وكل حكم شرعي قطعي فهو دستوري**»[2].

إذا تبين ذلك «وجدنا **الفرق بين المفهوم الإسلامي والعلماني يتجسد في خمسة فوارق:**

الفارق الأول: أن سلطة الأمة إنما هي في إطار تطبيق الشريعة لا في الإخلال بها.

الفارق الثاني: لا يعدل عن الوحي الصريح إلى الرأي.

الفارق الثالث: أن هناك معايير أخلاقية هي (العدالة والكفاية) في أي مرشح.

الفارق الرابع: أن الخطاب للأمة يقتضي أن عليها ألا تقدم إلى الصدارة إلا الذين يتمتعون بالرأي الثاقب وحسن التدبير فوق الكفاية والعدالة.

الفارق الخامس: أن الرأي عندما يختلف عامة الناس والخبراء، إنما يرجع فيه إلى الخبراء المنتخبين شعبيًّا؛ لأن هذا هو مقتضى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾، **وإذا كان النزاع بين الخبراء أو بين الخبراء والأمة ذا صلة بشرعية التصرف فإنما يرجع فيه الخبراء والفقهاء المنتخبون شعبيًّا إلى مقاصد الإسلام الكبرى وروح الشريعة العامة** بمراعاة مآل الأشياء وعواقبها،

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٣و١٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٨و١٢٩.

وفي ذلك ضبط لقواعد مثل: (درء المفاسد) و(المصالح المرسلة) و(الضرورة) من الانزلاق والانفلات والدوران من دون محور»[1].

الدولة الدستورية:

هنا ستظهر بعض المصطلحات الدستورية التي ينبغي لمن أراد أن يفهم مراد أبي بلال منها أن يُلِمَّ بمفهومها الاصطلاحي، وقد مرَّ بنا شيء منها كالديموقراطية والعقد الاجتماعي والدستور ولكني أظن أن الألسنة لاكتها وعرفت مجمل معناها، وأما هنا فقد تأتي مصطلحات جديدة على البعض وسأُجمل في تعريفها لسببين: لا أريد أن أطيل هذا الكتاب، والمراجع ليست بين يدي الآن، لذا أقول بإجمال: إن الدولة -بمفهومها الحديث- لها ثلاثة أركان: السلطة والشعب والإقليم، وبعضهم يضع الاعتراف الدولي ركنًا رابعًا -وهو الواقع- ولكن الأغلب على أنه شرط تكميلي لقيام الدولة. والدستور يعد الوثيقة التي تحكم هذه الأركان بعضها ببعض.

إذا كان ذلك كذلك فإن السلطة وهي الركن الأول تتكون من ثلاثة أقسام: تشريعية وتنفيذية وقضائية، فالسلطة التشريعية وهي البرلمان أو مجلس النواب أو الشعب أو غيرها من المسميات، ووظيفة السلطة التشريعية: وضع السياسات العامة وسن القوانين.

والسلطة التنفيذية وهي الوزارات فإنها تملك مقادير الدولة وتنفذ القوانين.

والسلطة القضائية تحكم بين الناس وتراقب الالتزام بالقوانين والدستور.

وينبغي أن تكون كل سلطة منفصلة انفصالًا شبه تام عن الأخرى وهذا ما يسمى بـ: الفصل بين السلطات، ويجب أن تراقب هذه السلطات الثلاث بعضها بعضًا من أن تتغول على أختها فتأطرها عن ذلك ويسمى هذا: الرقابة والتوازن.

(١) مرجع سابق، البرهان بقوامة الأمة، ص١١٧.

السلطة التنفيذية:

إن «**مقتضى كون الحاكم وكيلًا أن تكون وظيفة السلطة التنفيذية إنما هي تنفيذية لما تقرره الأمة** عبر ممثليها أهل الحل والعقد، ولذلك تسمى في الدول الشورية السلطة التنفيذية؛ لأن وظيفتها محصورة بتطبيق ما يراه جمهور الناس عبر ممثليهم في سعيهم لتحقيق مصالحهم في إطار الشريعة بصورة تثبت الأمن وتضمن الإنصاف والشورى، وينبغي أن تكون السلطة التنفيذية مقيدة برأي موكليها في تنفيذ إرادتهم، وشرعية الدولة قائمة على الوفاء بهذا التعاقد، فشرعية السلطة مرتبطة بكونها وكالة عن الأمة لا وكالة عليها، ومقتضى الوكالة مشاورة الوكيل موكليه، وقبوله مراقبتهم ومحاسبتهم، ويكون ذلك بإقامة ميزان العدالة والالتزام بتنفيذ الشورى.

إن تحديد دور الحاكم بأنه تنفيذي لا يهمش دور الحاكم، ولكنه يضمن أن يكون سن القوانين العامة وكذلك القرارات المصيرية الكبرى في السياسة المالية والتربوية والإدارية والداخلية والخارجية بناء على قرار مجلس النواب، ولا يستطيع الشعب مراقبة الحكومة فضلًا عن محاسبتها إلا إذا تعاون على البر والتقوى، فكان له ممثلون مفوضون من قبله من أهل الرأي والحنكة والإخلاص.

إن (مجلس النواب) هو الصيغة الحديثة لتجسيد مضمون مصطلح (أولي الأمر) الوارد في الذكر الحكيم، الذين نص الرازي والنيسابوري على أنهم يمثلون إجماع الأمة، ومصطلح (أهل الحل والعقد) الوارد في التراث إنما هو مجلس النواب»[(١)]

ألا قرأت من التاريخ تذكرةً	أن المظالم تُفني كل من دانوا؟
صافوا الشعوب لكي تبقى صداقتكم	صداقةَ الندِّ لا أسدٌ وخرفانُ
آخوا الشعوب لكي يبقى نظامكمُ	نظام سلم به للعدل أركانُ

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٦٣و٦٤.

ويحَ العدالة من يطلب إقامتها ... لـه مـن الظلـم سـفاكٌ وسـجانُ
إذا دعونا إلى شورى نُحكمها ... قالـوا: تطـرف أغـرار وغلمـانُ
أسلطةُ الشعب والدستور زندقةٌ ... فمن ينادي بها غِرٌّ وفتانُ؟
إذا دعونا إلى سلطان مجتمع ... قالوا: مطامحهم تاج وسلطانُ
وإن مدحنا لدار (الترك) صحوتها ... قالوا لنا: إنكم في النهج (إخوانُ)
وإن نقمنا على (الشاه) الذي ألفوا ... قالوا لنا: إنكم في الرأي (إيرانُ)
وإن عجبنا بما في الغرب من نظمٍ ... شورية قيل: (علمانية) بانوا
وإن دعونا إلى حرية حضنت ... شورى الورى قيل: (لبرالية) مانوا
إن كان تطبيق شورى الحكم مفسدة ... هل النبي وصحبُ الرشد فتانُ؟
هدي الشريعة مع هدي الطبيعة قالا: ... العدل من دون شورى الناس بهتان
إن كان من طاف حول القبر مبتدعًا ... إن الطواف بقصر الظلم كفران[1]

السلطة التشريعية: البرلمان بر الأمان:

إذن فخير تمثيل لقوامة الأمة أن تكون السلطة التشريعية قائمة على «مجلس حر منتخب لنواب الأمة يتولى رسم خطوط سياسة الدولة العامة داخلية وخارجية، ويراقب أداء الحكومة ويحاسبها، وتتجسد سلطة الأمة (غير المباشرة) في تحري مصالحها بأهل الرأي والخبرة والتضحية والسداد (العرفاء) الذين يثق بهم الناس فينتخبونهم ويتشكل منهم مجلس النواب الذي له حق البت في القضايا الكبرى التي تهم الأمة، وله سلطة المحاسبة والمراقبة وله الإشراف على رسم خطط السلطة عامة، وبمجلس النواب تضبط مسألة الشورى بأنها شورى ملزمة بأن يعبر الشعب عن قوامته عبر المجالس النيابية، فيبلور مفهوم سلطة الأمة بإجراءات وأطر ونظريات تجسد سيادتها فعلًا، فالمعنى المركزي

(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٢٨و٢٩.

للدستور هو تقرير مرجعية الأمة في إطار طاعة الله وطاعة رسوله وأن توجد إجراءات تضمن ذلك.

إن أقوى السلطات غير المباشرة لتجسيد مرجعية الأمة هو (مجلس نواب الأمة) الذي يتشكل من ذوي الخبرة والرأي والفضل والشجاعة، فهم الذين تنطبق عليهم مواصفات مصطلح (أولي الأمر) في القرآن الكريم ومصطلح (أهل الحل والعقد) في التراث السياسي الذي تتبعهم الأمة ويجسدون إجماعها وتثق بهم في تقرير مصالحها في إطار مقاصد الشريعة، ويشترك في انتخاب أعضاء المجلس أفراد الأمة الراشدون رجالًا ونساء، ويكون هو السلطة المراقبة والمحاسبة، وهذا لا يعني أن يكون لأعضاء مجلس الحل والعقد سلطة مطلقة؛ لأنهم محكومون في مجتمع متمسك بدينه وبتطبيق الشريعة»[1].

إذا الشعبُ صان العقيدة ينفح ... بأشباله نبضة التضحياتْ
شباب المعالي تقدم وأقدم ... تساقط قيودك مثل الحتاتْ
فإن ترد الذكر دنيًا فأقدم ... وإن ترد الأجر أخرى فهاتْ
فطوبي لمن جاهد الظلم جهرًا ... وطوبى لمن في الجهاد استماتْ
إذا جنة الخلد أجر المضحي ... علام نقدس هذا الفتاتْ
إذا جنة الخلد أجر المضحي ... علام نخاف قيود الطغاةْ
وشر الفواحش في الناس طُرًا ... خنوع الشعوب لظلم الطغاةْ
هو الدين أرسى (قوامة شعب) ... على كل قاضٍ وكل الولاةْ
أليس الحفيظ على الدين شعبٌ ... علام إذن ينحني للجناة؟
إذا الشعب صان الشريعة ضحى ... **وهل من حقوق بلا تضحياتْ؟**
إذا الشعب رام الكرامة يسعى ... لشورية الحكم حبل النجاةْ

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص١٢٦.

ولله كم سنن في البرايا   برغم مرور الورى ثابتاتْ
فليس تعادي نشاط كفور   وليست توالي خمول التقاةْ
ولكن توالي عدالة حكم   وشورى الإدارة والمنجزاتْ
وإن الكرامة عربون تقوى   فمن عبد الله حرر ذاتْ
وإن الكرامة نبضٌ وسعيٌ   وليست كلامًا ولا أمنياتْ[١]

وأعضاء السلطة التشريعية هم: «**أهل الرأي المتشكلة من الذين يجمعون ثلاثية: القوة المعرفية، والاجتماعية، والأخلاقية**، فهم المخولون شعبيًّا بالحل والعقد في تقرير مصالح الأمة على ضوء الكتاب والسنة»[٢]، ولا بد أن **يكون عضو البرلمان** «**متسقًا في رأيه مع الضوابط الشرعية**، وهذا معنى تقديم طاعة الله وطاعة الرسول، فلا عبرة برأي يقول مثلا إن الاختلاط (المشبوه) بين الرجال والنساء ليس له مضار في هذا العصر، أو إن المرأة ينبغي أن تتحرر من الحجاب، أو أنه يجوز لها أن تسافر من دون محرم، أو لا بأس لو جدت في خلوة مع رجل أجنبي عنها، **ولا بد أن يكونوا ملتزمين بصفات أهل العدالة في ظاهر حالهم**، وإن وجد منهم نادر مستتر بمعصية فلا يمنع ذلك من الاستفادة من رأيه؛ لأن الرسول ﷺ نبه إلى (أن الله ينصر هذا الدين بالرجل الفاجر أو الفاسق) على ألا يشكِّل أهل الفجور أغلبية، والأمة مأزورة إذا قدمت الفجار وانتخبتهم»[٣].

«**وكل قانون وكل نظام لا يكون (عادلًا) حتى يكون (مشروعًا) ولا يكون مشروعًا إلا إذا أصدره نواب الأمة المنتخبون**، أو فوضوا شخصًا أو هيئة بإصداره، **فالبرلمان هو بر الأمان**، وكل قانون لا ينبثق من نواب الأمة المنتخبين الأحرار فإنما هو باطل قطعًا في الإسلام حتى لو صادق عليه مجلس الوزراء أو نخبة يعينها حاكم غير منتخب من الفقهاء أو الأمراء أو الخبراء؛ لأن الأمة هي

(١) مرجع سابق، قضاء يفترس حقوق الإنسان، ص١٠٦و١٢٢.

(٢) مرجع سابق، استقلال القضاء لا يمكن والملك الجبري، ص٣١.

(٣) مرجع سابق، البرهان بقوامة الأمة، ص١١٤.

ولية أمر أمرائها وفقهائها، وهي الحفيظة المؤتمنة على الشريعة والدولة، كما صرح ابن تيمية، والأمة إنما تمارس قوامتها عبر نوابها كما صرح الرازي والنيسابوري»[١]، وقد نقل أبو بلال كلامًا نفيسًا لشيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الحسبة: «وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه اشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفورًا له مرحومًا في الآخرة؛ ذلك لأن العدل نظام كل شيء فإن **أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم [الدنيا] بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة**» ثم علّق أبو بلال بقوله: «رحم الله الإمام ابن تيمية على تذكيره بهذه الحقيقة السياسية؛ **لأن هذه الدولة الظالمة –المنتسبة إلى الإسلام– جمعت بين ظلمين فظيعين: الأول: الإخلال بالعدل الذي هو أساس الحكم، الثاني: أنها زيفت الشريعة** عندما ركزت الشريعة في الأمور الروحية كالصلاة والصيام، والأمور المدنية الفردية كالسرقة والزنا، وتركت فواحش سرقتها مال الشعب، وتزييف إرادته، والاستبداد بقراراته، والزعم بأنها أدرى بمصلحة الشعب منه نفسه، من أجل ذلك لا يصح إطلاق لفظة دولة إسلامية على أي نظام حكم لا ينبثق من أن الأمة هي الحفيظة على الدولة والشريعة»[٢].

بالعدل يُنصر أقوام وإن كفروا ... والظلم يمحق من صلُّوا إذا خانوا
بالعدل قامت سماواتٌ مشيدةٌ ... والعدل أوجبه في الكون ديَّانُ
وكل حكم بلا عدلٍ فمفسدةٌ ... وكل عدل بلا شورى فطغيانُ
وكل شورى بلا حريةٍ حضنت ... فإن كاسبها في الحكم خسرانُ

(١) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٣٣.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص٥١ و٥٢.

من يجهل الدين يفتح عينه فيرى	وفي الحضارات والتاريخ برهانُ
الحكم شورى فمن ينكر مشاورة	**وسلطة الأمة الشمَّاء فتانُ**
لو كان فرد غنيًّا عن مشاورةٍ	**كان النبي الذي يرعاه قرآنُ**
قالوا لنا: إنما شوراه معلمة	أليس في (أحد) للشك برهانٌ؟
ويح الجزيرة أدراج الرياح مضتْ	نهبًا مضاعًا لمن داسوا ومن هانوا[(١)]

رغم هذا الوضوح الذي لا يخالطه وهم ولا شك في مرجعية إرادة الأمة عبر نوابها على الحاكم فإن: «الحكومات الغاصبة الظالمة تقلب الأمور، فهي تستولى على الأمة قسرًا، ثم تحكم أثرة وجورًا، ثم توظف فقهاء الغفلة وكتاب النفاق في بلاطها، ثم توعز لوسائل الإعلام بتزييف الحقائق ونشرها لتوافق هواها، **وبدلًا من أن ينبثق قرار الحاكم من إرادة الأمة صارت الأمة مطالبة بتطويع إرادتها لتوافق قرار الفرد، وبدلًا من أن تطالب الأمة المستبد بإثبات ولائه لها صار يطالبها بإثبات ولائها له متدثرًا برداء الوطن أو الدين!**»[(٢)].

السلطة القضائية: الاستقلال طريق العدالة:

قد كان لأبي بلال -تقبله الله- في هذا الموضوع كتابان هما: (استقلال القضاء لا يكون والحكم الجبري) و(معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الشريعة الإسلامية)، وأيضًا كان هذا الموضوع عنوان أحد خطاباته المشهورة في مرحلة دعاة الدستور -التي ذكرناها في الفصل الأول-: (رؤية لتعزيز استقلال القضاء).

إن المقصود باستقلال القضاء: «**أن يكون محققًا كل ما يضمن حقوق الناس من قواعد المبادئ العادلة في حقوق الإنسان والمتهم**، وما يلزم لتحقيق العدالة من إجراءات وآليات وهياكل،

(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٢٦ و٢٩.

(٢) مرجع سابق، حقوق الإنسان، ص١٢٥.

وأن تكون هناك ضمانات لعدالة القوانين والقواعد القضائية، وضمانات لنزاهة التطبيق، **وعندما ينادى بالقضاء المستقل فإن المعنى الإيجابي الأساسي هو: استقلاله عن الحكومة، فلكي يكون القضاء عادلًا لابد أن يكون مستقل الشخصية**، فلا تستبد الحكومة في تعيين قضاته فتعيّن من داهنها، وترقي من باع ضميره وحكم لها عند الخلاف، وتعزل من عرفه الناس بالإنصاف وبقوة الشخصية»[١]، إذن استقلال القضاء يهدف إلى «ألا يخضع القضاة في ممارساتهم لعملهم لسلطان أي جهة أخرى وأن يكون عملهم خالصًا لإقرار الحق والعدل، ويقتضي ذلك الحيلولة دون تدخل أي جهة مهما كانت طبيعتها ووظيفتها لتوجهه وجهة أخرى أو لتعرقل مسيرته أو لتُعرض عن أحكامه، كما يقتضي أن يحاط القضاة بسياج من الضمانات يقيهم كل تجاوز أو اعتداء من شأنه أن يخدش مبدأ العدالة التي لا تنمو إلا في حوض الاستقلال»[٢].

يقول مؤكدًا أهمية استقلال القضاء وارتباطه بقوامة الأمة: «سأل نابليون جنديا لَمَ لمْ تحارب؟ قال: لعشرة أسباب، قال ماهي؟ قال: ليس لدي سلاح، قال نابليون: كفى، دع الأسباب الأخرى. وكذلك القضاء السعودي نستطيع أن نعد عشرين خرقًا لمعايير استقلال القضاء، **ولو اختصرنا لقلنا إنه لا ينبثق من إرادة الأمة** بل من ثنائية الفقهاء والأمراء لما احتاج الأمر إلى مزيد تدليل، فكل نظام قضاء لا ينبثق من سلطة الأم، وكونها الحفيظة على الدولة والشريعة، فوصفه بالإسلامية دعوى دون برهان (بل تزييف للشريعة)؛ لأن الأمة هي ولية أمر قضاتها»[٣]، وقال أيضًا: «ولا يمكن تحقيق العدل والشورى إلا من خلال النظام الدستوري، ولا يمكن أن يقوم الحكم الدستوري من دون أن يتعزز استقلال القضاء، فاستقلال القضاء واجب؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[٤]، وقال

(١) مرجع سابق، استقلال القضاء لا يمكن والملك الجبري، ص٧.

(٢) مرجع سابق، معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الشريعة الإسلامية، ص٥.

(٣) مرجع سابق، استقلال القضاء لا يمكن والملك الجبري، ص١٧.

(٤) المرجع السابق، ص٢٥.

في أخرى: «**استقلال القضاء تفريع وإجراء لمفهوم الحكم الشوري الذي يتم فيه الفصل بين السلطات الثلاث وقيام سلطة نيابية، هذه الأمور بعبارة وجيزة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدل والبعد عن الهوى في الدولة الحديثة**، والعدل له وسائل جربتها الأمم القديمة والحديثة فلم تجد أنجع من مفهوم الحكم الدستوري، فهو الحكم بالحق، وهو نقيض اتباع الهوى»[(١)].

وقد «أصبح مبدأ استقلال القضاء من المبادئ المستقرة في الضمير الإنساني، بحيث لا يخلو من النص عليه ميثاق دولي، فلا يمكن تحقيق العزة القومية فضلًا عن الاستقرار السياسي من دون إقامة ميزان العدالة، **فالعدل أساس الحكم، والعدل لا يتم إلا بشرطين: الأول الشورى الملزمة التي تنبثق منها سلطة نيابية. الثاني: القضاء المستقل، وهذان هما أساس العدل**. ولذلك فإن القضاء المستقل ضمان حقيقي لاستقرار الحكم وتثبيت أركانه، فبفعاليته يقاس مدى الاستقرار السياسي»[(٢)].

ومن أهم مبادئ استقلال القضاء: أن ينال القضاة حقوقهم كاملة، «ففاقد الشيء لا يعطيه، ولا يستطيع القضاة أن يدافعوا عن حقوق المجتمع سياسية واقتصادية وثقافية ومدنية إذا لم ينالوا حقوقهم كاملة، **وإذا انتهكت الحكومة حقوق القاضي في التفكير والتعبير والاجتماع والتجمع وإصدار المجلات والأبحاث فكيف يتوقع أن يستطيع قاضٍ انتهكت حقوقه انتزاع حقوق المظلومين من الظالمين؟** من أجل ذلك فإن المطالبة المباشرة بحقوق القضاة ينبغي أن يتبناها دعاة إصلاح القضاء قبل مطالبة القضاة بتعزيز استقلال القضاء؛ **لأن المطالبة المباشرة بحقوق القضاة، هي مطالبة غير مباشرة بحقوق الناس**»[(٣)].

وقد «كان القضاء الإسلامي طوال العصور مليئًا بالنماذج العادلة المستقلة بسبب التدين والزهد والورع، وكان كثير من القضاء يزاولون القضاء احتسابًا، فلم يكن يشغل بالهم منصب ولا

---

(١) مرجع سابق، معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الشريعة الإسلامية، ص٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٨.

(٣) المرجع السابق، ص٥٧و٥٨.

شهرة ولا مال، من أجل ذلك كان الحاكم الجائر يهاب مواجهة القضاة العادلين والاصطدام بهم من جانب، كما أنه من جانب آخر يولِّيهم من أجل التقليل من جوره، ومن أجل إكساب حكمه المشروعية، ومن أجل تهدئة الرأي العام، وإن كان يشعر بثقل وطأتهم على استبداده أو طغيانه»[1]، لذا فالنظام الإسلامي «**أكثر الأنظمة القضائية تركيزًا على مسلك القاضي وسلامة سلوكه من أدنى شيء يخل بالمروءة فضلًا عن العدالة والنزاهة**، ومن أجل ذلك فإن الفقهاء ومنهم القضاة كانوا أكثر الشرائح الاجتماعية ورعًا وتقوى وصلاحًا طوال تاريخ الإسلام.

والقضاة –على كل حال– في أي مجتمع جزء منه وإفراز له، ومع أن لهم أفكارهم ونظرتهم الخاصة للأمور والبعد المسلكي والمهني، فهم أكثر فئات المجتمع استقامة وأكثرهم ضميرًا حيًّا وأكثرهم إنصافًا واعتدالًا، وهذه الصفات هي التي تؤهلهم للقضاء، ومن الطبيعي أن يتأثروا بما يدور حولهم من تغيرات في الحياة وفي القيم، ولذلك لا يتوقع استقلال القضاء التام إلا إذا كان ضمن صلاح بنيوي في المجتمع، إذا لا يستطيع القاضي أن ينفصل عن الرأي العام في المجتمع، كما يصعب أن يصبح القضاة نموذجًا مثاليًّا في وسط تنخر فيه ثقافة اللامبالاة والمحسوبية والفساد، وكثير من الناس لا يقبل إلا أن يكون القضاة والأطباء والمدرسون وطلاب العلم الشرعي ونحوهم إلا نموذجًا مثاليًّا ويحاسبونهم حسابًا شديدًا على الخطرات والنظرات دون أن يدركوا أثر الحقل الاجتماعي في نمو بعض الأعشاب الضارة؛ لأن الصلاح والفساد وإن كانت له جوانب ذاتية محدودة = مسألة بنيوية غير محدودة، وإذا كان الحكام يصلحون بصلاح الشعوب كما جاء في الأثر عن الرسول ﷺ: (كما تكونون يولى عليكم) فما بالك بالقضاة»[2].

وقد «ظهرت ملامح لاستقلال القضاء في ظل الحكم الجبري بعد العهد الراشدي هي:

١. **أن التشريع لم يكن للحاكم، بل كان للقرآن والسنة**، فقد ظل الناس في الأمور الأسرية والاجتماعية

---

(١) المرجع السابق، ص٦٠ و٦١.

(٢) مرجع سابق، معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الشريعة الإسلامية، ص١٢٤ و١٢٥.

والتجارية يحتكمون إلى الشريعة المطهرة.

٢. **أن السلاطين وإن كانت لهم مخالفات صريحة ولاسيما في القضاء السياسي لكنهم لم يستطيعوا أن يشرعوها في المنظومة الفقهية والقضائية** فلم تصبح قواعد قضائية عند أغلب الفقهاء.

٣. **أن الفقه طوال تلك العصور صار مخزونًا كبيرًا لأنواع من الاجتهادات القضائية يمكن أن يستفاد منها اليوم بعد تنظيمها وترتيبها.**

٤. **أن القضاء الإسلامي طوال العصور كان مليئًا بالنماذج العادلة من القضاة المستقلين بسبب عامل التدين**، وكان كثير من القضاء يزاولون القضاء احتسابًا.

٥. **أن المجتمع الأهلي مدنيًّا أو غير مدني مارس دوره في دعم القضاة العادلين، من أجل ذلك كان الحاكم يهاب مواجهة القضاة العادلين** بل كان يبحث عنهم ويلح على توليتهم كما فعل أكثر من خليفة عباسي مع أمثال أبي حنيفة من أجل التقليل من جوره، وخوفًا على عرشه، ومن أجل اكتساب حكمه المشروعية، ومن أجل تهدئة الرأي العام، وإن كان يشعر بثقل وطأتهم على نفوذه وجبره وجوره، وكان المجتمع يدعم القضاء كما وقع مع القاضي العز بن عبدالسلام الذي عزله سلاطين مصر، فحمل القاضي متاعه واتجه إلى الشام فتبعه خلق كثير فاضطرت السلطة إلى استرضاء القاضي ولم تكن قصة القاضي عز الدين معزولة عن السياق العام بل كانت شائعة في كثير من البلدان والأزمان»[(١)].

وهذه الملامح لا وجود لأغلبها الآن، وحال القضاء عندنا اليوم في المملكة العربية السعودية كما قال -رحمه الله-: «إن القضاء السعودي أسير سجين في قفص الاستبداد، وأنه لن يخرج من قفصه مادام الاستبداد مهيمنًا عليه، ولا يمكن الخلاص من هذا العائق إلا في ظلال نظام سياسي ينبثق من سلطة الأمة ومن خلال برلمانه»[(٢)]، وقد أجاد بإجابة طريفة حين سُئل -تقبله الله- عن القضاء

(١) مرجع سابق، الدستور الإسلامي، ص١٩و٢٠.

(٢) مرجع سابق، استقلال القضاء لا يمكن والملك الجبري، ص١٠٠.

قبيل صدور الحكم الأخير عليه: هل هناك أي توقعات حول ماهية وطبيعة ذلك الحكم؟ قال: «أنا كما قال كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها   وما إخال لدينا منك تأميلُ

فآمل أن يعدل القاضي لكنني لا أتوقع ذلك لسببين؛ **الأول**: **أن القضاء السعودي غير مستقل عن الأمراء، والثاني**: **أن القضاة لا يعرفون حقوق الإنسان السياسية في الإسلام**، فهم لا يعرفون أن من حق الإنسان أن يتكلم وأن يتحدث عن الولاية وأن يطالب بإنشاء أحزاب وأن ينشئ جمعيات حقوقية، هم لا يعرفون إلا سلطة ولي الأمر، ويعتبرون أنفسهم وكلاء للسلطان بدل أن يعتبروا أنفسهم وكلاء للأمة، بل إن المشكلة في بلد قمعي مثل المملكة العربية السعودية أنه لا يكفي أن يسجن الشخص وتصدر عليه أحكام بل هناك تشويه وفبركة للاتهامات بمحاكمات سرية»[(١)].

ورغم ذلك فما زال أبو بلال يتسامى على جراحه ولا يظلمهم حقهم، ويقول منصفًا لهم رغم شدة ما ذاق منهم: «**من الناحية المسلكية يمتاز رجال القضاء السعودي في الجملة بمستوى عال جدًا من الورع والصدق والأخلاق النموذجية والحفاظ على الشعائر الدينية**، ومن البديهي أن يكون كذلك قضاة الشريعة، وهم أفضل القضاة في العالم في هذه السمة، والصفات المسلكية لا تحتاج إلى تعزيز يذكر في القضاء السعودي، بل **الذي يحتاج إلى تعزيز هي شروط الكفاية المهنية**»[(٢)].



(١) مقطع على اليوتيوب بعنوان: بلا تأشيرة: youtu.be/U0J8GCySO2A

(٢) مرجع سابق، استقلال القضاء لا يمكن والملك الجبري، ص٥٥.

المطلب الثالث: التجمعات المدنية الأهلية:



مفهوم التجمعات المدنية الأهلية:

عند تفكيك جملة التجمعات المدنية الأهلية نجدها تركيبًا لاجتماع ثلاثة مفاهيم:

«**الأول**: **تجمعات**: أي تكتلات كالجماعات والنقابات والجمعيات والروابط والمنتديات والأحزاب.

الثاني: **المدنية**: أي أنها ليست تكتلات قبلية أو أسرية عائلية أو عنصرية تعتمد على علاقات القرابة والنسب، ولا تكتلات إقليمية تعتمد على علاقات المجاورة في الحارة والمساكنة في القرية، إنما هي تجمعات تعتمد على التخصص والعمل، أو الرؤية الاجتماعية والسياسية والثقافية.

الثالث: **الأهلية**: أي غير الرسمية/ غير الحكومية، وقد استقرت كلمة الأهلي –في اللغة العربية المعاصرة– بهذا المعنى، وكانت مصطلحًا رائجًا منذ بدايات عصر النهضة للتعبير عن تجمعات الأهالي، ووصف التكتلات المدنية بالأهلية لا يحدد وظيفتها بأنها غير مدنية ولا بأنها حداثية أو تقليدية، **ولكنه يحدد طبيعتها بأنها غير حكومية/ غير رسمية وهو ما يجنبنا من الاضطراب والإغراب**.

وهذا المفهوم أقره الإسلام عندما جعل الأمة هي المرجعية، وراعاه القرآن الكريم الذي لم يخاطب الحاكم مرة واحدة! بل خاطب الأمة بصفتها صاحبة الحل والعقد في تنفيذ مصالحها في ضوء مقاصد الشريعة.

وقوة استقلال التجمعات المدنية الأهلية عن الدولة، هي الضمان لحقوق المواطنين أفرادا وجماعات، والضامن الذي يحمي الدولة من الاستبداد الذي يسوقها في منحدر الفساد والخراب»[١]،

---

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص٦و٧.

بل إنه «**من المستحيل قيام دولة قوية يلتف حولها أغلب المواطنين من دون قيام تجمعات مجتمع مدني أهلية تساندها**، وإلا فإن الدولة لا تكون دولة بالمفهوم السياسي، بل حكومة أقلية تلبس لباس مشروعية الدولة، ومعزولة تؤدي دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية، وتحافظ على أمنها من خلال بطش أجهزتها البوليسية، ثم تنهار في نهاية المطاف فينهار معها المجتمع كما انهارت دول المعسكر الشيوعي»[1].

«**وجماعات المجتمع المدني هي الصيغة العملية لأمرين: الأول: تجميع رأي الأمة وإنضاجه وعقلنته. الثاني: تفعيله بتنظيمه وإبرازه وتجسيده.** بهذا وذاك يترجم الإحساس الفردي والفعل والقول بمشاريع واضحة محددة يدعى إليها بوساطة نشاط ملموس سلمي عقلاني مؤثر، وهذا ضمان من العنف والعنف المضاد والفوضى، ومن الأحاسيس التي تجيش في الصدور، أو تدور في الرؤوس، أو الأقوال التي تطير في الهواء، أو المواقف العابرة، أو الهيجان العاطفي غير العقلاني، أو الأعمال المشتتة غير المتعاونة من بوادر الأفراد الذين «لا يجدون على الخير أعوانًا» كما أشار الحديث الصحيح، أو الحركات الفوضوية المشاغبة، أو حركات العنف المضاد، أو الحركات السرية»[2].

أحوال الناس مع التجمعات المدنية الأهلية:

قد يقلل من أهمية هذه التجمعات فئام من الناس، وتتجنب طائفة أخرى من الناس العمل في هذه التجمعات، ولذا فإن كثيرًا من المثقفين العرب يعانون من آفتين:

«**الآفة الأولى: يهوّن بعض المفكرين والمثقفين من قيم المجتمع المدني** ومؤسساته في قمة الهرم وقاعدته ولا يولونها بالًا، وهذا الإهمال أو الغفلة مظهر من مظاهر خيبتنا في كثير من مثقفينا ومفكرينا المستمرة عبر تاريخنا القديم: أن تكون البديهيات والأوليات التي عرفتها الشعوب بالتجريب

---

(١) المرجع السابق، ص١٢٠.

(٢) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٠٣.

مجال اختلاف وشقاق، فيكون في سنن الله الاجتماعية قولان.

الآفة الثانية: **الثقافة العربية ولود في كل عصر ومصر** بآلاف الشعراء والكتاب والفقهاء، ومئات العلماء في الطب وسائر العلوم التطبيقية، **ولكنها مقلة بالمصلحين السياسيين في كل عصر ومصر، فهم قلة نادرة**، إنه مرض ثقافي فظيع»[(١)].

«وفي ظلال تفتت تجمعات المجتمع المدني وبساطتها (في الخليج العربي مثلًا) يحتاج الناس إلى مزيد من الجهد والوقت وإلى واقعية في التعامل مع مراكز القوى المحافظة من أجل الحصول على تأييدها، أو على أقل تقديرها من أجل تخفيف ضرباتها»[(٢)].

التجمعات الأهلية المدنية في التاريخ الإسلامي:

وقد وجدت التجمعات الأهلية المدنية في العصور الإسلامية القديمة في «مؤسسة الأوقاف المستقلة عن تدخل الدولة وما فيها من صدقات جاريات، فقامت بتوفير متطلبات اجتماعية عديدة كالمدارس والمكتبات، والملاجئ، والمستشفيات، وفنادق المسافرين، وقنوات المياه، فضلًا عن بناء المساجد للمصلين، والأربطة للمجاهدين، والزوايا للمتزهدين.

وقد كان المسجد في الإسلام أهم هيكل من هياكل التجمعات المدنية الأهلية، وعلاوة على كونه مقرًا للصلاة فقد كان ساحة لعقد الاجتماعات، وميدانًا للنقاش السياسي والاجتماعي، وتكوين الرأي العام، وتكوين تجمع بسيط، ومنطلقًا للمظاهرات والاحتجاجات؛ لأنه كان مستقلًا عن الحكومة.

وقد عرفت النقابات والجماعات المهنية في العصور العباسية وما بعدها، فكان لكل ذوي حرفة شيخ يختارونه، يراقب جودة الصناعة، ويدافع عن حقوق أهلها، وكانت جماعات المهن ترتبط

---

(١) المرجع السابق، ١٤٨و١٤٩.

(٢) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٧٨.

بالدولة عبر (المحتسب)، وكان لكل طائفة من التجار نقابة، وكانت النقابات تجتمع كلها تحت مظلة (الشاه بندر) أو نقيب النقباء، وكان دورها الدفاع عن مصالح التجار، ومراقبة شرف المهنة وتخفيف وطأة ظلم رجال الإدارة، ولا سيما جور جُباة الضرائب.

واستطاع القضاة في الدولة الإسلامية أن يكونوا ذوي استقلال نسبي عن السلطة، وكان العلماء والفقهاء يشكلون جماعات تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتمارس الاحتساب على الأمراء والسلاطين، وتحافظ على الكيان الاجتماعي، وتغرس القيم الحميدة، وتخفف من مفاسد استبداد الحكومة»(١).

أنواع ووظائف التجمعات المدنية الأهلية:

«والتجمعات المدنية الأهلية **خمسة أنواع**: **الجماعات المهنية، والجماعات الاجتماعية، والجماعات الثقافية، والجماعات الاقتصادية، والأحزاب السياسية**، وتحوي هذه الأشكال السياسية الخمسة الأندية والجماعات المتنوعة: دينية، وعلمية، وفكرية، وأدبية، وتقنية كالزراعية والصناعية، والخيرية، والتعاونية، والخدمية، والسكنية، والإعلامية، والصحفية، والتعليمية، ومنها جمعيات القضاة، والمعلمين والمعلمات، والمهندسين، وأصحاب الحرف كسائقي سيارة الأجرة»(٢)، «**وأهم هذه الجمعيات المنتظر دورها في الإصلاح** الاستراتيجي الذي يؤدي إلى تغيير مؤسسي في الحياة السياسية والاجتماعية ثلاث تجمعات: جمعيات حقوق الإنسان، ونقابات العمال، وروابط الطلاب»(٣).

«ولتجمعات المجتمع المدني الأهلية وظائف خاصة بأعضائها، ووظائف عامة بالمجتمع كله على تعدد شرائحه وطبقاته. **فالوظائف الخاصة بأعضاء التجمع أو الجمعية ثلاث:**

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٣٤و١٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٠و١٠١، بتصرف.

(٣) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٨٦.

الوظيفة الأولى: هي الدفاع عن المصالح الخاصة بأعضائها، كتحسين دخل أفراد الجمعية أو المهنة، وتوفير خدمات صحية أو برامج ترفيه، أو شراء الأدوات واللوازم الجيدة بأسعار مناسبة، كما هو شأن جمعيات الفلاحة التي تختار أنواع البذور الجيدة، وتبيعها على أعضائها بسعر معتدل، فلكل فئة من الناس مصالح خاصة بها، ولا بد لرعايتها من هيكلة نشاطها بكيان اجتماعي، تفوِّض من خلاله من ينوب عنها في الدفاع عن مصالحها، وتلتزم من خلاله بواجباتها في الشأن العام.

الوظيفة الثانية: إصلاح وتطوير المهنة، وتجديد المياه الراكدة في الجهاز أو المهنة، وإن كانت الجمعيات في بعض الدول جاءت تكتلًا للحصول على امتيازات أفضل بيد أنها كانت عنصرًا أساسيًّا في الإصلاح في بلدان أخرى من خلال طبيعة اهتماماتها.

الوظيفة الثالثة: المحافظة على قيم المهنة الأخلاقية، والمحافظة على شرف المهنة وكرامتها، ومحاسبة من ينتهك قيمها كمحاسبة الأطباء الذين يسيئون إلى مهنة الطب، ومحاسبة مهندسي البناء الذين يخلون بشروط البناء الأساسية، ومحاسبه تجار الذهب الغشاشين»[(١)].

وأما الوظائف العامة فأهميتها: «أنها هي الآلية التي تضمن أن تكون الدولة شورية، أي ألا تكون الدولة فاشية أو نازية (أو كسروية أو جبرية)، فتحول الدولة المواطنين إلى مسامير في عجلات قطارها الذي يدوس الأمة من كافة الشرائح والفئات كما يدوس الفيل الأعمى الحشرات وهو يترنح في الطرقات»[(٢)]، فيؤدي وجودها إلى «إيجاد توازن بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع، وبها تناط مسؤولية التوازن، فهي تجمعات شعبية لتنفيذ إصلاح سلمي تدريجي من الداخل، ولكن تجمعاتها مستقلة عن الحكومة وليست مستقلة عن الدولة، فلا تملي عليها الحكومة اتجاهاتها؛ لأن التجمعات المدنية هي الهمزة الموصلة بين الدولة وبين أفراد المجتمع الأشتات، وهذا التوازن يتجسد في حماية مجلس النواب من التعطيل أو التهميش فتقف التجمعات المدنية الأهلية في وجه نزوع الحاكم إلى

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١٠٠و١٠١، بتصرف.

(٢) المرجع السابق، ص٦و٧.

بسط هيمنته على مجلس النواب واستبداده بإصدار القوانين والنظم؛ وذلك **يمنع من ثلاث مفاسد كبرى: الأولى: تحكم المركزية والبيروقراطية**، أي: تمنع من تحول الدولة إلى (أخطبوط) يدس أطرافه الثمانية في كل شيء فيستحوذ عليه. **المفسدة الثانية: تمنع من سيطرة السوق التجارية على الحياة والصحة والثقافة**، وتحد مما يمكن تسميته (الأخلاق التجارية الأنانية). **المفسدة الثالثة: يمنع تفاعل التجمعات المدنية من سيطرة الدكتاتورية الفردية والعائلية والحزبية والرأي الواحد**، فيمنع من استشراء الاستبداد العسكري والإقطاعي الذي يشيع فيه ما سماه (ماكس فيبر) «تربية الخضوع» كالعبودية والتقليد في جانب الرأي العام، والأنانية والاستعلاء في جانب النخبة السياسية، فهي أنجح الأساليب المجربة في تجسيد مبدأ قيام الشعب بمراقبة أداء الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها»[(١)].

ومن الوظائف العامة للتجمعات المدنية الأهلية أنها تحمي الدولة من الانحدار في دركات الخراب: «**الدركة الأولى: الاستبداد** المؤدي -حتما لا ريب فيه- إلى **الدركة الوسطى: الفقر والقهر** بشقيه الأول: المهانة وفقدان الكرامة، والشق الثاني: اختلال العدالة الاجتماعية وشدة التفاوت بين الثراء الفاحش والفقر المدقع، **والفقر والقهر يؤديان حتما إلى الدركة السفلى: انهيار المثل والأخلاق العليا**، وتفشي الأحقاد والفواحش والفساد»[(٢)].

الإصلاح يبدأ من الشعب:

«إن الأصل في (الإصلاح السياسي) أن يبدأ من الأدنى إلى الأعلى من القاعدة الشعبية = **عبر انتشار قيم المجتمع المدني أولًا، وعبر قيام تجمعاته الأهلية ثانيًا؛ لأن الإصلاح السياسي لا يتم إلا بقرار سياسي والقرار لا يتخذ إلا بمطالبة شعبية فاعلة.**

---

(١) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ص١١٧و١١٨، بتصرف يسير.

(٢) المرجع السابق، ص١٢١.

نعم قد ينشأ إصلاح فوقي لكن الإصلاح الذي يبدأ من قمة الهرم العليا إلى الأسفل قد يعاني من مراحل تقدم غير منتظمة، كما قد يؤدي إلى الكثير من التأخر بسبب تعرضه لعقبات سياسية واجتماعية وثقافية، وقد يصبح الإصلاح غير راسخ ما لم يرافقه البدء من الأدنى وتفعيل قاعدة الهرم وحشد التأييد الشعبي كما حصل في أوربا الشرقية»[1]، «ولن يستقر الإصلاح وهو فوقي قائم دون أرضية اجتماعية تتواصى بالحقوق السياسية وتتناهى عن الاستبداد، وتضمن برشدها الاجتماعي استمرار الرشد السياسي وصلاحه.

إن رسوخ الثقافة السياسية الناضجة هو أساس نهوض المجتمعات والدول، وهذه الثقافة لا يمكن أن تتحول إلى أعراف اجتماعية إلا بترسيخ: قيم المجتمع المدني، وسواء طال الزمن أم قصر فليس أمام الناس إلا هذا، **ومهمة جماعات المجتمع المدني الأهلية هي تجنيب الناس الانجراف في حمى الانقلاب؛ لأن التغيير الأنجح هو التربوي التدريجي الذي يتراكم عبر الفكر العلمي والفعل السلمي**»[2].



(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ص١٧٨.

(٢) مرجع سابق، هل نكف علم السياسة؟ ص٧٣ و٧٤.

وقبل الختام

وأريد قبيل الختام أن أقول: إن كل إصلاح -ولو رأيته صغيرًا- فإنه سيصُب في نهاية الأمر في النهر الذي حُفر مجراه، فلا تبخلنَّ على نفسك بإصلاح أي شيء في مكانك الذي أنت فيه -أيَّ مكان-، فهذا أبو بلال رغم عمله العظيم وجهاده الجليل وغايته الكبرى التي رأينا نزرًا يسيرًا منها، فإنه قد سعى في أمور قد يظن الظان أنها ليست ذا بال، ولكن حين يتأخر قليلًا ويرى الصورة الكاملة لمسيرة الإصلاح في السعودية يجد أنها شمعة أوقدت في ظلام ليل الطغيان الطويل، ولم تكن لتُوقد دون سعيه وسعي إخوانه، وحينئذ يُدرك المتأمل أن هذا الجهاد قد أثمر ثمرًا رأيناه، وحُقَّ لهذا أن يشعل جذوة الأمل فينا حتى نأتي على الاستبداد من جذوره؛ لأن تفكيك الاستبداد طويلٌ طريقه عسيرٌ مركبه، ولكن بالصبر واليقين نُقيم بنيان العدل، فقد كان لجهاد أبي بلال وجهاد رفقائه أثرٌ ظاهر وتغيرت لمطالباتهم أمور عديدة -لن نعي أهميتها حتى نعرف السوء قبلها- فمن ذلك: عدم بقاء المدد الطويلة في السجن بلا محاكمة، واستقلال النيابة العامة عن وزارة الداخلية، وفي فترة كانت هناك محاكمات علنية، وكان -تقبله الله- لا يحقر من المعروف شيئًا فقد كان يولي اهتمامًا بالشاب الذي يَشْهَدُ المشاهد معه من محاضرات ومحاكمات حتى يكاد يظن أنه أحب الناس إليه لذا خرج على يديه كثير ممن آمن بمشروعه وسار على نهجه، وقد امتد أثره إلى أمور بعيدة بعض الشيء عن مشروع الإصلاح السياسي منها[1]: إنشاء مراكز لتدريب القضاة، وإنشاء محكمة التنفيذ، وأمور أُلزمت الحكومة بها لشدة المطالبة بها فأنشأتها وأفرغتها من معناها: كالحوار الوطني، ووجود أنظمة أساسية كالنظام الأساسي للحكم، بل حتى مجلس الشورى نفسه، **إذن فإياك إياك أن تبخلنَّ**

(١) من الأفكار البحثية الطريفة: أثر دعاة الإصلاح على سياسات المملكة ومساهمتهم في التنمية والتغيير، وأكاد أجزم أن كل أثر حسن على الناس كان مبدأ نشأته مطالبة أحد دعاة الإصلاح به، فمن المستقر في علم السياسة والاجتماع أن الاستبداد وأهله لن يعطوا شيئًا للناس من عند أنفسهم، بل يستميتون في تضييق معايشهم، لذا كان دعاة الإصلاح نورًا وضَّاءً على جبين الأمة كلها نسأل الله أن يتغمدهم برحمته.

على أمتك بتعليم صغارها وتوعية شبابها وإرشاد كهولها وإن كانت كلمة واحدة فإنما السيل اجتماع النقط.

وفي تقرير هذا المعنى يقول أبو بلال –تغمده الله برحمته–: «إن من المعقول أن نكتب عريضة لحاكم قامع جائر ملأى بالمطالب ونعدد فيها سلبيات الحكم، ولكن ليس من المعقول أن نتوقع منه أن يقوم بإصلاح شامل عاجل، فهذه الممارسات القامعة الجائرة كوَّنت عبر الزمن الطويل قوانين عرفية مرعية تُرسِّخ للاستئثار بالإدارة ونهب أموال الأمة، فاعتبرها الحاكم حقوقًا له، واعتبرتها الأمة بسكوتها واجبات عليها. **ليس من المعقول أن نطالب الحكام في بضعة أعوام، بما وصل إليه الغرب من عدل وانضباط خلال بضعة قرون عبر الضغوط المتواصلة على الحكام،** وعبر الرأي العام الفعال، وعبر رجال الإصلاح الذين ضحوا، وعبر المفكرين الذين رسموا استراتيجية الإصلاح، ومفاهيم العلاقة بين السلطة والمجتمع، **ومتى وصل الرأي العام إلى درجة من الفعالية والوعي والتعليم، فإن الحاكم سيكون انعكاسًا له: طواعية واختيارًا، أم كرهًا واضطرارًا، فإما أن يعتدل أو أن يعتزل.** من أجل هذا فإن أسلوب خذ وطالب: أسلوب لا بد منه للإصلاح، **وينبغي أن يقتنع المصلحون بالنجاحات الجزئية، وأن يطالبوا بالمزيد منها، حتى يصلوا عبر الزمن إلى الإصلاح الشامل ولكن لا بد من الاستراتيجية،** ومن الصعب أن يُطالَب الحاكم بالتغيير الشامل السريع في وقت سريع لمئات القوانين والتصرفات الجائرة، فذلك يؤدي إلى خلل في الدولة، بل هو حسب نظرية (فيكي) يؤدي إلى سقوطها وانهيارها وقد تكون هذه النتيجة مُرّة على الجميع.

ومن أجل ذلك لا بد من التدرج والتريث، وبذر البذور وتركها حتى تنمو وتكبر عبر الزمن، فإصلاح مجتمعات ظلت بضعة عشر قرنًا في كهوف التخلف المدني لن يتوقع أن يتم خلال بضعة أعوام ولا عقود، فالتفكير الاستراتيجي الذي يدرك أن تخلفنا كان سياسيًّا قبل أن يكون اجتماعيًّا، وأن هذا السياسي رسخ بخطاب ديني ومن أجل ذلك لا بد من التسلح بسلاح آليات المجتمع

المدني، والسعي عبرها إلى النجاحات الجزئية واستثمارها دافعًا لتقوية درجة التفاؤل كي تشجع على مواصلة المشوار.

إن الذين يقفزون فوق الواقع بدون منهج، إنما يغامرون بأنفسهم وهم قلة، ومن البصيرة أن يتأمل الناس ما نجح في الأمم الأخرى من أساليب الإصلاح السلمي، لكي يثمر ثمرة إيجابية»[١]، لذا ينبغي «التدرج في الأسلوب، **ويكفي الناس في بلد الحكم الجائر أن يكون الحكم أقل جورًا في مسيرة ترفع معدل العدل شيئًا فشيئًا**، ويكفي الناس في بلد الحكم الكافر أن يكون الحكم أقل كفرًا في مسيرة ترفع معدل الإيمان شيئًا فشيئًا، **فيُبدأ بالمطالبة بحرية الرأي والتعبير فهي بوابة التغيير، والمطالبة باستقلال القضاء، والمطالبة بإصلاح السجون؛ لأن هذه المسائل الثلاث تمهد للإصلاح**، ولكن مع التحديق للهدف الاستراتيجي البعيد: غرس النظام الشوري في حقل القمع الجديب، واستصلاح الحقل أولًا، وزرع ثقافة المجتمع المدني ثانيًا، وامتطاء راحلة الجهاد المدني السلمي ثالثًا»[٢]، وفي تقرير هذا المعنى شعرًا يقول -قدس الله سرّه-:

يا داعيًا للقسط بالشورى استعن   والفألُ مركبُ كلِّ ساعٍ عيلا

من فرختْ طير القنوط برأسه   يُنْتِج طيور الموت سودًا حولا

فعلى صخور العزم ألقوا بذركم   فغدًا ترَوْن على الصخور نخيلا

وإذا فشلتم حاولوا وتعلموا   من يبغِ شورى لا يكون ملولا

لا تعجلوا إن الطريق مزالقٌ   وتمهلوا في سيركم تمهيلا

إن كان دربكم على السلم انبنى   ما ضركم ألا يكون ذميلا

إن لم تنالوا اليوم حصد زروعكم   فغدًا ترون لبابها منخولا

من رام أن يشفى العضال بجرعة   من فجأة خلَّى الصحيح عليلا

---

(١) مرجع سابق، البحث عن عيني الزرقاء، ص١٤٠و١٤١.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٣، بتصرف يسير.

ما نائمٌ منذ ألف عام قائمًا إلا بأجراسٍ ترن طويلا

ما ألف ميل خطوة في ساعةٍ بل رحلة تمتد ميلا ميلا

بين التسرع والتواني حكمةٌ من حازها ردَّ الدبور قبولا

لا تحلموا فالواقعية منهجٌ من عاشه ألِف الطريق طويلا

الواقعية للمربي سِكةٌ من سارها وجد النجاح زميلا[1]

فإذا أردتم في الأنام تجاوبًا قبل الخياطة أحسنوا التفصيلا

للناس في أفق الحياة طبائعٌ من يرعها يرزق هناك قبولا[2]

---

(١) والواقعية هي جواب أبي بلال –رحمه الله– على: موضوع الملكية الدستورية؟ وحقيقة لم أحبذ أن أتطرق لهذا الموضوع في أثناء هذا الكتاب خشية إثارة نزاع لا أريده، ولا يحقق ثمرة كبيرة الآن، ولكني أقول: إن العارف بأبي بلال حق المعرفة القارئ لكتبه المستمع لمحاضراته يصل لدرجة من اليقين أن أبا بلال –تقبله الله في الشهداء– لم يتحوّل عن فكرة الملكية الدستورية قيد شعرة رغم شدة ما أصابه، ولا أظن أحدًا ممن يطالب بإسقاط النظام كله أُصيب بما أصيب به –ولا أزايد على أحد ولكني أذكر بذلك–، وهو أعرف الناس بحال الناس وبما يصلح لهذه البلاد، فقال مرة: «**الملكية الدستورية هي التي تناسب البلاد، فلكل بلاد خصوصيتها**» [من لقاء على اليوتيوب في قناة BBC – عربي بعنوان: بلا قيود مع الدكتور عبدالله الحامد]، وقال في أخرى: «حين بدأ دعاة الإصلاح السلمي بعد حرب الخليج وضربتهم الدولة ضربة قوية قاضية انقسم الناس ثلاث فئات، فئة كمنت وسكتت في بيات شتوي، وفئة ذهبت إلى الخارج ونادت بإسقاط الدولة عبر العمل السلمي، وفئة حملت السلاح، وفي ظني أن **الذين حملوا السلاح والذين نادوا بإسقاط الدولة أخطأوا خطأً كبيرًا في فهم طبيعة التغيير السياسي في الأمم والشعوب .. فإننا لا ننادي بإسقاط النظام الحاكم، بل ندعو إلى الملكية الدستورية**، وعبر الجهاد السلمي لا بد أن تتحقق الملكية الشورية الدستورية، وهذا أفضل من المغامرة ومحاولة حصر سبيل الإصلاح بأنه لا يكون إلا بإسقاط الحكم، فينبغي أن نجرب **ونطلب الملكية الدستورية أولًا، وعبر الحراك السلمي لا بد في النهاية من أن يعتدل الحاكم أو يعتزل**، هذه مسألة بديهية أما أن يأتي بعض الناس ويقول أريد إسقاط الحكم! ماذا بيديك أنت أصلًا؟! **لكي نخرج من الأوهام وننجح لا بد أن نكون واقعيين ونمشي على الأرض هونًا**». [من لقاء على اليوتيوب في قناة حسم بعنوان: هلموا إلى الجهاد السلمي بدلا من العسكري].

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١٣٦و١٣٧.

الخاتمة



وفي ختام هذه السيرة العطرة والأفكار النيّرة، فإن القلم والبنان لا يسعاني في ختامٍ أفضل من أبيات كتبها أبو بلال –تقبله الله– في أول مشواره السياسي في قصيدة: «الدستور الدستور يا خادم الحرمين»، ويكأنه يرى حالنا اليوم وقد بلغ الاستبداد أقصاه والظلم منتهاه حينما لم تشاركه الأمة في دربه وتُعنه على نضاله، فأصبح حالنا اليوم كما حذّر الأسرة الحاكمة منه قبل نيف وثلاثين عامًا:

آل السعود تمسكوا بطريقكم ... دربُ العدالة واضحًا مأثورا

حصر الإمارة في القرابة إنه ... سرُّ المفاسد إن ترد تفسيرا

غرس الأقارب في المناصب إنه ... يؤتي ثمارًا مرة ومصيرا

لا يقبلون مشاركًا في حكمها ... أو يرتضون سواهمُ موفورا

فإذا تولى ظالمٌ أو عاجزٌ ... لم يملكوا عزلًا ولا تغييرا

فانظر هداك الله في آثارها ... وبروق هولٍ حاديًا تغييرا

تلكم نتائج هذه، فتبصروا ... من قبل أن يمسي العلاج عسيرا

فاعدل هداك الله إنَّا أمةٌ ... ما بايعت ربانها ليجورا

فإذا أردتم طاعة فتفقدوا ... شجر العدالة إذ غدا مهصورا

والعدل أس الحكم، أي حكومةٍ ... نقضته دُمر صرحها تدميرا[١]

فما قاله في هذه الأبيات قد تجلى في هذا الزمن والله المستعان، وينبغي على كل ساكن في هذه البلاد أن يضع يده في يد أبي بلال ليتحقق ما كان يرنو إليه، فلن يقوم للناس دنيا ولا دين والاستبداد جاثم على صدورهم، فهذا هو المنهج، **وينبغي على «دعاة الإصلاح التنادي إلى حلف**

(١) مرجع سابق، ديوان أما بعد كوارث الخليج، ص٩ و١٠.

فضول وطني جديد يطالب بسلطة الأمة باعتبارها محور العقيدة السياسية في الإسلام وأساس الحفاظ على حقوق الناس وعلى وحدة البلاد، عنوانه: سلطة الأمة هي الحل: بدستور تلتف حوله الأطياف والطوائف ثقافية واجتماعية ومناطقية ومذهبية؛ ليكون نموذجًا للارتفاع إلى مستوى الهموم العامة، يحدو إلى التعاون على الأساسيات والأولويات السياسية التي ينبغي أن يتفق عليها الناس، بدلًا من التخاصم على الثانويات المختلف فيها»[(١)].

إن البطولة أن ترى زيتونةً	للريح لانت ثم عادت طولى
حلف الفضول هو العلاج لموطن	**قد فرقوه قبائلا وقبيلا**
فرعون فرق أهلنا شيعًا، وما	حلٌّ سوى حلف الفضول الأولى
الحكم شورى والتحالف دربه	من فرق الأقوام ساعد غولا[(٢)]

إن «المسلمين اليوم على مفترق الطرق، فالحضارة الغربية تحمل قوتها المدنية والصناعية على متن (العقيدة العلمانية) وهذه غاشمة لن ترحمنا؛ لأنها تغزونا غزوًا فكريًّا وتربويًّا وإعلاميًّا ضخمًا، ونحن في وسائل دفاعنا الحالية كمن يسل السيف تجاه من يصوب الرشاش.

ونحن بين أمرين لا ثالث لهما إما أن نذوب في الحضارة الغربية وقيمها الأخلاقية والإمبريالية، ونصبح أذيالًا تابعين وتنطمس هويتنا ولا يبقى لدينا من الإيمان إلا شكله، ولا من الدين إلا رسمه، عند ذلك تسقط القيم وتصبح الأجيال القادمة مستلبة الهوية تنظر إلى الحياة الدنيا على أنها حياة اللهو واللعب والمتع، ونصبح أتباعًا وعبيدًا في قطار السيادة الأطلسية والصهيونية؛ **وإما أن ننبري للدفاع عن هويتنا وتدب دماء الكرامة والحرية في شراييننا، تنبثق الحيوية والبصيرة في أنفسنا**، وهذا الأمر يتطلب جلاء شطر عقيدتنا المدني بعد انطماس، وتصفيته ممَّا علق به من آثار الأمكنة والأزمنة، وأيضًا معرفة بسنن الله في مجال الإنسان والطبيعة، وعودة مباشرة إلى الكتاب

---

(١) مرجع سابق، الكلمة أقوى من الرصاص، ١٤٢.

(٢) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة؟، ص١٢٧.

والسنة وتطبيقهما النبوي والراشدي، لنبني نظريات وآليات تكون أساسًا لانطلاق حضارة إسلامية ثانية.

يجب أن نقبل التحدي وقبول هذا التحدي يعني أنه يمكن في عصر المركبات الفضائية لدين ظهر منذ قرون = أن يقيم حضارة سامقة كما يتخوف الغربيون -كما يقول وليم جريفت- وبذلك يتاح للمسلمين أن يثبتوا أن الإسلام صالح لهذا الزمان والمكان»[(١)].

ولن تكون النجاة من كل هذه الأزمات إلا بإدراك ما سعى أبو بلال لتوضيحه مرات وكرات أن «**الاستبداد جرثومة كل فساد، وأن الشورى نواة كل صلاح**، هذه هي الحقيقة التي عرفتها كل الأمم والشعوب، وخاضت في سبيل اكتشافها أنهارًا من الدماء والمآسي والحروب، فهل آن أوان إعلان سقوط حصون التربية القمعية؟ وهل آن للنخب العربية أن تنبذ أوهام العقل السياسي الكسروي الصحراوي؟ لكي تدرك أنه لا صلاح للعباد ولا للبلاد إلا بما جربته الأمم في كل الملل والبلاد: الدولة الدستورية.

التاريخ يصيح بنا في كل نكبة: يا قوم قد نصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين، وما أكثر عِبَر التاريخ التي تمر بأمتنا وما أقل الاعتبار، فتاريخنا العربي دائمًا ينبهنا فلا ننتبه، وعسى ألا أقف على حطامنا، منشدًا مع دريد بن الصمة:

بذلتُ لهم نصحي بمنعرج اللوى فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد»[(٢)]

وختامًا: هاهنا أبيات أريد لمن قرأ الكتاب وتأثر به أن يمعن النظر في رثاء أبي بلال لنفسه بعد أن عرف حال الأمة مع المصلحين التي منها أنت أيها القارئ -وأنا قبلك- وكيف أننا تخلينا عنه وها نحن نتغنى بآثاره:

يا أمة تَهَبُ الطغاة أكفها والمصلحين ضميرها المخذولا

(١) مرجع سابق، المشكلة والحل، ص٦٨.

(٢) مرجع سابق، ثلاثية المجتمع المدني، ١٧٥.

بِيَدِ الطغاة أكفها ولمصلحٍ تزجي الدعاء ومدمعًا مهمولا
عجبًا لها تروي مناقب مصلحٍ وهي التي خذلته حتى اغتيلا
فتفرقت عن مصلح وتخاذلت حتى انزوى عن أهله معزولا
إن أعلنت إعجابها بشهيدها فهي التي ألقت به مخذولا[(١)]

ورغم ذلك فإن الكلمة أقوى من الرصاص، والعاقبة للحق وإن انتصر الباطل في جولة، وسيذكر الناس والتاريخ أبا بلال ويلعن قاتليه ممن عادوا الدين وقمعوا الناس وحالفوا أمم الكفر والاحتلال، وستبقى كلمات الشهيد أبي بلال –تقبله الله– روحًا تحيي ميتًا، ونورًا توقظ نائمًا، وصوتًا ينبه غافلًا:

بجراحنا ودمائنا وشموعنا قَدَرٌ سيجعل ما أشدتَ طلولا
فمحارب الكلمات يخسر دائمًا لو أبدع التعذيب والتنكيلا
فالقول ينفذ في الصدور كأنه إبر تدوِّخ ساعدًا مفتولا
كم دك من برج وسد شامخ: مطرٌ تدفق في الشعاب سيولا؟
يا قاتل الكلمات! ويلك! إنما أمَّلتَ من شمس السماء أفولا
أفكارنا اللائي تحاول نقضها حتمًا ستنقض عِهْنك المغزولا
أقلامنا اللائي تحاول كسرها أقوى الحراب مقابضًا ونصولا
أقلامنا اللائي احتقرت خوالدٌ وغدًا ستنشر خزيك المجهولا
أقلامنا اللائي لويت هي التي ستدك صرح الظلم عرضًا طولا
أقلامنا اللائي كسرت هي التي زرعت ثرى كل الحقول عقولا
أقلامنا اللائي قمعت هي التي بزغت بكل عشيةٍ قنديلا
أقلامنا اللائي كسرت هي التي ستدوِّن التاريخ عنك فصولا
ما أنت إلا ذاهبٌ ماضٍ ولن تستعبد المستقبل المأمولا

---

(١) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة، ص٩٨و٩٩.

هذا هو التاريخ عدلٌ شاهدٌ يروي حطام الظالمين فصولا[1]

هذا جهد مُقلٍ وعمل مُقصرٍ فإن أصبت فمحضُ فضل وتوفيق من الله وحده، ولا حول لي فيه ولا قوة، ولله الحمد في الأولى والأخرى، وما أخطأت فيه فهو من نفسي والشيطان، والله أسأل أن يتغمد أبا بلال برحمته وأن يتقبله في الشهداء وأن ينفع بعلمه وجهاده، ونسأل الله أن ينصر إخواننا نصرا عزيزًا عاجلًا في غزة وفلسطين وسوريا وكل مكان، وأن يكرمنا بتحرير المسجد الأقصى، وأن يغفر لنا خطأنا وعمدنا وجدنا وهزلنا، وأن يعفو عن ذنوبنا ومعاصينا وأن يتجاوز عن تقصيرنا، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح والرزق الطيب، وأن يرزقنا العفو والعافية والعفاف والهدى والتقى والغنى، وصلى الله على سيدنا المصطفى المختار محمد رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(١) مرجع سابق، لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة، ص٩٦و١٣٠.

المراجع

الكتب:

- التوحيدي، أبو حيان، البصائر والذخائر، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨هـ.
- الحامد، عبدالله، استقلال القضاء لا يمكن والملك الجبري، روجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، البحث عن عيني الزرقاء، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، البرهان بقوامة الأمة وسيادتها على السلطان، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، الدستور الإسلامي (أو الحكم الشوري) منقذًا من الإمبريالية المتلبسة بالحداثة ومن الحكم العضوض المتلبس بالإسلام والعروبة، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، الكلمة أقوى من الرصاص (الجهاد السلمي الأكبر)، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، المشكلة والحل الملك العضوض والحكم الشوري، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، تعليم القرآن حاد للنهوض أم عون للحكم العضوض، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاق العُرْب، رُوجع رجب١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، الجهاد صنوان (سلمي لأطر ولاة وحربي لدفع غزاة)، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، حقوق الإنسان بين نور الإسلام وفقهاء غبش الطغيان، رُوجع محرم ١٤٣٢هـ، مُعد لطبعة ثالثة.
- الحامد، عبدالله، حقوق المتهم بين نور الإسلام وغبش الحكم العضوض، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ

مُعد لطبعة ثانية.

- الحامد، عبدالله، ، ديوان: أما بعد كوارث الخليج، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، ديوان: الحسن البصري والحَجّاج في آخر الزمان – من المسرح الفكري، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، ديوان: خواطر تلميذ مقموع، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، ديوان: صرخة خادم، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، ديوان: قضاء يفترس حقوق الإنسان، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، ديوان: لماذا فقأوا عيني زرقاء اليمامة، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، ديوان: مقهوي السجن، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، السلفية الوسطى العدل عديل الصلاة، المسودة العاشرة (نسخة حائل) ١٤٢٨هـ.
- الحامد، عبدالله، لكيلا نحرف الإسلام إلى طقوس، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، لكيلا يكون القرآن حمال أوجه (المصباح في زجاجة ومشكاة)، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الحامد، عبدالله، معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة الشريعة الإسلامية، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ، مُعد لطبعة ثانية.
- الحامد، عبدالله، هل نكف علم السياسة عن ما شجر بين الصحابة، رُوجع رجب ١٤٣٣هـ.
- الرشيد، مضاوي، حداثيون مكتومون: الصراع على السياسات الشرعية في المملكة العربية السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، الطبعة الأولى - ٢٠١٨م.
- العودة، عبدالله، ورقة بحثية: الاستئناف الدستوري: المشروع الإصلاحي للحامد.
- الكواكبي، عبدالرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الناشر: المطبعة العصرية – حلب

- لاكروا، ستيفان، زمن الصحوة، الشبكة العربية للأبحاث – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

المراجع الأخرى:

- الإعلان التأسيسي لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية على موقعها في الانترنت:
acpraksa.org/%d%8a%7d%84%9d%8a%7d%8b%9d%84%9d%8a%7d86%9-%d%8a%7d%84%9d%8aa%d%8a%3d%8b%3d8%9a%d%8b%3d8%9a-%d%84%9d%8ac%d%85%9d%8b%9d8%9a%d%8a9-%d%8a%7d%84%9d%8ad%d%82%9d%88%9d82%9-%d%8a%7d%84%9d%85%9d%8af%d86%9/
- الخطابات والبيانات من مدونة أبي بلال:
drive.google.com/file/d/0B4U-A1nIhm9ieVZSeEhlRzR1Sm8/view
- المذكرة (٦) من المحكمة الثالثة: المظاهرات جهاد سلمي ومن أساليب النصيحة، ص ٢-٦:
https://docs.google.com/file/d/0B7p2LZUmEwG4eWhpR1BNcDQzUzQ/edit
- مقطع على اليوتيوب بعنوان: بلا تأشيرة:
youtu.be/ U0J8GCySO2A
- مقطع على اليوتيوب بعنوان: شيخ الحقوقيين حكاية عبدالله الحامد:
youtu.be/ QBv4BzFbo_M
- مقطع على اليوتيوب: بعنوان: مراجعات مع الدكتور سعد الفقيه الحلقة الثالثة:
youtu.be/ s3LayjmAYM0
- مقطع على اليوتيوب بعنوان: نحو خطاب ديني يحتضن الحكم الشوري:
youtu.be/ QBv4BzFbo_M
- مقال: سيرة حياة مدونة أبي بلال الحامد على الانترنت:
abubelal1951.blogspot.com/ 03 /2012/ blog-post.html
- محاضرة للشيخ سلمان العودة –فرج الله عنه– وهذا ملخصها:
islamtoday.net/ salman/ artshow-177952-78.html



الفهرس